الفصل الأول ـــــ الزمن عند علما العربية ودوره في تشكيل المعنى

تمهيد :

دعت النظريات الحديثة في علوم اللغة إلى دراسة الظواهر اللغوية بمناهج جديدة و كان لهذه المناهج في كثير من الأحيان فضل الكشف عن ظواهر لغوية مهمة تركها النحاة في كتبهم من غير أن يجمعوا أطرافها و يوحدوا القول فيها لتبرز في صورة متأنية متكاملة و ذلك لانشغالهم بما هو في نظرهم أكثر أهمية و خدمة للغة كظاهرة الإعراب و نظرية العامل .

و كان الزمن واحدا من تلك الموضوعات التي أوسعها النحاة بحثا و تقصيا ثم تركوها حيثما وردت فالزمن لم يقع في عنوان أو باب مستقل في كتب النحو القديمة و قد توسع فيه النحاة و خرجوا من ذلك بقواعد ثابتة .

لقد تدخّل الزمن في قضايا لغوية و نحوية متعددة فهو عنصر أساسي في التشكيل اللغوي و في التقسيم الثلاثي للكلام و اختلاف النحاة في تصنيف بعض الكلمات كان في كثير من الحالات بفعل الزمن كما أن تقسيم الجملة العربية إلى فعلية و اسمية ارتبط كذلك بهذه الفكرة (الزمن) لذلك جاء هذا الفصل معقودا لمفهوم الزمن عند النحاة وكيفية ربطهم للفعل و تعريفهم للفعل لغة و اصطلاحا و كيفية تقسيمهم له و تخصيصهم لكل صيغة من الصيغ الثلاثة المعروفة (فَعَلَ.يَفْعَلُ .اِفْعَلْ) زمنها الخاص بها وفق السياق الذي ترد فيه .

1-الزمن عند علماء العربية القدماء :

أولا: الزمن عند علماء النحو :

أ- معنى الفعل عند النحاة :

- **الفعل لغة** : عبارة عما وجد في حال كان قبلها مقدورا سواء كان بسبب أو بغير سبب[1]، الفعل يدل على إحداث شيء من العمل وغيره ، وهذا يدل على أن الفعل أعم من العمل[2] ، يقال فلان يعمل الطين خزفا ، ولا يقال : يفعل ذلك ؛ لأن فعل ذلك الشيء هو إيجاده في حال كان قبلها مقدورا ، والعمل إيجاد الأثر في الشيء، [3] لذلك قال الجرجاني :« قيل الفعل كون الشيء مؤثرا في غيره كالقاطع مادام قاطعا » [4]، فقدم بـ (قيل لضعفه) ، لأن إيجاد الأثر للعمل، وليس للفعل ، قال تعالى : (✦✐✂◆❐ ❀♦❏■♦◑▤♦↗☜↗◆❐ ✍♦➔♦✍ ☺⍓❏➔❏⍓♦◆✐ ✍♦⍓✂)[5] أي خلقكم وخلق ما تؤثرون فيه بنحتكم إياه أو صوغكم له [6] ، وهو الحدث نفسه الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما[7]، لأنه يدل على الفعل الحقيقي ، ألا ترى أنك إذا قلت (ضرب) دل على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة ، فلما دل عليه سمّى به ؛ لأنهم يسمون الشيء بالشيء ، إذا كان منه سبب ، وهو كثير في كلامهم[8] .

---

[1] - أبو هلال العسكري ، الفروق اللغوية ، ص 108 ، 109 .

[2] – عصام نور الدين ، الفعل والزمن ، المؤسسة الجامعية ، المكتبة العمرية ، لبنان ، ط 1 ، 1964 ، ص 30 .

[3] – م ن ، ص 31 .

[4] – الجرجاني ، التعريفات ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ،(د ط) ، (د ت) ، ص 96 .

[5] – سورة الصافات، 96.

[6] – ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، (د ط) ، (د ت) ، ص 14 .

[7] – أبي بركات الأنبا ري ، أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، دمشق ، مطبعة الترقي، (د ط)، (د ت)،ص11.

[8] – ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص 14 .

– **الفعل اصطلاحا** : هو ما جاء في قول سيبويه : « الفعل هو مادلّ على حدث و له معنى في نفسه و الزمن جزء منه » [1]، كما عرّفه ابن هشام الأنصاري: « كلمة تدل على معنى مختص بزمان دلالة الإفادة» ،[2] أو ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد ألأزمنة الثلاثة[3] ، وقيل ما دل على حدث وزمان حاضر أو مستقبل نحو قام يقوم ، وقعد وما أشبه ذلك[4] . يلاحظ اضطراب موقف ابن هشام في تقسيم الفعل، فتارة يأخذ برأي البصريين القائل بتقسيم الفعل إلى ثلاثة : ماض ومضارعٌ وأمر وتارة يأخذ برأي الكوفيين القائل بتقسيم الفعل على قسمين (ماض ، ومضارع) وأن الأمر مضارع دخلت عليه لام الأمر، فجزمته، ثم حذفت حذفا مستمرا، وتبعتها حروف المضارعة ويرجح قول الكوفيين بقوله : « وبقولهم أقول ، لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف ، ولأنه أخو النهي ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمن ، وكونه أمر أو خبرا خارج عن مقصوده ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل » ،[5] كما أنه غفل عن القسم الثالث للفعل عند الكوفيين حيث جعلوا اسم الفاعل أو اسم المفعول قسما ثالثا من أقسام الفعل، واصطلحوا على تسميته بالفعل الدائم [6] وسيأتي تفصيل القول فيه ، والحقيقة أن ما ذكر من حدود الفعل قد أوجدت بونا شاسعا بين اللغة العربية ، كما نطق بها أصحابها، ثم نزل بها الذكر الحكيم (﴿ ﴾ و (بلسان عربي مبين)[7].

---

[1] – سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص 44.

[2] – ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص 14 .

[3] – ابن هشام الأنصاري ، شرح جمل الزجاجي ، تحقيق علي محمد عيسى ، (د ط) ، 1986 م ، ص 85 .

[4] – ينظر ، ابن هشام الأنصاري ، مغنى اللبيب ، تحقيق مازن المبارك ، مطبعة الجيل (د ط) ،1969، ج 1، ص25.

[5] – عصام نور الدين الفعل و الزمن ص ،38 ،39.

[6] – الفراء ، معاني القرآن ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية (د ط) (د د ت) ، ج2 ، ص 202 .

[7] – سورة يوسف ، 2 .

وكما دونت بها آدابهم وعلومهم وأفكارهم وبين النحو العربي الذي كان تعبيرا لقوالب الفكر المتأثر بالمنطق والفلسفة، فليست العربية قاصرة في الدلالة الزمنية على كلمتي (ماض) و(مستقبل) ، كما ذهب إلى ذلك (وليام رايت W.Right)[2] ،أو (إن الزمان ليس شيئا أصيلا ، وإن اقتران الفعل العربي به حديث النشأة ، بعد أن وجدت صيغة (فَعُلَ) المتطورة عن صيغة (فَعِلٌ) وهي الصيغة التي يسمونها (Permansive) أو الفعل الدائم في تعبير الكوفيين ، والتي يعدونها أقدم من الفعل الماضي،[3] وهو ما ذهب إليه المخزومي حيث استنتج أن العربية إذا أرادت التعبير عن الفعل الماضي المطلق والماضي التام والماضي غير التام ، لم تجد من الأبنية إلا بناء الفعل (فَعَلَ) للتعبير عما لا يعبر عنه في الإنكليزية إلا بعدة صيغ ، وإذا أرادت التعبير عن المستقل باختلاف مجالاته الزمنية لم تجد إلا بناء (يَفْعَل) للتعبير عن الحاضر والمستقبل[4].

ويوافقه السامرائي[5] على رأيه فيقول : «وقول السيد المخزومي السابق صحيح وهذا وهم من المستشرقين ومن تبعهم من العرب المحدثين وسيأتي تفصيل القول في الدلالات الزمنية للفعل وأشير إلى أن رايت (Wright) نفسه قد تنبه إلى مسألة الإستعمال في اللغة بعيدا عن تقسيم النحاة لصيغ الفعل حسب زمانه ، حيث لاحظ أن (قد فَعَلَ) تدل على وقوع الحدث قبل قليل من زمان التكلم» [6] ، ورأي الأستاذين لا يجعل للقرائن الحالية أي وزن، ولا يعتدان إلا بالقرائن المقالية ، كما أن السامرائي اختار أمثلته بحيث يغلب عليها أن تكون مجرد صفات وأغفل ما يمكن عده دالا على الحدث والزمان[7] ، فليست صيغة (فَعَلَ) وحدها تدل على الزمن الماضي بل قد لا تدل عليه أو تكون

---

[1] – سورة الشعراء ، 195 .

[2] – Wright Agrammar of the arabic language , gumbirdg at the unversity press (1967) p.51

[3] – مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 144

[4] – م ن ، ص 145 .

[5] – إبراهيم السامرائي ، الفعل زمانه وأبنيته ، ص 40 .

[6] – عصام نور الدين ، الفعل والزمن ، ص 48 .

[7] – كمال إبراهيم البدري ، الزمن في النحو العربي ، ط 1 ، الرياض ، 1404 هـ ، ص 286 ، 287 .

الدلالة مطلقة عامة، فيحددها السياق، وكذا صيغة (يَفْعَل) و(افْعَل) و(فَاعَلَ)؛ لأن الزمن الصرفي غير الزمن النحوي الذي يتعين من مجرى السياق .

أ-1- أقسام الفعل :

إن تعيين الزمن بدلالة اللفظ عليه بوضعه له الفعل وتقسيم سيبويه للفعل إلى الأزمنة الثلاثة رأي بدأه سيبويه[1]، وتبعه النحاة[2] وبخاصة البصريون حيث قال سيبويه:«وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع » [3] ويقول في موضع آخر : « ويتعدى إلى الزمان نحو قولك ذهب لأنه بني لما مضى منه وما لم يمض ، فإذا قال سيذهب فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان ، ففيه بيان ما مضى وما لم يمض منه كما أن فيه استدلالا على وقوع الحدث »[4] ، ويثير حده هذا جملة قضايا :

الأولى : أصل الاشتقاق ودلالة الفعل على الحدث .

الثانية : الزمان وتخصيص كل صيغة به.

الثالثة : التقسيم الثلاثي للفعل .

أما الأولى فهي مسألة خلافية ولم يقطع فيها برأي، مثلها مثل أصل اللغة أهي توقيف أم اصطلاح ؟ ثم إن للفعل الواحد ولا سيما الثلاثي مصادر متعددة ، فمن أي المصادر أخذ ؟ وذلك كالفعل لَقِيَ – مثلا – فمن مصادر لَقْيٌ ولِقَاءٌ ولُقْيَانٌ ولَقِي[5]، وقد اختص القرآن الكريم قسما من المصادر بمعنى معين كالصوم والصيام، فقد اختص كلمة (الصوم) بمعنى الصمت قال تعالي (

---

[1] – سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 12 .

[2] – ينظر ، الزمخشري ، المفصل في علم العربية ، ص 243 .

[3] – سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 12 .

[4] – م ن، ، ج 1 ، ص 35 .

[5] – السيوطي ، المزهر في علوم اللغة ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، دار احياء الكتب العربية ، ط 4 1985 ، ج ج 2 ، ص 83 .

﴿ ﴾[1] ولم ترد كلمة (الصوم) في القرآن في غير هذا الموطن، وكأنها لما كانت بمعنى الصمت جيء بها على وزنه وخصها الله به ، وأما (الصيام) فقد ورد في تسعة مواطن من القرآن كلها بمعنى العبادة المعروفة[2] ، وأما دلالة الفعل على الحدث فهناك أفعال تخلو من الحدث وهي الأفعال الناقصة والأفعال الجامدة كليس ونعم وبئس ، وأما الزمان فدلالة الفعل عليه ليست بالصيغة وحدها ولا بمادته وإنما بمقتضى السياق ، ثم إن هناك أفعالا لا يراد بها الوصف ولا التحديد الزمني كما سيأتي ، وأما التقسيم الثلاثي ففيه عموم وإطلاق وتخصيصه أو تحديده متوقف على مجرى السياق وطريقة تأليف الكلام، والفعل الماضي ليس قسيما للمضارع ولا المضارع قسيما للأمر من حيث الدلالة[3]، وقد رفضت مدرسة الكوفة أن يكون فعل الأمر قسما مستقلا بذاته ؛ لأن دلالة الأمر فيه عائدة إلى اللام المحذوفة تخفيفا ، وهي لام الأمر : (وما صيغته فمن لفظ المضارع ينزع منه حرف المضارعة) ، وقال الفراء:« إن القسم الثالث هو اسم الفاعل العامل[4] » وزاد ابن جني على (الحدث) و (الزمان) الدلالة على الفاعل ؛ لأن كل واحد من الأفعال يحتاج إلى الفاعل حاجة واحدة ، وهو استقلاله به ، وانتسابه إليه ، وحدوثه عنه ، ألا ترى أن الفعل (قام) ودلالة لفظه على مصدره ، ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله ؟[5]

قال اللغويون : « الاسم كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان ، وهو يفيد الثبوت والفعل يفيد التجدد والحدوث ؛ لأن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا والحدوث ، لأن موضوع الاسم على أن يثبت به

---

[1] – سورة مريم ، 26 .

[2] – فاضل صالح السامرائي ، معاني الأبنية في العربية ، ط 1 ، 1981 م ، ص 21 – 23 .

[3] – ينظر ، كمال إبراهيم البدري ، الزمن في النحو العربي ، ص 53 .

[4] – الفراء ، معاني القرآن ، ج 2 ، ص 202 وينظر ، الخطيب القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، شرح و تعليق عبد المنعم خفاجي الشركة العالمية للكتاب ، (د ط) ، ص 86 .

[5] – ابن جني، الخصائص تحقيق علي النجار ،دار الشؤون الثقافية العامة ، ط 4 1990 ج 3 ، ص 98 – 99 ، وينظر عصام نور الدين ، الفعل والزمن ، ص 27 – 28 .

المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء ، وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء فإذا قلت : زيد منطلق فقد أثبت الإنطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئا فشيئا بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك زيد طويل وعمرو قصير فكما لا يقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث بل تثبيتهما فقط بوجودهما على الإطلاق كذلك لا تتعرض في قولك : زيد منطلق ، لأكثر من إثباته لزيد وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك فإذا قلت : زيد ها هو منطلق فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا وجعلته يزاوله» [1] لأن للاسم دلالة على الحقيقة دون زمانها ، فإذا قلت زيد منطلق لم يفد إلا إسناد الانطلاق إلى زيد ، وأما الفعل فله دلالة على الحقيقة وزمانها، فإذا قلت انطلق زيد أفاد ثبوت الانطلاق في زمان معين لزيد وكل ما كان زمانيا فهو متغير والتغير مرتبط بالتجدد، فإذن الإخبار بالفعل مقتصر على الزمن، أو ما يقدر فيه ذلك والإخبار بالاسم لا يقتضي ذلك،[2] وبذلك كان الاسم دالا على الثبوت والفعل دالا على الحدوث والتجدد قال تعالى : (

[3] ففرق بين طرفي التسوية فقال (أدعوتموهم) بالفعل، ثم قال (أم أنتم صامتون) بالاسم ولم يسو بينهما ، قال الزمخشري : «فإن قلت : هلا قيل أم صمتم ولِمَ وُضِعت الجملة الاسمية موضع الفعلية ؟ قلت لأنهم كانوا إذا حل بهم أمر دعوا الله دون أصنامهم فكانت حالهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعوتهم فقيل إذ دعوتهم لم تفترق الحال بين إحداثكم دعائهم وبين ما أنتم عليه من عادة صمتكم

---

[1] – عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني، شرح ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية،صيدا بيروت،1422هـ ، ص 133 – 134 .

[2] – الفخر الرازي ، نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ، مطبعة المؤيد ، مصر ،(د ط) (د ت) ، ص 40 – 41

[3] – سورة الأعراف ، 193 .

عن دعائهم» [1]، وذلك أن الحال الثابتة للإنسان هي الصمت وإنما يتكلم لسبب يعرض له فلو رأيت إنسانا يكلم نفسه لاتهمته في عقله فالكلام طارئ يحدثه الإنسان لسبب يعرض له، ولذا لم يُسَوِّ بينهما، بل جاء للدلالة على الحال الثابتة بالاسم (صامتون) وجاء للدلالة على الحالة الطارئة بالفعل (دعوتموهم)، أي أحدثتم لهم دعاء أم بقيتم على حالكم من الصمت[2] ،وقال تعالى (🕮❒❒◆♑⬧⇔ ③⧫❷⧫❒⬀✁☎ ◑⧫⬧◑❼ ✁ⓢ⬧♑❷⅄❷⬀❸⧫ ▫⧫❒⬀⍓⬅⬧⇳ ⏲⧫⊙⏲⧫⊞⊙⏲⧫ ❒◆③⧫◑⬂⬧⌨ ⬧⇳⌶⌘)[3] فقد فرق بين (صافات) و (يقبضن) فلم يقل : (صافات) و(قابضات) أو (يصفقن ويقبضن) ، وذلك (لأن الأصل في الطيران هو صف الأجنحة لأن الطيران في الهواء كالسباحة في الماء والأصل في السباحة مد الأطراف وبسطها وأما القبض فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرك فجئ بما هو طارئ غير أصل بلفظ الفعل عن معنى أنهن صافات ويكون منهن القبض تارة بعد تارة ، كما يكون من السابح)[4] .

نخرج من ذلك بأن الفعل عبارة عن حركة الفاعل أو الحدث ، وهذه الحركة متأنية من حيث كونه يدل على الحدوث والتجدد وبناءً عليها يتبين السبب في عمل الفعل ؛ لأن الفعل إيجاد الأثر في الشيء، والفعل مقيد بزمن في حين أن الاسم غير مقيد بزمن من الأزمنة، فهو أشمل وأعم وأثبت ، ولكون الاسم دالا على الثبوت كان الوصف بالاسم أقوى من الوصف بالفعل فقولك (هو مُطَّلِع) أثبت وأقوى من قولك (هو يَطَّلِع) و(هو مُتَعَلِّم) أثبت من قولك (هو يَتَعَلَّم) و (هو جَوَاد) أثبت من قولك (هو يَجُودُ)[5] قال تعالى : (⏚⍈⬀ 🕮❒✍⧫♐⌨⍈ ❍⍈⑨⍨③☸⬅ ⬿✪❿⬂✁⬰ ⧫⏲❷⧫◑⍨⬈☹⧫ ✁⬰♐⬂☺⬅▤⬁❷⧫✌⍨✓▫⬲ ⬰⬰⬰⬱

---

[1] – الزمخشري ، الكشاف، دار الكتاب العربي ، بيروت ، (د ط) (د ت) ، ج 2 ، ص 138 .

[2] – فاضل صالح السامرائي ، معاني الأبنية العربية ، ص 11 – 12 .

[3] – سورة الملك ، 19 .

[4] – الزمخشري ، الكشاف ، ج 3 ، ص 138

[5] – فاضل صالح السامرائي ، معاني الأبنية في العربية ، ص 14–15 .

☎✂❑↗☜✍♦☽♦▫ ☜❍↘⓿■🖬♦↖ ☎✂❑➔🖬🖂⌘🖂⑩ ↘❶🕿☽
➴⌦⬀❑♦🔔 ⌧☠🕓■🖬🖂☙ ♦✌✍♦🔔 ☎ ✍✞☺🕓■🖬🖂☙
✌⓾✡▤♦❷↖❑♦♁☜[1] فقد جعل السلام الأول بالنصب والثاني بالرفع ،ففرق بين الاثنين ولم يسو بينهما ، وذلك لأن إبراهيم عليه السلام أراد أن يرد عليهم بالأحسن فأتى بالجملة الاسمية، فإنها أدل على الدوام و الاستمرار، لأن الفعل لابد فيه من الإنباء على التجدد والحدوث، فلما قالوا : سلاما قال : سلام عليكم مستمر و دائم[2] فسلام مصدر سد مسد الفعل مستغنى به عنه ،وأصله نسلم عليكم سلاما، وأما سلام فمعدول به إلى الرفع على الابتداء، وخبره محذوف معناه عليكم سلام ، لأن الرفع دليل النسبة إلى المحدث ، ولا يكون إلا ثابتا معروفا، لأنه يصح النسبة إلى الفعل، ولأنه وصف للدلالة على ثبات السلام، كأنه قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به آخذا بأدب الله تعالى[3] وعلى هذا فالفعل كلمة أنبأت عن حركة صادرة عن المسمى، وهو الفاعل أو الحدث، وهذا ناشئ من صيغته ومادته ، وهو المصدر، وهذا بخلاف ما ذهب إليه الأصوليون، حيث قالوا : «فالفعل كلمة تنبئ عن (حركة) صادرة عن المسمى وهذا ناشئ من صيغة الفعل لا من مادته»[4] فقد أنبأ المصدر (سلاما) عن حركة الفاعل ؛ لأنه بتقدير فعل أي نسلم سلاما وقال مصطفى جمال الدين : «ويبدولي أن ربط الفعل بـ (حركة الحدث أقرب إلى المدلول اللغوي لكلمة (الفعل) ، كما أن (حركة الحدث) أقرب إلى معنى (التجدد والحدوث) الذي يمتاز به الفعل الاصطلاحي عن المصدر والأسماء المشتقة»[5]، فالفعل هو حركة المسمى أو الإنباء عنه ،وليست الصيغة المجردة؛ ؛لأن المصدر والأسماء المشتقة قد تنبئ عن حركة الحدث ؛ لأن فيها رائحة الفعل ونتيجة لهذه الحركة كان الفعل أكثر تأثيرا في غيره ، وقد عده النحاة أقوى العوامل، فقد عملت بعض

---

[1] – سورة الذاريات ، 24 – 25 .

[2] – فخر الدين الرازي ، التفسير الكبير ، المطبعة البهية ، مصر ، (د ط) (د ت) ، ج 28 ، ص 212 .

[3] – الزمخشري ، الكشاف ، ج 4 ، ص 17 .

[4] – مصطفى جمال الدين ، البحث النحوي عند الأصوليين ،المكتبة الوطنية . بغداد (د ط) ، (د ت) ، ص 145

[5] – مصطفى جمال الدين ، البحث النحوي عند الأصوليين ، ص 150 .

الأسماء لتضمنها معناه كاسم الفاعل واسم المفعول، وعملت بعض الحروف ، لأنها أشبهته من حيث المعنى واللفظ، كالحروف التي تنصب الاسم و ترفع الخبر وهي (إن ،أن، لكن ، ليت ، لعل)[1] ، كما أنه أحد الأركان الرئيسة التي يقوم عليها بناء الجملة، وهو أيضا أحد الأقسام المهمة التي يقوم عليها الكلام ؛ لأنه يدل على معنى وهو الحدث أو المصدر أو اسم الفعل، والفعل مشتق منه ، يتضمن الدلالة على الفاعل وحركته المتمثلة بدلالته على الزمن العام أو المطلق، يتخصص بالزوائد واللواحق والسوابق والتضعيف علاوة على الحركات، فأحرف المضارعة تنقله من التحقيق والوقوع في الماضي إلى المتصور في الحال والاستقبال ، تغيير البنية بالضبط يحوله من المعلوم إلى المجهول وأحرف الزيادة و التضعيف في الثلاثي المجرد الذي على وزن (فَعَلَ) و (فَعِلَ) و (فَعُلَ) تدل على معاني الدخول في الزمان والمكان مثل أصبح وأمسى ، وللدلالة على وجود الشيء على صفة معينة نحو أبخلته؛ أي وجدته بخيلا، وللدلالة على الصيرورة نحو أورقت الشجرة؛ أي صارت ذات ورق ، أما معاني التضعيف فتدل على التكثير والمبالغة نحو : طَوَّفَ إذا أكثر الطواف والتعدية نحو فرّحته وخرّجته ،وللدلالة على التوجه نحو شرّق وغرّب إذا توجه شرقا وغربا وللدلالة على النسبة نحو كذّبته إذا نسبته إلى الكذب وللدلالة على السلب نحو قشّرت الفاكهة إذا أزلت قشرتها وللدلالة على اختصار الحكاية نحو كبّر وهلّل إذا قال الله أكبر، ولا إله إلا الله ،وللصيرورة نحو قوّس وحجّر، إذا صار مثل القوس والحجر وكذلك تكون الدلالات لرباعي (فَاعَلَ) والخماسي (اِنْفَعَل) و (افْتَعَلَ) و (تَفَاعَلَ) و (افْعَلَّ) و السداسي (اِسْتَفْعَلَ) و (افْعَوْعَلَ) و (افْعَالَ) و (افْعَوَّلَ) ولمزيد الرباعي (تَفَعْلَلَ) و (افْتَعْلَلَ) و (افْعَلَلَّ) ، أما السوابق واللواحق فتحدد زمنه مع القرائن الحالية والاجتماعية والتاريخية والدينية وغير ذلك[2].

---

[1] – السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو ، تحقيق عبد القادر الفضلي،المكتبة العصرية،بيروت،ط1999،1م، ج1، ص 235 – 236 .

[2] – عبد الجبار توامة ، زمن الفعل في اللغة العربية ، قرائنه وجهاته ، ص 56 .

والتضمين يعبر معنى الفعل الظاهر بدليل تغير التعدية ، وبالتالي تتغير دلالته الزمنية نحو قوله تعالى : ( )[1] ، فقد تعدى (نؤمن) باللام ؛ لأنه تضمن معنى الانقياد ، لا الإيمان هو التصديق بالقلب أما اللسان فيتعدى اللام ، والأول يتعدى بالباء وفي قوله تعالى ( )[2] تضمن (زوجناهم) معنى قرناهم ، لذلك تعدى بالباء .

أ-2- الزمن و الفعل :

ربط كثير من النحاة الزمن بالأفعال غير أن الزمن يلحظ في غيرها من نحو اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وأسماء الأفعال والصفة المشبهة بعينها ، كما أنهم قسموا الفعل بحسب حركات الفلك، لا بحسب مراد المتكلم ومجرى السياق ،(ولما كانت الأفعال مساوقة للزمان والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه انقسمت بأقسام الزمان ولما كان الزمان ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأت بعد ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت الأفعال كذلك ماض ومستقبل وحاضر)[3] وهذا يعني أنهم اعتمدوا الزمان الفلسفي أساسا لتقسيم الفعل ، وهو تقسيم عام يفتقر إلى الدقة فحقيقة استعمالات العرب غير ما ذكروا في حين أن تقسيمهم لا يستند على النحو بوصفه علما قائما على دراسة التراكيب المتآلفة في الأساليب المختلفة حسب اختلاف المقامات والأحوال ودواعي المتكلمين ومرادهم، بل جاء موافقا لفلسفة المنطق، وفيه متاهات لا يمكن الخروج منها إلا

---

[1] – سورة البقرة ، 55 .

[2] – سورة الدخان، 54.

[3] – ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج7 ، ص 4 .

بنتائج ظنية لا تخدم النحو في شيء ذلك لأنهم خلطوا بين منهجين مختلفين هما المنهج النحوي والمنهج الفلسفي في تفسيرهم لمعنى (الزمن). وقد فرّق المحدثون بين الزمن والزمان وعندهم : أن الزمن تعبير لغوي والزمان مقياس فلسفي ؛ أي أنهما ليسا مترادفين ؛ لأن الثاني لا علاقة له بالحدث والكلمات المستعملة لإفادة الزمان المجردة لا تحمل مدلولا على الحدث في صيغة وأمثلتها : أمس – اليوم – غدا – البارحة – الضحى – الليل – العصر – الصبح – المساء،[1] وهذا يؤكد ما ذهب إليه اللغويون في قولهم : إن كل اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة، فإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر وإلا لكان الثاني فضلا لا يحتاج إليه[2] ولقد اتهم بعضهم[3] اللغة العربية بالعقم ؛ لأن وضعية الفعل فيها وضعية ضعف : أشكال الفعل العربي قليلة جدا، إذا ما قورنت بعدد أشكال الفعل في اللغات الأخرى ، الفعل في اللغة العربية ،لا يتعدى شكلين أساسيين الماضي والمضارع ،أما الأمر فإنما هو صورة من المضارع تدل على معنى خاص . شرع المستشرق برجشتراسر يبين تلك الخصائص بقوله : «ومما يزيدها – أي العربية – تمييزا عن سائرها – ويعني اللغات السامية – تخصيص معاني أبنية الفعل وتنويعها وذلك بواسطتين إحداهما : اقترانها بالأدوات ، نحو(قد فَعَلَ) و (قد يَفْعَل) و(سَيَفْعَلُ) وفي النفي (لا أَفْعَل) بخلاف (ما فَعَلَ) و (لن يَفْعَل) بخلاف : (لا يَفْعَل) (وما يَفْعَل)) . والأخرى : تقديم فعل (كان) عن اختلاف صيغه ، نحو (كان قد فعل) و (كان يفعلُ) و(سيكون قد فَعَلَ) إلى آخر ذلك فكل هذا ينوع معنى الفعل ، تنويعا أكثر بكثير مما يوجد في أية لغة كانت ، من اللغات السامية »[4] ، وإن سياق الكلام هو الذي يحدد نوعية الزمن المقصود من صيغة الفعل،

---

[1] – كمال إبراهيم البدري ، الزمن في النحو العربي ، ص 23 .

[2] – أبو هلال العسكري ، الفروق اللغوية ، ص 11 .

[3] – محمد عزيز الحبابي ، تأملات في اللغو واللغة ، الدار العربية للكتاب ،(د ط) ، تونس 1980 ، ص 49 – 50.

[4] – برجشتراسر ، التطور النحوي في اللغة العربية ، تحقيق : رمضان عبد التواب ، مطبعة الخانجي القاهرة ، 1982 ، ص 89 .

فقد تكون الصيغة الفعلية مهيأة ؛ لأن تكون زمنا متى دخلت التركيب أما وهي صيغة مجردة فهي مجرد كلمة لا يصح أن ينسب إليها زمنٌ ما إلا على المجال التحليلي ، كما تنسب معنى الظرفية للحرف (في)، وهو منعزل عن السياق، وذلك ، لأن الزمان وظيفة للسياق، والسياق معناه ملاحظة وظيفة الكلمات واللغوي يهتم بالكلام وبصيغة[1]؛لأن النحو : هو القصد إلى أساليب العرب في الكلام[2] ، وهو منهج علمي لدراسة لعلاقات بين الأبواب النحوية،[3] وعند استقراء الأساليب العربية استقراءً سليما، يتوضح أن كل فعل قد لا يقتصر على الزمان الذي حدده النحاة بل قد يتعداه بحسب ما يتطلبه السياق ، وقد لفت المحققون من العلماء أنظار الدارسين إلى قيمة العلاقات في النظم ،ودعوا إلى استنباط اللمحات النادرة في الدلالات، وعلى الأخذ بالاختيار والتأليف في الكلم، وذلك (لأن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك)[4] ، و واضح أن الترتيب بين الكلمات في السياق هو أساس التماسك فيما بينها ، وهو مبني على المعنى الذي يدور حول وظيفة الكلمة في التراكيب، وعلى هذا فالزمن النحوي ليس هو دلالة الصيغة وحدها، وإنما راجع إلى السياق ، وما تدل عليه الصيغة ليس إلا اتجاها شكليا لا وظيفيا (والزمن النحوي خير مثل لخروج اللغة عن دائرة المنطق)[5] ، وهذا ما ذهب إليه المحدثون، فقد تناولوا الفعل من حيث ما يؤديه من وظائف لغوية في أثناء الجملة، إذ أنه يدل على الأحداث وعلى أزمانها ، ثم هو أحد مقومات الجملة المهمة، ولا سيما الجملة الفعلية، إذ منه يستمد الإسناد ، وهو أكثر أقسام الكلام شيوعا في العربية[6] ، فالفعل كلمة قد تدل على الحدث ؛ لأن منه مالا يدل عليه ،

---

[1] – كمال بدري إبراهيم ، الزمن في النحو العربي ، ص 59 .

[2] – أحمد عبد الستار الجواري ، نحو التسيير ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1984 ، ص 22 .

[3] – تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، ص 226 .

[4] – عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 44 .

[5] – كمال بدري إبراهيم ، الزمن في النحو العربي ، ص 89 .

[6] – مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص 100 – 101 .

وإنما يختص بالزمن كأفعال الكينونة والمقاربات ، وقد لا يدل على زمن بعينه، بل يدل على العموم الزمني، ويحتاج إلى سوابق ولواحق وزوائد للتخصيص ولا يشترط وقوعه في أحد الأزمنة الثلاثة ؛ لأن ذلك يخرجه من المنهج النحوي الذي يهتم بوضع الكلمة في التركيب ، فالزمن النحوي إذا وظيفة تؤديها الصيغة في أثناء الجمل وسياق الكلام ، وتحدده أحوال وظروف المتكلم والمخاطب ، فالأفعال تدل على الحدث من حيث الاشتقاق وعلى الزمن المطلق من حيث صيغها الصرفية .

أ-3- الزمن و الأفعال الناقصة :

وهي كان وأخواتها وكاد وأخواتها، وقد عالجها النحاة جميعا في باب واحد، نظرا لأعمالها، وجعلوا وظيفة كان وما يتبعها محصورة في أثرها الإعرابي وهو النسخ ؛ لأنها أشبهت ظن في العمل، حيث لا تقتصر على المفعول الأول ، فكذلك (كان) لا تكتفي بالاسم ، وسميت بالناقصة، لأن كلا منها (لا يجوز فيه الاقتصار على الفاعل، كما لم يجز في ظننت الاقتصار على المفعول الأول لأن حالك في الاحتياج إلى الآخر هاهنا كحالك في الاحتياج إليه ثمة)[1] ، فهي من العوامل الداخلة على المبتدأ و الخبر، وتجري مجرى ظننت وأخواتها، في كونها من عوامل المبتدأ والخبر وتفيد اليقين أو الشك في الخبر، وكان تفيد زمان وجود الخبر ، فاشتركا في دخولهما على المبتدأ والخبر وتعلقهما به ؛ أي أنها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة ،فإنها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب[2] .

ذهب المبرد[3] وقد وافقه ابن الأنباري وجماعة منهم الزجاجي[4] ، إلى أن (كان) ليست فعلا على الحقيقة ، وحجتهم في ذلك : أنها لا تدل على الحدث بل دخلت لتفيد معنى

---

[1] – سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص 45 .

[2] – ابن يعيش، شرح المفصل ، ج7 ، ص 89 .

[3] – ينظر المبرد ، المقضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، علم الكتب ، بيروت ، (د ط) ، 1963 ، ج 3 ، ص 33 .

[4] – ينظر، ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص 89.

المضي في خبر ما دخلت عليه قال المبرد: «واعلم أن هذا الباب إنما معناه : الابتداء والخبر وإنما دخلت (كان) لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك وإنما صرفن تصرف الأفعال بقوتهن ، وأنك تقول فيهن : يَفْعَلُ ، وسَيَفْعَلُ وهو فَاعِلٌ ويأتي فيهن جميع أمثلة الفعل ، كما أن (كان) في وزن الفعل وتصرفه وليست فعلا على الحقيقة تقول : ضرب زيد عمرا فتخبر بأن فعلا وصل من زيد إلى عمرو وإذا قلت : كان زيد أخاك لم تخبر أن زيد أوصل إلى الأخ شيئا ، ولكن زعمت أن زيدا أخوه فيما خلا من الدهر» ؛[1] أي أنها اقتصرت على الزمان والفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان ، نحو قولك ضرب فإنه يدل على ما مضى من الزمان، وعلى معنى الضرب؛ وكان إنما تدل على ما مضى من الزمان فقط ويكون تدل على ما أنت فيه أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدل على زمان فقط ،فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة[2] ، ورأى الجمهور أنها أفعال ناقصة وذلك لخلوها من الحدث واقتصارها على الزمان ولأنها لا تكتفي بأحد معموليها[3] وذهب الرضي : إلى أنها أفعال تفيد الحدث العام والزمان ، وذلك أنها تشترك مع سائر الأفعال في دلالتها على الزمان المخصص وتختلف عنها في طريقة دلالتها على نوع الحدث ، حيث قال : «إنما سميت ناقصة لأنها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة فإنها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء ، لأن كان في نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص ، وهو كون القيام أي حصوله فجيء أولا بلفظ دال على حصول ما ، ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكأنك قلت حصل شيء ثم قلت حصل

[1] – المبرد، المقتضب، ج 3، ص 97.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص 89.

[3] – سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 44، وينظر ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج7 ، ص 89 .

القيام فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولا ثم تخصيصه » [1]، وفيما ذكره ذلك : أن كان وغيرها من الأفعال ليست هي التي تعمل الرفع والنصب، بل ذلك من فعل المتكلم العربي الذي يخضع لسليقة لغوية ، ونظام يتبعه في التعبير، وهو الذي جعل الاسم بعد (كان) يأتي مرفوعا، بسبب هذا الاقتران، لأداء معان مغايرة لتلك التي تستفاد إذا نصب ما بعدها ، ولو تطلبت السليقة أن يكون اسم (كان) من أول الأمر منصوبا [2] ، كما أن الكلام لا يتم إلا بمنصوبها ، هو تفسير جمهور النحاة ذكره سيبويه،[3] وعلى هذا فالرضي قد رجع قسما، مما ذكره سيبويه وضعف القسم الآخر هو دلالة (كان) على الزمان دون المصدر فقد ذكر سيبويه : "تقول كَانَ عَبْدَ اَللَّهِ أَخَاكَ فإنما أردت أن تُخْبِرَ عن الأُخُوَّةِ وأَدْخَلْتَ كان لتجعل ذلك فيما مضى " [4] وهذا الرأي قد أخذ به ابن يعيش أيضا،[5] وتفسير مصطلح (ناقصة) بعدم تمام الكلام إلا بالمنصوب ليس بشيء ؛ لأن (أن) وأخواتها و (ظن) وأخواتها أو ما ماثلها لا يتم الكلام بأحد معموليها، ولم يقولوا بأنها ناقصة ، كما أن المثال الذي أورده شاهدٌ وهو (كان زيد قائما)، ليدلل به على وجود الحدث العام في (كان) إنما نظر فيه إلى خبرها المشتق والمشتق يدل على الحدث قبل دخول (كان) فلا حجة له فيه .

خذ هذا المثال من غير محاولة لتأويل الخبر الجامد بالمشتق : كان زيد أباك، فإنك لا تحس في (كان) غير الدلالة على الزمن ، ونخرج من ذلك بأن كان تفيد الزمن الماضي المطلق غالبا يحدده الخبر سواء أكان مشتقا أم جامدا في تأويل المشتق ، أما سائر الأفعال الناقصة فدلالتها على الحدث أوضح منها، (فأصبح) تدل على الوجود في الصباح ،و (أمسى) تدل على الوجود في المساء، و (صار) تدل على وجود الانتقال،

---

[1] – رضي الدين الاستراباذي ، شرح الكافية ، دار الكتب العربية ، بيروت ، د ط ، 1985 ، ص 290 .

[2] – كمال بدري ابراهيم ، الزمن في النحو العربي ، ص 72 – 73 .

[3] – ينظر ، سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 45 .

[4] – م ن ، الموضع نفسه .

[5] – ينظر ، ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج7 ، ص 97 .

و(مادام) تدل على معنى الدائم، و (مازال) تدل على معنى الاستمرار ..... ،أما ليس فقد اختلف فيها حيث ذهب قوم إلى أن حرف بمنزلة (ما) في دلالتها على نفي الحاضر وحجتهم في ذلك أنها لا تتصرف بتصرف الأفعال ، وذهب آخرون إلى أنها فعل وحجتهم في ذلك أنها تتصل بالضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال ، نحو قولك (لست و لسنا ولستم ولستن) ؛ ولأن آخره مفتوح ، كما في آخر الأفعال الماضية وتلحقه تاء التأنيث[1] .

وهذا الفعل يستعمل في العربية لنفي الحال عند الإطلاق، وإذ قيد فبحسب ذلك التقييد تقول : ليس زيد قائما أي الآن ، وقال تعالى : (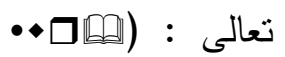 ،[2] أي في المستقبل ،وليس صحيحا ما ذهب إليه بعض النحاة من أنها لا تنفي إلا الحال،[3] بل هي كذلك ،إذا أطلقت، فإذا قيدت فنفيها على حسب القيد ، ومن استعمالها في غير الحاضر قولهم (ليس خلق الله مثله)، فهي في هذا للماضي واسمها ضمير الشأن، وقوله تعالى : (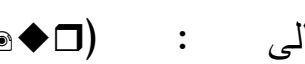 ،[4] ، وهي هنا للاستقبال[5] وكذلك ليس صحيحا ما ذهب إليه صاحب الزمن في النحو العربي في قوله: « أن ليس تفيد النفي ولا تفيد زمانا في حين تفيد الأخريات الزمان والإثبات »، [6] وذلك لأن الاستعمال العربي يخرج بها إلى دلالات زمنية تخالف ما ما ذكر ، كما تقدم ، والغالب في (كان) أنها للماضي، وفي يكون للحال وفي كن للمستقبل، ولكن يخالف ذلك ما نجده في السياقات العربية، فقد تفيد كان الدلالات الزمنية الماضية المنقطعة ، نحو قوله تعالى : (

---

[1] – ينظر ، ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج7 ، ص 111 .

[2] – سورة هود ، 08 .

[3] – ينظر ، ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج7 ، ص 112 .

[4] – سورة البقرة ، 267 .

[5] – كمال بدري إبراهيم ، الزمن في النحو العربي ، ص 75 .

[6] – كمال بدري ابراهيم ، الزمن في النحو العربي .ص75.

وقوله تعالى : ( ) [1]

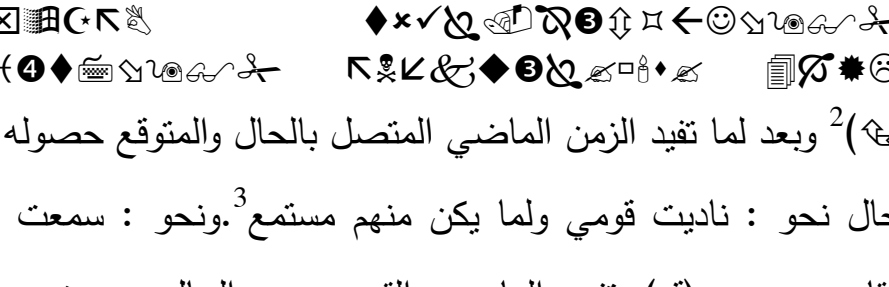

وبعد لما تفيد الزمن الماضي المتصل بالحال والمتوقع حصوله في وقت قريب من الحال نحو : ناديت قومي ولما يكن منهم مستمع[3].ونحو : سمعت عنك ولما يكن منك لقاء ، وبعد (قد) تفيد الماضي القريب من الحال ، نحو قوله تعالى : ([4]

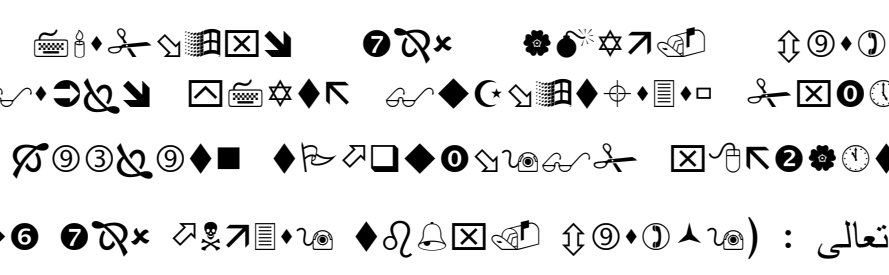

وقوله تعالى : ([5] .

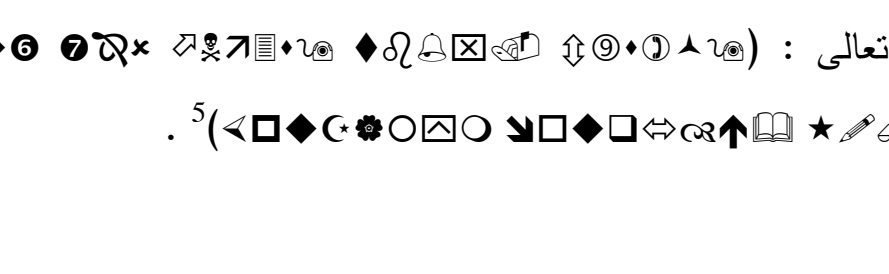

الله ليست حادثة، فلا يكون لها أول ولا آخر ، وإن صدرت بـ (كان) التي يدعى النحاة أنها فعل يدل على المضي ، فهل تفيد الاستمرار، وترتبط بالماضي والحال والاستقبال، وفي قوله تعالى : ( )

---

[1] – سورة الأحزاب ، 40 .

[2] – سورة البينة ، 01 .

[3] – كمال بدري إبراهيم ، الزمن في النحو العربي ، ص 87 .

[4] – سورة ق ، 22 .

[5] – سورة الأحزاب ، 21.

يقول الزمخشري: « كان عبارة عن وجود الشيء في زمان ماضي على سبيل الإبهام ، وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع طارئ ومنه قوله تعالى : "وكان الله غفورا رحيما " ومنه قوله تعالى "كنتم خير أمة " ، كأنه قيل وجدتهم خير أمة ، وقيل كنتم في علم الله خير أمة ، وقيل كنتم في (علم الله) الأمم قبلكم مذكورين بأنكم خير أمة موصوفين به»[2] ؛ أي أن كان تفيد الاستمرار وتعني الوجود الخيّر المشروط بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإيمان بالله في الماضي والحال والاستقبال، وهي على نوعين : تامة بمعنى حضر أو حدث أو وقع ، وهي ترفع الفاعل وناقصة : ترفع الاسم وتنصب الخبر ، وتقتضي ثبوت الخبر للمخبر عنه في زمانها وقد تأتي بمعنى الدوام في مثل قوله تعالى : (وكان الله غفورا رحيما)، وهو كثير في القرآن ومعناه : لم يزل ولا يزال موصوفا بذلك الوصف، وقد يفيد الأمر من (كان) حكاية لحال ماضية ، والأمر على رأي جمهور النحاة، يفيد الحال والحاضر، ففي قوله تعالى : (

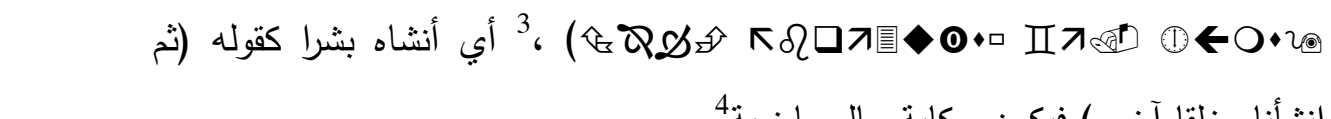

[3] أي أنشاه بشرا كقوله (ثم انشأناه خلقا آخر) فيكون حكاية حال ماضية[4] .

أ-4- الزمن و الأفعال المقاربة :

---

[1] – سورة آل عمران ، 110 .

[2] – الزمخشري ، الكشاف ج1 ، ص 454 .

[3] – سورة آل عمران ، 59 .

[4] – الزمخشري ، الكشاف ، ج 1 ، ص 433 .

و هي كاد و كرب و أوشك و تفيد قرب وقوع الخبر و عسى و حرى واخلولق وتفيد رجاء وقوع الخبر و طفق و أخذ و جعل وقام وشرع ونحوها، تفيد الشروع في الخبر، تختص هذه الأفعال بمجيء خبرها كثيرا مقترنا بأن، و يكون دائما مع حرى واخلولق، وغالبا مع عسى و أوشك[1] نحو قوله تعالى : ( )[2] و قوله تعالى : ( ) قال سيبويه: [3] «و تقول عسيتَ أن تفعل , فإن هاهنا بمنزلتها في قولك : قاربت أن تفعل : أي قاربت ذلك وبمنزله : دنوت أن تفعل , و اخلولقت السماء أن تمطر, أي لأن تمطر , و عسيتَ بمنزلة اخلولقت السماء » و علق ابن الناظم على قوله سيبويه بقوله "فهذا نص منه على أن تفعل بعد عسى ليس خيرا "[4] ولا أرى في قول سيبويه نصا على ما ذكر وإنما فسّر الجملة و بخاصة معنى عسى فيها، و ليس التفسير كالأصل، كما أن تفسير القرآن ليس قرآنا وإلا أين خبر عسى في قوله (عسيت أن تفعل)، و يجوز في (قولك عسى أن يقوم زيد أن يكون زيد ، يكون زيد مرفوعا بعسى و أن يقوم في موضع نصب بأنه خبر مقدم و يكون في الفعل على هذا التقدير ضمير من زيد يظهر في التثنية و الجمع نحو قولك عسى أن يقوم الزيدان و عسى أن يقوموا الزيدون)؛لأن التقدير عسى الزيدان أن يقوما و عسى الزيدون أن يقوموا، فيجوز لك في ذلك و ما كان نحوه[5] و الحق : (أن أفعال المقاربة ملحقة بكان إذا لم يقترن الفعل بعدها بـ أن أما إذا اقترن بها فلا)،[6] لقد حملت أفعال المقاربة على باب كان، لأن الجامع بينهما

---

[1] – ابن الناظم ، شرح ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، د ط ، ص 153 – 155

[2] – سورة التوبة 102 .

[3] – سورة التحريم 05 .

[4] – سيبويه ، الكتاب ، ج 3 ، ص 157 .

[5] – ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج 7 ، ص 118 .

[6] – ابن الناظم ، شرح الألفية ، ص 155 .

دخولهما على المبتدأ و الخبر، و إفادة المعنى في الخبر ألا ترى أن كان و أخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبر ، كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة معنى التقريب في الخبر،[1] قال سيبويه:« إنما يستعملوا في كِدْتُ و عَسَيْتُ الأسماء أن معناها و معنى غيرها معنى ما تدخله أن نحو قولهم : خليق أن يقول ذاك و قارب أن لا يفعل ألا ترى أنهم يقولون: عسى أن يفعل و يضطر الشاعر فيقول : كدت أن».

فلما كان المعنى فيهن ذلك تركوا الأسماء لئلا يكون ما هذا معناه كغيره ، و أجروا اللفظ , كما أجروه في كنت لأنه فعل مثله » ،[2] فدخول (أن) للدلالة الزمنية، و هي المستقبل ، لا علاقة لها بالا لحاق ؛لأن عسى (كطمعٌ و إشفاقٌ)؛[3] أي طمع فيما يستقبل و إشفاق أن لا يكون[4] نحو قوله تعالى ( )[5] و أما التزامهم في خبر عسى كونه مضارعا بأن ، و منهم من أن يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام، و كذا منعوا من عسى قيام زيد فلان المضارع المقترب بأن للاستقبال خاصة و الطمع و الإشفاق مختصان بالمستقبل، فهو أليق بعسى من المصدر، و من ثمة قد يحمل لعل و إن كانت من إن عليه نحو لعلك أن تقوم[6].

لقد اشترط النحاة[7] أن يكون الخبر فعلا، لأنهم أرادوا قرب وقوع الفعل، فأتوا بلفظ الفعل، الفعل، ليكون أدل على الغرض ، لذلك كان الأكثر في خبر كاد وكرب أن يجرد من أن؛ لأن المراد قرب وقوعه في الحال ، نحو قوله تعالى : (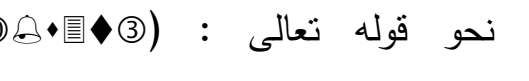)[8]،

---

[1] – ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج7 ، ص 115 .

[2] – سيبويه ، الكتاب ، ج3 ، ص 12 .

[3] – م ن ، ج4 ، ص 233 .

[4] – ينظر ، ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج7 ، ص 115 .

[5] – سورة يوسف 83 .

[6] – رضي الدين الإستراباذي ، شرح الكافية ، ج2 ، ص 306 .

[7] – ينظر ، ابن الناظم ، شرح الألفية ، ص 158.

و قوله تعالى ([1]،) و قوله تعالى : ([2]) و المقاربة تنافي الاستقبال و أما أوشك، فالأمر فيها على العكس من كاد، فالغالب فيه اقتران خبره بأن و ما أفعال الشروع، فلا يقترن الخبر بعدها بـ (أن)، لأنها للإنشاء فخبرها حال، فلا يجوز أن تصحبه (أن) ؛لأنها لا تدخل على المضارع إلا مستقبلا[4] نحو قوله تعالى : ([5]).

إن الدلالة الزمنية لهذه الأفعال هي السبب في اقتران خبرها بأن أو امتناعه أو ترجيحه، فأن تفيد الاستقبال إذا دخلت على المضارع ،و لبعد الأفعال في الزمن يلزم أن في خبره ،ثم تتدرج الدلالة الزمنية إلى تجرد الخبر من (أن) ؛ لأنه للحال ، فهلهل مثلا أقرب الأفعال إلى الشروع، لذلك جردوها من أن وأفعال الرجاء الكثير فيها اقتران خبرها بأن؛ لأن الرجاء ممتد ، وأوشك الكثير أن يقترن خبرها بأن، فهي في الأصل أبعد من كاد وكاد أبلغ في المقاربة من عسى ؛ لأنه أقرب، والمراد قرب وقوعه في الحال، فقولنا : كاد يغرق أقرب من كاد أن يغرق ، ونحو قوله تعالى : ([6])؛ أي ما قاربوا الفعل، حتى انتهت أسئلتهم ففعلوا، وعسى أبعد قليلا من كاد ، لغلبة اقترانه بـ (أن) ، نحو قوله تعالى : ([7])

---

[1] – سورة البقرة ، 20 .

[2] – سورة طه ، 15 .

[3] – سورة الجن ، 19 .

[4] – ابن ناظم ، شرح الألفية ، ص 158 .

[5] – سورة الأعراف، 22.

[6] – سورة البقرة ، 71.

ومجيئه تاما مع فاعله، وناقصا مع (إن) الشرطية الدالة على الاستقبال ، نحو قوله تعالى

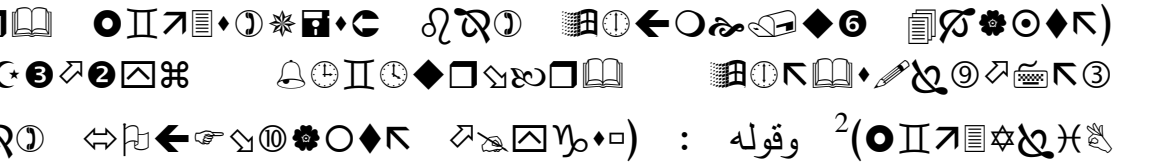

وقوله :

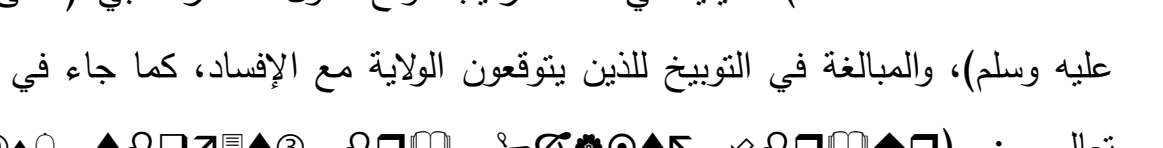

وفيه حث النظر في اقتراب آجالهم وتوقع حلولها ، فيسارعوا إلى طلب الحق والتوجه إلى ما ينجيهم قبل الموت ومفاجأته ، والداخلة على جملة اسمية تكون أبعد قليلا في الزمن من التامة ، وإن اتفقت معها في كون خبرها مصدرا مؤولا ، نحو قوله تعالى :

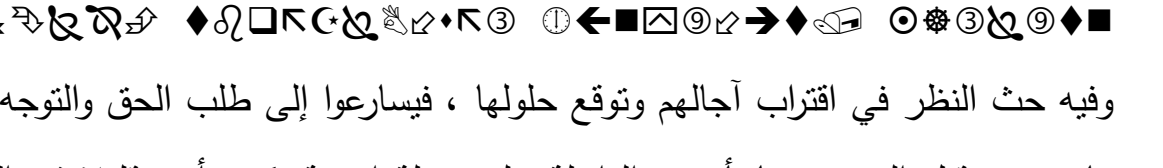

لأنه لا يكون الإيمان بعد انقضاء الأجل، فكأنه قيل لعل أجلهم قد اقترب، فما بالهم لا يبادرون قبل الموت، وماذا ينظرون بعد وضوح الحق ، لذلك استعمل (أن) المخففة واسمها ضمير الشأن، وخبرها عسى مع فاعلها الذي هو (أن يكون)، واسم

---

[1] – سورة الحجرات ، 11 .

[2] – سورة التحريم ، 05 .

[3] – سورة محمد ، 22 .

[4] – سورة الأعراف، 185 .

[5] – سورة الأعراف ، 129 .

يكون أيضا ضمير الشأن والخبر (قد اقترب أجلهم)، وليست (أن) المصدرية التي تنقل الزمن للمستقبل ؛ لأن المصدرية لا توصل إلا بالفعل المتصرف وعسى ليست كذلك [1].

ب- الصيغ الزمنية في العربية واستعمالاتها :

لقد شاع استعمال الصيغ الثلاث :(فَعَلَ) ،(يَفْعَلُ)، (افْعَل) كحركات الزمان الثلاث؛ لأنها مساوقة لها وأطلقت هذه الصيغ ، الماضي والمضارع والأمر على الحيز الزماني؛ فأدى ذلك إلى اللبس وإلى اتهام العربية بالفقر والضيق ، كما أن فعل الأمر إذا طُرح من حقل الزمن ، لأنه وإن دل على الطلب بالصيغة فلا يدخل في حقل الزمن، فإن الماضي والمضارع لا يحددان بصيغهما الأزمنة النحوية التي تتجلى من خلال السياق ، كما أن (هناك الزمن الصرفي الذي يستثمر قيم صيغ الفعل للدلالة على الحقائق المتعددة والتي تحاول تحديد مفهوم ينساب ويتهرب كلما أردنا تعيينه)،[2] وأن الزمن الصرفي بخلاف الزمن النحوي الذي وظيفته التفريق بين دلالات الأفعال في التراكيب وصيغها .

إن النحاة لم يبنوا تقسيمهم للفعل وفق استقراء شامل لاستعمالاته، ولم يتقصوا دلالاته، لأنهم لم يتخذوا في دراسة النحو منهجا لغويا، كما أن أبنية الأفعال لا تلازم زمنا بعينه لا تدل إلا عليه، إذ أن لها استعمالات متنوعة تدل عليها صيغ مختلفة ، فإن الاستقراء اللغوي يدل على أن العربي لم يكتف بالصيغ التي أوردها النحاة للدلالة على الأزمنة المختلفة بطريقة جعلتها تدل على الزمن الذي يريد ؛ لأن الزمن ليس قاصرا على الصيغ الثلاث ، بل إنه قد يكون التلازم التجددي في الماضي أو الاستقبال ، نحو قوله : (☝︎□✍︎➚ ✌︎♦︎☞︎ ♊︎◳♎︎✏︎➚♦︎ 📖︎⬆︎✌︎□■☪︎ ⑥▪︎⊛←❑▭⬆︎●□☞︎)[3] ، وقوله تعالى : (☝︎□☒⓿⊙✍︎←❑■←) (☝︎■➚☸☺◳☞︎) ♇○⌧◷♑︎□☀♁ ♉︎⇱▣➔❑⑩←♎︎➔☠︎ ✍︎♦︎⑨●◉↘☪︎♦︎◷♑︎←☠︎⬀

1 - البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، المطبعة العثمانية، (د ط) ، (د ت) ، ص 50 .

2 - عصام نور الدين ، الفعل والزمن ، ص 51 .

3 - سورة المؤمنون ، 44 .

)[1] واعتمادا على هذا الفهم لطبيعة الأفعال وصيغها في العربية يمكن دراستها على النحو الآتي:

ب-1- الزمن في صيغة (فَعَلَ) :

خَصَّ النحاة صيغة (فَعَلَ) للدلالة على الزمن الماضي دون تحديده ، قال سيبويه: «أما بناء ما مضى فـ : ذَهَبَ ، وسَمع ، ومكث وحمد » وقال أيضا: «أن الفعل يتعدى إلى الزمان ، نحو قولك (ذهب) ، لأنه أتى لما مضى منه فإذا قال (ذهب) فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان»[2] وقد وافق عدد من النحاة سيبويه في هذا الرأي ، فقال الكسائي ووافقه ابن فارس :« أن الفعل ما دل على زمان كخَرَجَ ويَخْرُجُ دللنا بهما على ماض ومستقبل » [3]. وهو ما ذهب إليه الزمخشري حيث يقول بأن :« الفعل الماضي ، وهو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك)،[4] وقال ابن الحاجب(الفعل الماضي، وهو كلّ فعل دلّ على زمان قبل زمانك»[5] ، وقال ابن يعيش:

« فالماضي ما عدم بغير وجوده فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان وجوده»[6] ، فالملاحظ في هذه التعريفات أن الماضي زمن لا تفريق فيه بين ماضٍ بعيد أو قريب، بل تعني حدود مطلقة أو عامة تخص جميع أزمنة الماضي ،ما لم توجد قرينة تصرفه إلى زمن بعينه إن الصيغة لا تنبئ عن الزمن بكل مجالاته، إلا من خلال السياقات، بمعونة القرائن مع السوابق و اللواحق، وليست دلالة (فَعَلَ) وقفا على ما ذكر بدليل تحملها للمعاني الآتية:

---

[1] – سورة النساء ، 56 .

[2] – سيبويه ، الكتاب ، ج1 ، ص 12 .

[3] – أحمد بن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، مطبعة المؤيد ، (د ط)، 1328 هـ ، ص 86 .

[4] – الزمخشري، المفصل، ص244.

[5] – رضي الدين الستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص 224.

[6] – ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص 04.

1- الدلالة على وقوع الحدث في الزمن الماضي المطلق، وهذا الاستعمال هو الغالب على استعمالات (فَعَلَ)، وهو الأصل دون ضبطه وتقيده، نحو قرأ الرجل الكتاب[1]،فقرأ: فعل حدث في الزمن الماضي، ولكن لا يعرف أي ماضٍ بالتحديد ونحو قوله تعالى:

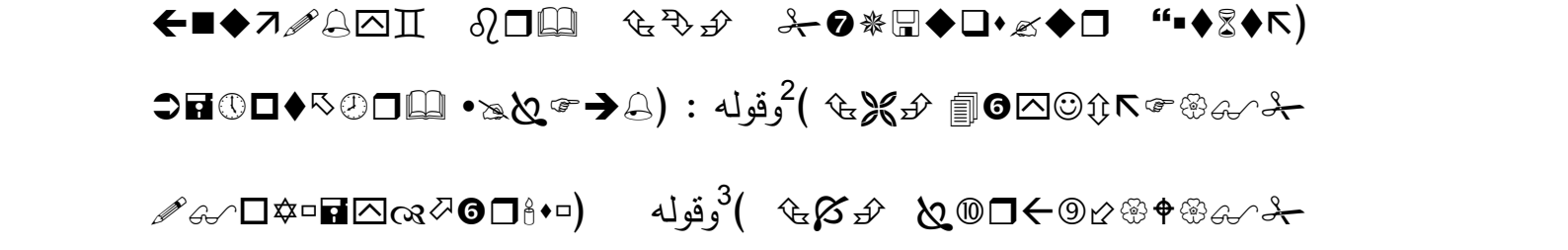

وقوله : ( )[2]

وقوله ( )[3]

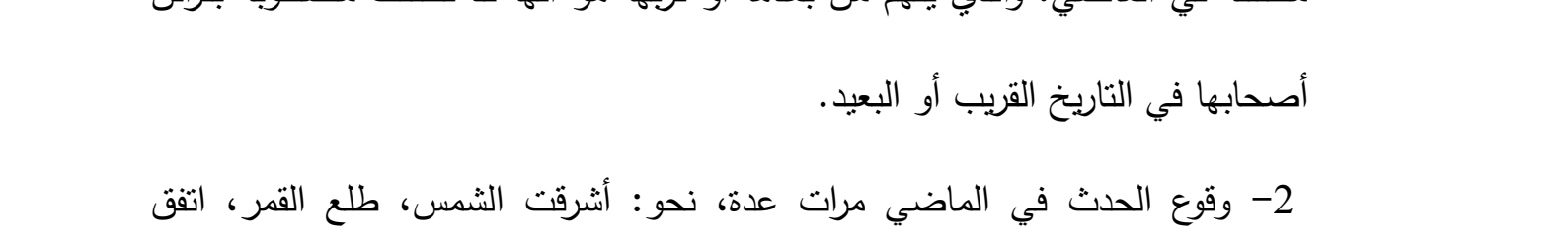

فالأحداث قد وقعت في أزمنة مختلفة في الماضي، والذي يفهم من بعدها أو قربها هو أنها قد تحققت مصحوبة بقرائن أصحابها في التاريخ القريب أو البعيد.

2- وقوع الحدث في الماضي مرات عدة، نحو: أشرقت الشمس، طلع القمر، اتفق المفسرون، اجمع النحاة[5].

3- وقوع الحدث في الزمن الحاضر: وذلك إذا اقترن الفِعْلُ الماضي بقرينة تدل على الحال، نحو قوله تعالى :

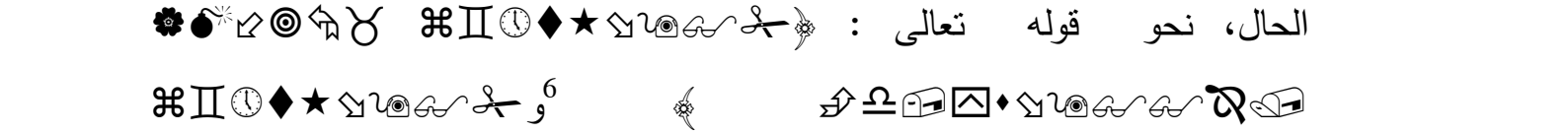

و[6]

---

[1] – عصام نور الدين، الفعل و الزمن، ص54.

[2] – سورة عبس،1.

[3] – سورة البروج ،4.

[4] – سورة مريم،17.

[5] – عصام نور الدين، الفعل و الزمن، ص55.

[6] – سورة البقرة، 71.

[1] – سورة يوسف،51.

[2] – سورة المائدة،3.

[3] – سورة التوبة،30.

[4] – سورة المائدة،119.

[5] – سورة الإنسان،11.

[6] – سورة الزمر،68.

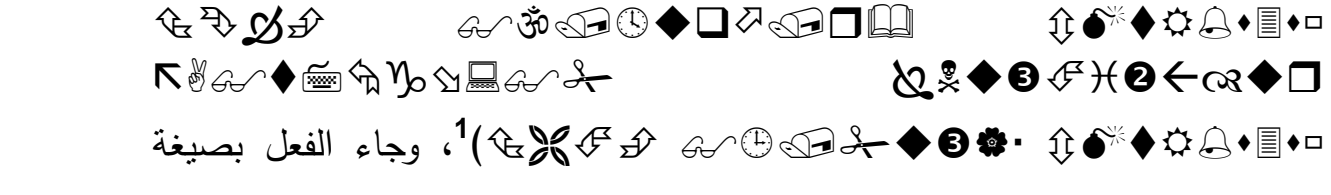

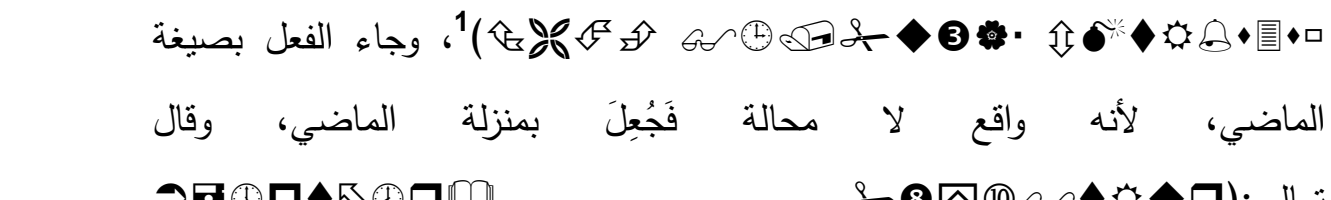

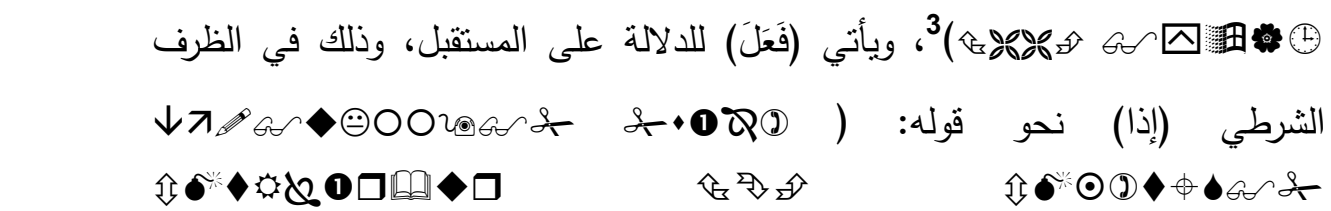

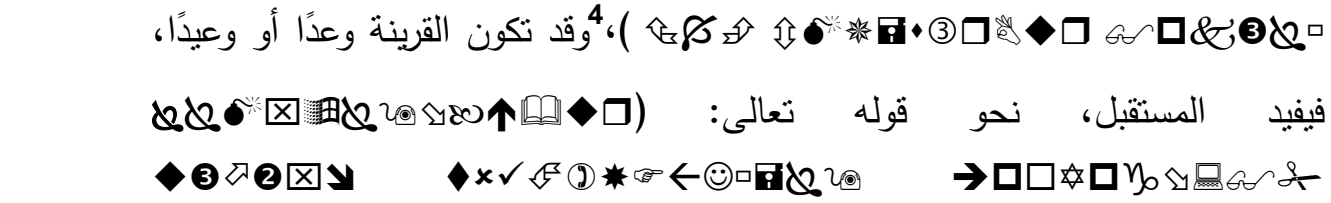

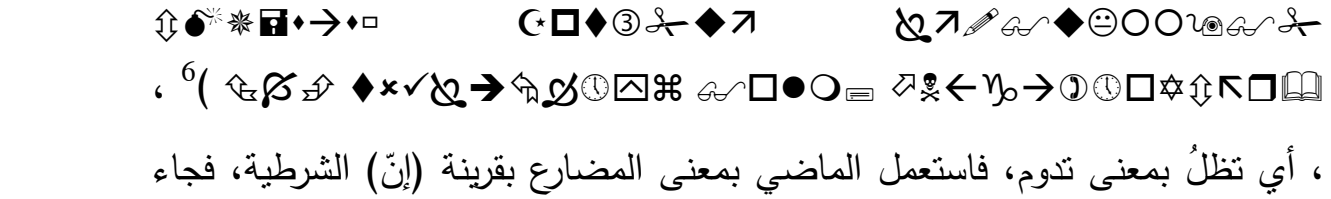

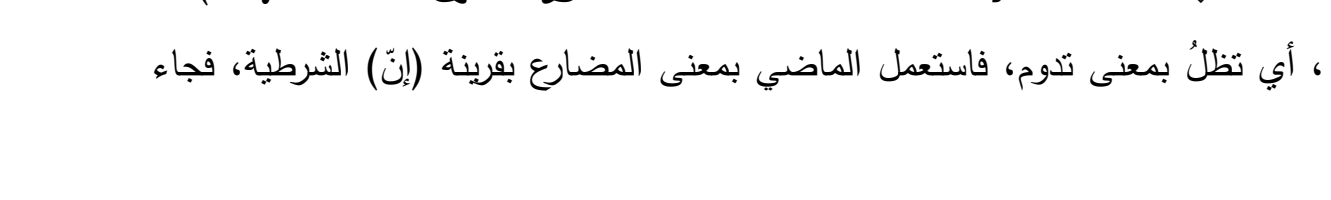

، أي تظلُ بمعنى تدوم، فاستعمل الماضي بمعنى المضارع بقرينة (إنّ) الشرطية، فجاء

---

[1] – سورة النبأ،19–20.

[2] – سورة الأعراف،44.

[3] – سورة الفجر،22.

[4] – سورة الإنشقاق،1–4.

[5] – سورة ق،31.

[6] – سورة الشعراء،4.

الماضي تحقيقا للوعيد، بدليل جمع الصفة، و الخضوع في الحقيقة لأرباب الأعناق، فجاء الجمع

(خاضعين) تغليبا لهم ، لأن الأظهر في الخضوع يكون للعنق.

6- ويأتي بناء (فَعَلَ) مسبوقا بفعل الكون المضارع، فيحصل من هذا التركيب إعراب عن المستقبل في زمان ماضٍ، وهو ما يدعى في الفرنسية (FUTUR- ANTRIEUR) نحو (ما ذاك من شيء أكون فعلته)[1].

7- و ياتي بناء (فعل) بعد(قد) للتوقع نحو قوله تعالى: (﴿ ﴾)[2]، قال الزمخشري:« إذا قلت: ما معنى قد في قوله سمع؟ قلت: معناه التوقع؛ لأن رسول الله (عليه الصلاة والسلام) والمجادلة كانا يتوقعان أن يسمع الله تعالى مجادلتها وشكواها وينزل في ذلك ما يفرج عنها[3]» ، وجاء في كتاب سيبويه:(ولما يفعل وقد فعل إنما هما لقوم ينتظرون شيئًا)[4] ، ورأى الخليل، أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر[5]، ونحو قول المقيم (قد قامت الصلاة) [6]، وقد أنكر ابن هشام أن تكون (قد فعل) تفيد التوقع، استحسن عبارة ابن مالك في قوله:(أنها تدخل على ماض متوقع، ولم يقل إنها تفيد التوقع، ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة، وهذا هو الحق)[7] و الحق أن (قد فعل) لا يأتي دائما بمعنى التوقع بدليل قوله تعالى:(﴿ ﴾)

---

[1] – ابراهيم السامرائي ، الفعل زمانه وأبنيته،ص30.

[2] – سورة المجادلة،1.

[3] – الزمخشري، الكشاف،ج4،ص70.

[4] – سبويه ، الكتاب،ج3،ص115.

[5] – م ن، ج4،ص223.

[6] – ابن هشام ، مغني اللبيب،ج1،ص187.

[7] – م ن ، ج1، ص187.

[illegible] [1] ؛ لأن التوقع لم يكن حاصلا، وقد ذكر الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ([illegible]) [2] أن (قد) نقيضة لـ(لمّا) هي تثبت المتوقع ولمّا تنفيه، ولا شك أن المؤمنين كانوا متوقعين لمثل هذه البشارة، وهي الإخبار بثبات الفلاح لهم، فخوطبوا بما دلّ على ثبت ماتوقعوه.[3] وفي قوله تعالى: ([illegible])[4]، قال:(فإن قلت: مالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع قد، قد، قلت: إنما كان ذلك ، لأن الجملة القسيمة لا تساق إلا تأكيدًا لجملة المقسم عليها التي هي جوابها، فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى استماع المخاطب كلمة القسم).

8- وقد تأتي (هل) منقطعة بمعنى (قد)، فتفيد القرب و التوقع ، نحو قوله تعالى:(قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال أن تقاتلوا قالوا ومالنا أن لا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا من ديارنا و أبنائنا). قال الزمخشري:(و المعنى : هل قاربتم أن لا تقاتلوا يعني هل الامركما أتوقعه أنكم لا تقاتلون، أراد أن يقول : عسيتم أن لا تقاتلوا بمعنى أتوقع جبنكم عن القتال، فأدخل هل مستفهما عماهو متوقع عنده ومظنون وأراد بالاستفهام التقرير وتثبيت أن المتوقع كائن وأنه صائب في توقعه).

9- قد تفيد (قد فعل) التحقيق[5]، نحو قوله تعالي ([illegible] وقوله([illegible])[6]

[illegible]

---

[1] – سورة مريم،27.

[2] – سورة المؤمنون،1.

[3] – الزمخشري، الكشاف،ج3،ص25.

[4] – سورة العنكبوت،14.

[5] – ينظر سيبويه، الكتاب ،ج3، ص178.

[6] – سورة الشمس، 9.

إن [1] التحقيق الذي ذكره النحاة في (قد) ملازم لها، أما التوقع قد يفارق (قد) أي قد يحصل وقد لا يحصل لكن الزمن قد يطول وقد يقصر،نحو قوله تعالى: ([2] فزمن الخلق موغل في القدم فالتوقع و التقريب قد يجمعان مع التحقيق و قد يفترقان.

10- و يأتي بناء (فعل) مسبوقا بـ (كان) مسبوقة بـ (قد) أو مثلوه بها للدلالة على الماضي البعيد[3]، نحو قوله تعالي: ([4] وقوله: ( ).

11- و يأتي (فَعَلَ) للدلالة على زمن ماض بالنسبة إلى حدث ماض قبله ، نحو قولنا : جئت و قد اجتمع القوم ، فالاجتماع زمنه قبل زمن المجيء[6].

12- وقد يستعمل بناء (فَعَلَ) مع الظرف (لما) و هذه تستعمل في جملة وجد فيه حدثان وقعا في الماضي، يتم الأول في اللحظة التي بدأ منها الثاني[7] ، نحو : لما جاءني جاءني

---

[1] – سورة البقرة ، 65.

[2] – سورة التين،04.

[3] – ابن هشام ، مغني اللبيب،ج1، ص31.

[4] – سورة الممتحنة،4.

[5] – سورة المؤمنون،66 .

[6] – إبراهيم السامرائي،الفعل زمانه وأبنيته، ص30.

[7] – م ن ، ص29.

كرمته ، و نحو قوله تعالى: ([1]) و قوله :
([2]،وقد يكون في الجملة حدثان وقعا في الماضي بحيث وجد الأول في اللحظة التي وجد فيها الثاني[3] نحو قوله تعالى :(إن كنت قلته فقد علمته) ، و قد يكون يكون في الجملة فعلان، يكون الثاني منهما واجبا لوجوب الأول ، نحو قولنا : لو أتيتني لأكرمتك ، يدل على أن الإكرام كان يجب بالإتيان، و تقول : إن أتيتني أكرمتك ، فتدل على أن الإكرام يجب بالإتيان في المستقبل،فان الجملة مع (لو) لما مضي ومع(أن) لما يستأنف[4] ، كما هو الفرق بين (إن) و (أن)، فالمكسورة شرط، وفيها ترقب ،و هو يقع يقع في المستقبل، في حين أن المفتوحة ليست بشرط، و إنما هي علة لوقوع المار ، فإذا كانت العلة قد وقعت فقد وقع معلولها.

14- و يفيد بناء (فَعَلَ) ، الدلالة على المستقبل وذلك في مواطن منها :

أ – بعد (إلا) ، نحو:ب – بعد (ما) الظرفية ، نحو قوله تعالى :
(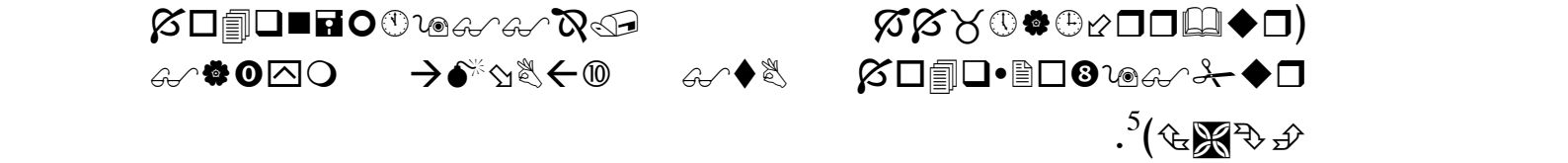 [5].

ج- بعد حرف التحضيض ، نحو قوله تعالى : (

---

[1]- سورة الإسراء ،67.

[2]- سورة الزخرف،55 .

[3] – ابن هشام ،مغني اللبيب،ج1، ص314.

[4] – كمال بدري إبراهيم، الزمن في النحو العربي، ص134.

[5] – سورة مريم ،31.

.[1]

د- و في الأحكام العامة ، نحو قوله تعالى : (

.[2]

هـ – و بعد أنى ، نحو قوله تعالى : (

.[3]

و – و بعد كلما ، نحو قوله تعالى : (

.[4]

ز- إذا وقع الماضي صلة ، نحو قوله تعالى : (

)[5]

---

[1] – سورة التوبة ، 122.

[2] – سورة البقرة، 235.

[3] – سورة البقرة،223 .

[4] – سورة النساء،56.

[5] – سورة البقرة ،159-160.

ح – و بعد (سواء) نحو قوله تعالى : (﴿ ﴾ [1]

ط–إذا وقع الماضي صفة لنكرة عامة، نحو قول الرسول (عليه الصلاة وسلام) :نصر الله أمرءا سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها)[2]،فالجملة الصغرى (سمع) والجملة الصغرى لثانية والثالثة (فوعاها)،(فأداها) تدخل في زمن الجملة الأساسية الكبرى(نصر الله)، فالمعنى هنا الدعاء فهو يشمل الاستقبال التجددي[3]، وسبب وقوع صيغة (فَعَلَ) صفة،كما يقع الاسم صفة ، فقد ذهب سيبويه إلى أن الفعل الماضي بعض المضارعة لأسماء ومن أجل ذلك فتحت أواخر الأفعال الماضية فلم تسكن أو تحرك بغير الفتح فقال: « ولم يسكنوا آخر فعل،لأن فيها بعض ما في المضارعة ،تقول:هذا رجل ضربنا،فتصف بها النكرة ،وتكون في موضع ضارب إذا قلت هذا رجل ضارب وتقول:إن فعل فعلت،فيكون فى معني إن يفعل افعل فهي فعل،كما أن المضارع فعل وقد وقعت موقعها»[4].

ب–2–الزمن في صيغة (يَفعَلُ):

إن تسمية صيغة (يفعَلُ) بالمضارع عند النحاة ليست قائمة على الزمن، إنما لمشابهتها أسماء الفاعلين، و لدخول السين و سوف عليها ، كما تلحق الألف و اللام الأسماء النكرة ، و إن كلا منهما تخصصه للمستقبل، بعد أن كان مشتركا بينه و بين الحال ، فهو يشبه في ذلك الاسم النكرة الذي كان مدلوله عاما فتخصص بدخول (أل) عليه ، ثم في اجتماع المضارع و اسم الفاعل في المعنى و في جريان المضارع في حركاته و سكناته

[1] – سورة البقرة ،06.

[2] – العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق محب الدين الخطيب ، دارالريان للتراث، القاهرة، ط1 1407 هـ،1997م،ص229.

[3] – كمال بدري إبراهيم ،الزمن في النحو العربي،ص134.

[4] – سيبويه،الكتاب، ج1، ص16.

مجرى اسم الفاعل ووقوعه صفة كوقوع اسم الفاعل[1] ، فتقول : مررت برجل يبكي ، كما تقول مررت برجل باك ، و من أجل ذلك كان المضارع معربا ؛ لأن الاسم معرب بالأصالة و المضارع فرع عليه ، و قد رفض الكوفيون هذه المضارعة، لأنه عندهم معرب بالأصالة لا بالمشابهة ، و ذلك لأنه تدخله المعاني المختلفة التي تحتاج للأعراب لبيانها[2] ، و قد أهمل سيبويه[3] مصطلح (المضارع) عند الباب المسمى

(علم ما الكلم من العربية) و تبعه في ذلك الفراء[4] فهما قد عبرا عنه بصيغة يفعل أو بالمستقبل ، و حروف – أنيت – لاتنفعك عن الصيغة فتلازمها في صورها المختلفة ، و تدل هذه الحروف على صاحب الحدث و كل واحد منها يحدد الفاعل شخصا متكلما أو مخاطبا أو غائبا ، و في دلالتها على شخص الفاعل أو ضح من دلالة اسم الفاعل عليه[5].

يذهب كثير من النحاة إلى أن الفعل المضارع يفيد الزمن الحال إذا خلا من القرائن[6] ، و الفعل الدال على هو ما كان واقعا ، و تتوضح القرائن الحالية بفهم السياق الذي قبلت فيه الجملة و منه تفهم الدلالة التي يرمي إليها لمتكلم ، و المضارع ليس مرتبطا بزمن محدد، فهو لا يكاد يستقر على دلالة زمانية واحدة ، وصيغته دلالتها الزمانية عامة، ولا تتحدد إلا بالقرائن ، نحو هو يكتب ، يحتمل فيه الحال كما يحتمل فيه الاستقبال

و تتحدد الدلالة على الحال تنصيصا ، وذلك في مواطن منها :

---

[1] – سيبويه ، الكتاب، ص14.

[2] – كمال بدري ابراهيم، الزمن في النحو العربي، ص143–144.

[3] – سيبويه ، الكتاب ،ج1، ص12.

[4] – الفراء ، معاني القران،ص44.

[5] – كمال بدري ابراهيسم ،الزمن في النحو العربي،ص150.

[6] – رضي الدين الاستراباذي،شرح الكافية،ج2،ص231.

1- اقترانه بظرف يدل على الحال مثل (الآن)،[1] و ما في معناه كالحين و الساعة ولام الابتداء عند الكوفيين ، ورغم بعضهم[2] أنه يجوز بقاء المقرون بـ (الآن) و نحوه مستقبلا لاقتران ذلك في الأمر ، و هو لازم الاستقبال ، نحو قوله تعالى : ( ).[3]

2- إذا نفي بـ (ليس) ؛لأنها موضوعة لنفي الحال، و تنفي غيره بالقرينة [4].

3- إذا نفي بـ (ما) ؛ لأنها موضوعة لنفي الحال عند الجمهور[5] نحو قوله تعالى: ( ).[6]

4- إذا نفي ب (إن) ؛ لأنها موضوعة لنفي الحال[7] ، نحو قوله تعالى (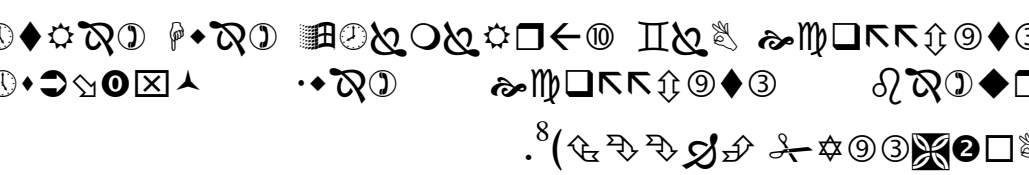).[8]

5- يتعين فيه الحال إذا نحلت عليه لام الابتداء ؛ لأنها تخلصه للحال ، كما ذهب إلى ذلك الكوفيون[9] نحو قوله تعالى (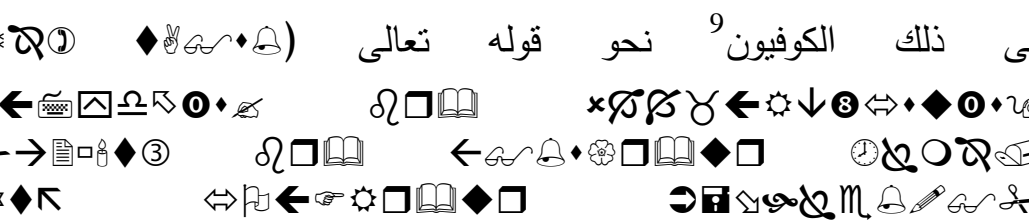

---

[1] – عصام نور الدين ،الفعل والزمن،ص77.

[2] – م ن ، ص73.

[3] – سورة البقرة ،187.

[4] – ابن هشام ،مغني اللبيب،ج1،ص325.

[5] – ينظر،سيبويه، الكتاب ،ج3، ص117.

[6] – سورة يونس،15.

[7] – رضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية،ج2، ص231.

[8] – سورة النساء،118.

[9] – ابن هشام ،مغني البيب،ج1،ص251.

﴿ فإن الذهاب كان مستقبلا، فلو كان الحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره[2].

6- و قد يفيد الحال إذا اقترن بـ (قد) ، نحو قوله تعالى ﴿ قال الزمخشري: « (وقد تعلمون) في موضع الحال أي تؤذوني عالمين علما يقينا أني رسول الله إليكم»[4].

7- يدل على الحال إذا اقترن بقرينة معنوية :

أ- للإعراب عن حدث جرى وقوعه وقت التكلم ، و لم ينته بانتهاء الكلام ، بل بقي مستمرا بعده، نحو : قلت لصاحبي : أراك في حيرة من أمرك فقال لي : أحسبك مدركا أمري ، أو : افهم ما تقول أو أضنك صادقا ، أو اعلم أنك مسافرا[5].

ب- إذا وقع في محل نصب على الحال نحو جاء زيد يضحك [6]، وقوله تعالى : ﴿ .

ج- للدلالة علي حقيقة ثابتة ، نحو تشرق الشمس من الشرق،ويضئ القمر،وكل حي يموت إلا الله[8]،وهذه الأفعال لم تخصص بزمن دون آخر، وإنما تفيد الاستمرار التجددي؛

---

[1] – سورة يوسف،13.

[2] – م ن ، الموضع نفسه.

[3] – سورة الصف،5.

[4] – الزمخشري ،الكشاف ،ج4، ص68.

[5] – مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص124.

[6] – السيوطي ، همع الهوامع ، مطبعة السعادة ،مصر،/ط1،ج1،ص23.

[7] – سورة يوسف،16.

[8] – إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته،ص33.

أي ليست للحال،كما ذهب صاحب الفعل والزمن[1]،ومن ذلك قوله تعالى (

وقوله : ( ) ،ومعني دلالة الفعل علي الحقيقة عدم ارتباطه بزمن معين بل هو يخلو منه كالأفعال الواردة في الآيتين، ونحو:كما تدين تدان،انك لا تجني من الشوك العنب ، وكقول الرسول (عليه الصلاة والسلام) :(المؤمن أخو المؤمن لا يظلمه ولا يسلمه)[4] ، فهي وإن كانت تودي بالفعل المضارع إلا أن الزمن فيها غير مقصود لذاته ،وهي وإن كانت تعبر عن أحداث إلا أن هذه الأحداث أصبحت خاضعة لنظام الجملة كله ولمعناها العام[5] .

8-وما عطف على حال أو عطف عليه ذلك فهو مثله ،لاشتراط اتحاد الزمن في الفعلين المتعاطفين[6] نحو قوله تعالي: ( ) ،جملة (يخافون ربهم) حال من ضمير يستكبرون ،وشبه جملة (من فوقهم) حال من (هم) أي عاليا عليهم بالقهر،ثم عطف عليه (ويفعلون).

---

[1] – عصام نور الدين ، الفعل والزمن ،ص77.

[2] – سورة آل عمران ،26.

[3] – سورة الحديد،6.

[4] –العسقلاني، فتح الباري، ص385.

[5] – مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص195.

[6] – عصام نور الدين الفعل والزمن، ص78.

[7] – سورة النحل، 49-50.

دلالة المضارع علي الاستقبال:

يدل المضارع علي الاستقبال تنصيصا، وذلك في مواطن منها :

1-إذا كان هناك ظرف يدل علي الاستقبال نحو يسافر غدا أو بعد شهر .

2-يتعين فيه الاستقبال إذا سبق بأحد حرفي التنفيس السين و سوف و معنى (حرف تنفيس) حرف توسيع، و يطلق على السين و سوف حرفا استقبال[1] ، و تدخلان على الفعل وحده ، نحو سوف يفعل ، و سيفعل بخلاف الألف و اللام ، فإنهما يختصان بالاسم و الوصف، و أما همزة الاستفهام فإنها تدخل على الجملة[2] ، و هما من صوارف الفعل المستقبل ، وسوف أكثر تراخيا من السين، و كأن كثرة حروفها تنبئ بتراخيها ، نحو قوله تعالى (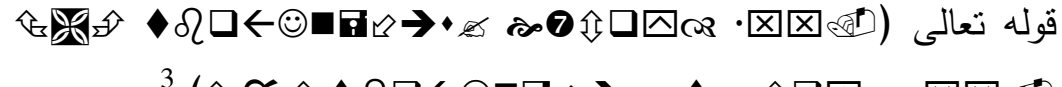)،[3]

و قوله تعالى: ( )،[4] إن مدة الاستقبال مع السين أضيف منها مع سوف،[5] لأن كثرة كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى ، و ليس بمطرد ، نحو قوله تعالى (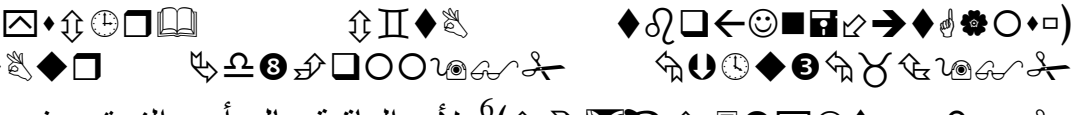)[6] لأن العاقبة مال أمر الفريقين في الآخرة بدليل قراءة[7] أبي رافع ( )[8] ،

---

[1] – ابن هشام ، مغني اللبيب،ج1، ص147.

[2] – م ن ،ج1، ص148.

[3] – سورة التكاثر 3-4.

[4] – سورة يوسف ،98 .

[5] – ابن هشام ، مغني اللبيب،ج1، ص148.

[6] – سورة طه،135.

[7] – الزمخشري ، الكشاف ،ج2، ص561.

[8] – سورة النحل ،55.

و قوله تعالى: (❒◆♑✪❁❑⬀✍♦ ③⬉➔⬃➲♉⓿➀⍓ ❻◆✍❿✍⍓
▫♦✋♦❸⬃✖⍓ⵁ✂ ⬀♈♎)،[1] قال الزمخشري في قوله:

(لسوف) " فان قلت : ما معنى الجمع بين حرفي التوكيد و التأخير؟ قلت : معناه ؟أن العطاء كائن لا محالة و إن تأخر لما في التأخير من مصلحة "[2].

3- كل أدوات الشرط تصرفه للاستقبال ، و إن لم تعمل إلا لو ، فإنها موضوعة للشرط في الماضي نحو قوله تعالى : (♑♦❑⬀ ⑥♦♑⬁⑨⬅❒♍♐✌♦◘▫♐⍓★⏲✍

✌♦⬄♦⏲❷♦⏲☠✌ ⬀❒❒🕮 ✌⑨⬉❍⌘⍓☒⌖ ⬀❒❒🕮
☎✂⬀❑⅄♑◆❑⅄♑ ♉❍⬂⓿♦♑♎☽ ❒◆♎➔☠⬀

⑥♦♑⬂☺⍓⬅♦❑♌♦ ⬀⍉♎♈)[3] ، و يجب أيضا كون الجزاء مستقبلا؛ لأنه لازم لازم الشرط الذي هو مستقبل، ولازم الشيء واقع في زمانه[4] ، نحو قوله تعالى (☽♎♌

✍➔②⬃▦➔❑✂☎ ✌♦✍ ×♎❼ ⏲⬅⑨⬅❒❻⍉🗏➔☠⬀ 🕮❒❒⬃
✍➔⌛⬀⑨⬅❒■⬅ ③♦➔⬃◘■☺⇧❍⬅ ✂✍✎✦)[5] ، و لكن بعض

المحدثين[6] ، ينفي ذلك و يقول ولا عبرة بما يدعيه النحاة من دلالة فعل الشرط على معنى معنى الاستقبال ، فإنهم إنما استنتجوه ولا عبرة بما يدعيه النحاة من دلالة فعل الشرط على معنى الاستقبال ، فإنهم إنما استنتجوه واستخرجوه ، من كون الفعلين معلقا أحدهما على الأخر، و التعليق في ظاهر أمره يدل على عدم الوقوع ، و هذا هو الذي توهموا أنه معنى الاستقبال ، و الفرق واضح بين قولك : أريد أن أزورك في دلالته على معنى الاستقبال ، و قولك : إن تزرني أزرك في أن الفعلين ليس مخبرا بهما عن الوقوع في أي زمن من الأزمنة.

---

[1] – سورة الضحى،5.

[2] – الزمخشري ، الكشاف ،ج4، ص264.

[3] – سورة التوبة ،57.

[4] – رضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية، ج2، ص232.

[5] – سورة آل عمران،29 .

[6] – عصام نور الدين، الفعل والزمن، ص85.

4- وقوع الفعل جواب طلب[1] ، كالأمر نحو الحديث الشريف : (صوموا تصحوا)[2] وقوله تعالى : ( )[3] ، و التخضيض نحو قوله تعالى : (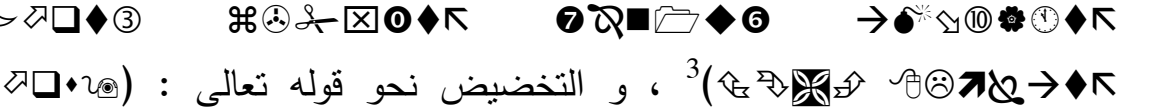)[4] ، و التمني نحو قوله تعالى : (يود أحدهم لو يعمر ألف سنة) و الدعاء ، نحو قوله تعالى: (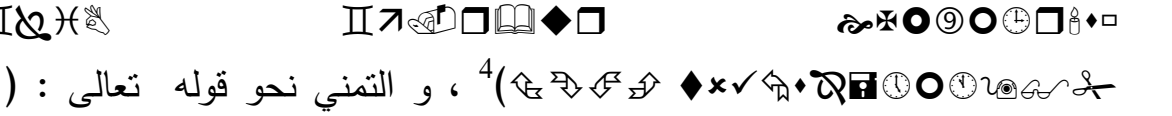)[5] ، و النهي ، نحو قوله تعالى : (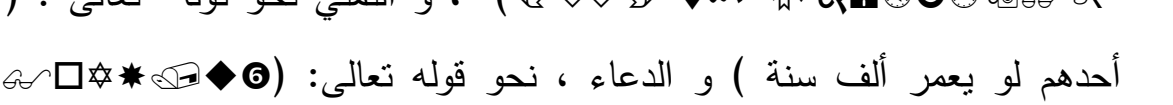)[6] و بعد ألا نحو قوله تعالى : ( )[7].

5- يتعين فيه الاستقبال إذا اقتضى وعدا أو وعيدا كقولك واعدا : ننظر في أمرك[8] و نحو قوله تعالى: ( )[9].

6- ويصرف للاستقبال إذا نصب بأحد حروف النصب ، نحو قوله تعالى : (

---

[1] – رضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية،ج2، ص231.

[2] – العسقلاني ، فتح الباري، ص379.

[3] – سورة الزمر،13.

[4] – سورة المنافقون،10.

[5] – سورة البقرة،289.

[6] – سورة آل عمران ،28.

[7] – سورة النور ،22.

[8] – ينظر ، رضي الدين الاستراباذي،شرح الكافية ،ج2،ص231.

[9] – سورة العنكبوت ،21.

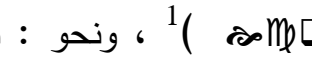 [1] ، ونحو : سرت حتى أدخل المدينة فإذا نصبت الفعل دل على أنك لم تدخل المدينة بعد بمعنى سرت إلى أن أدخل المدينة ، و إذا رفعت الفعل أفاد أنك داخلها و في مسالكها[2] ، فالناصب من صوار فالفعل للاستقبال ، و لكن وردت نصوص لم يخلص فيها الفعل للاستقبال مع دخول الناصب ، نحو قوله تعالى:

[3] ، و هذا يعني أن نصب المضارع الغالب فيه إخلاصه للمستقبل و هذا بخلاف من قال : (أنك لا تجد مضارعا منصوبا إلا و تكون دلالته على المستقبل[4] .

و في ذلك دليل على أن الصيغة ولواحقها غير كافية لتحديد زمن من الحدث، إلا أن يكون ذلك بمعونة السياق، و ما فيه من القرائن ، و الحكم بعد ذلك للتركيب عموما وليس للصيغة الفعلية وحدها ، بل هي تساهم إلى حد ما في التوقيت الزمني.

7- و قد يصرف للاستقبال بـ (لا) النافية[5] ، و ليس ببعيد كقوله تعالى :
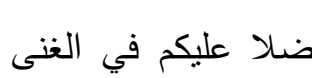 [6] ؛ أي لست غنيا ، كما تعلمون فأدعي فضلا عليكم في الغنى حتى تجحدوا فضلي[7] ، و قد تجمع بين الحال و الاستقبال في سياق يجمع الفعل و الوصف ؛ ؛ لأن الوصف أدوم من الفعل .

---

[1] – سورة آل عمران ،92.

[2] – ينظر ، رضي الدين الاستراباذي ، شرح الكافية ،ج2،ص242–243.

[3] – سورة البروج ، 08 .

[4] – كمال بدري إبراهيم ، الزمن في النحو العربي،ص166.

[5] – عصام نور الدين ، الفعل والزمن ، ص85.

[6] – سورة هود ،31.

[7] – ينظر ، الزمخشري ، الكشاف ،ج2، ص266–267.

8- و ما عطف على مستقبل أو عطف عليه ذلك فهو مثله ، لاشتراط اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين ؛ لأن النصب و الجزم في المضارع يصرفانه في الغالب للاستقبال و يفيدان مخالفة المعني المستفاد من الرفع ، نحو قوله تعالى : ( )[1].

دلالة المضارع على الماضي أو المضي :

و قد يفيد المضارع الدلالة على المضي و ذلك في المواضع الآتية :

1- إذا سبق بـ (لم) أو بـ (لما) و قيل الأول أولى ؛ لان قلب المعني أظهر و أكثر في كلام العرب[2] ، نحو قوله تعالى : (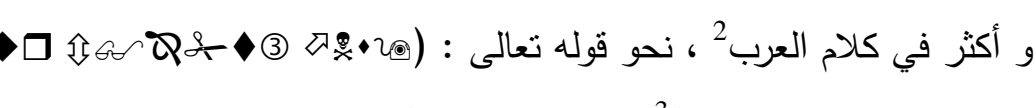)[3]، و قوله : ( )[4]، يدل على ذلك العطف عليه بالماضي،نحو قوله تعالى : ( )[5] ، إن (لم يفعل) إثابته (فَعَلَ) و(لما يفعل) إثباته (قَد فَعَلَ)[6] لأنه متوقع الحدوث ، و بهذا يكون الزمن مع (لما) أطول منه منه مع (لم) ،وما في (لما) مغيرة لها عن حال(لم) ، كما غيرت (لو) إذا قلت (لو ما) ونحوها ،ألا ترى أنك تقول : (ما ولا تتبعها شيئا ،ولا تقول ذلك في (لم))[7]

---

[1] – سورة الانعام ، 108 .

[2] – ابن هشام ، مغني اللبيب ،ج1، ص307.

[3] – سورة الإخلاص،3.

[4] – سورة آل عمران،143.

[5] – سورة الضحى،6–7.

[6] – سيبويه ، الكتاب ،ج1،ص136.

[7] – م ن ،ج4، ص223.

،وقد قالوا (إن زيادة البناء تدل علي زيادة المعنى، كما في قطع قطّع و كبار و كبّار)[1]، وإن زيادة البناء تدل علي طول زمن الحدوث ألم يقولوا: إن المعنى هو الحدث أو هو مصدر يقع البناء عنه باللفظ[2] ، فقطع تدل علي انقطاع زمن الحدث بخلاف قطع ففيها اتصال زمن وإطالته ، وكذلك كبار و كبار ، وهذا يجري علي (لم) و (لما) فالزمن مع (لم) الغالب فيه انقطاعه في الماضي ، نحو قوله تعالى: ( )[3] إلا إذا سبقت بشرط ، حيث يصرفه للمستقبل نحو قوله تعالي ( )[4] ، قد يكون يكون الزمن مستمرا معها في الماضي ،نحو قوله تعالي (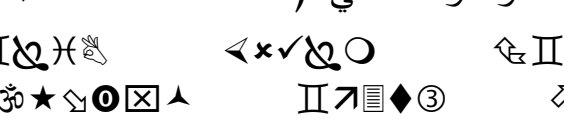)[5] ،ويكون زمنه مها مستمرا متصلا بالحال غير منقطع نحو قوله تعالي: ( )[6] فعلى هذا يتبين ما تختص به (لم) في الدلالة على الزمن ،حيث تخالف (لما) في صحة دخول الشرط عليها وقد يكون الزمن معها منقطعا، وإقطاعه قد يكون بوقت قصير أو طويل، وقد يكون مستمرا متصلا بالحال

---

[1] – الزمخشري ، الكشاف،ج1، ص41.

[2] – الجرجاني ، التعريفات، ص122.

[3] – سورة مريم ، 4.

[4] – سورة المائدة ،67.

[5] – سورة الإنسان ،1.

[6] – سورة الإخلاص،1–3.

بحسب القرائن،ولكن بلا توقع فاتصال الزمن بالحال مع توقع حصوله يكون أوضح مع (لما) ،نحو قوله تعالي: (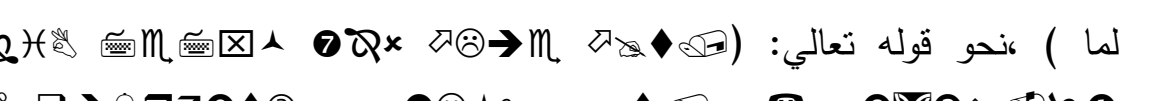)[1]أي إلى الآن لم يذوقوه ، و سوف يذوقونه في حين أن (لم)لا تقضي ذلك[2] .

إن (لم) و(لما) تنفيان الحدث في الماضي ما لم تقم قرينة مصروفة عن ذلك و على ذلك فقولهم إنهما تفيدان الجزم و النفي والقلب ، ليس علي إطلاقه صحيحا، لأن الاستعمال يخالف ذلك ، وقد شغل المستشرقون ومن تابعهم من الدارسين العرب أنفسهم في أصل (لم)و (لما)، ودعواهم لم يقم عليها دليل[3] .

2- إذا اقترن ب (إذا) وهي ظرف للماضي من الزمان[4] ،نحو قوله تعالي : ( )[5] و

و قوله : ( )[6] فهذه الأفعال ماضية في المعنى مضارعة في اللفظ ، وقد توضع (إذ) موضع(إذا) لتدل على تحقيق وقوع الفعل حتى كأنه ماض ، نحو قوله تعالى : (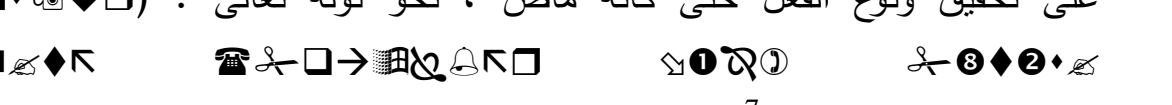)[7] .

---

[1] – سورة ،ص،8 .

[2] – ينظر ، الزمخشري ، الكشاف، ج3، ص361.

[3] – كمال بدري إبراهيم ،الزمن في النحو العربي ، ص176–177.

[4] – ابن هشام ،مغني اللبيب ، ج1، ص89.

[5] – سورة الأحزاب ،37.

[6] – سورة البقرة ،127.

[7] – سورة الأنعام ،27.

3- إذا اقترن بـ (لو) الشرطية ، نحو قوله تعالى : ( )[1] ، قال سيبويه : « و أما لو فلما كان سيقع لوقوع غبره »[2] أما إذا وردت (لو) بمعنى التمني فتصرف الفعل للاستقبال ، نحو قوله تعالى : (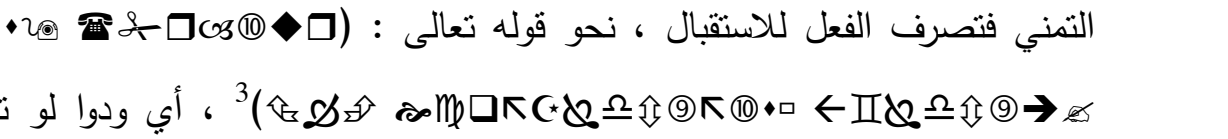)[3] ، أي ودوا لو تدهن فهم يدهنون حينئذ ، أو ودوا ادهانك فهم الآن يدهنون لطمعهم في ادهانك[4]، و قوله تعالى : (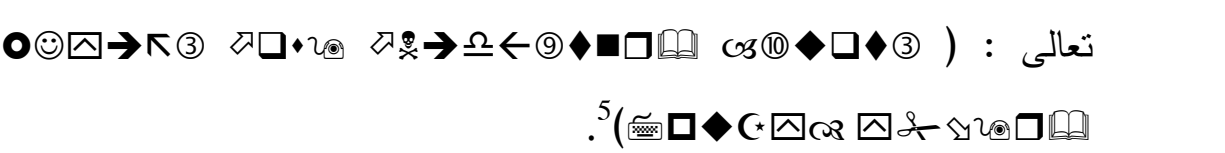)[5].

4- إذا سبق بـ (ربما)[6] ، نحو قوله تعالى : (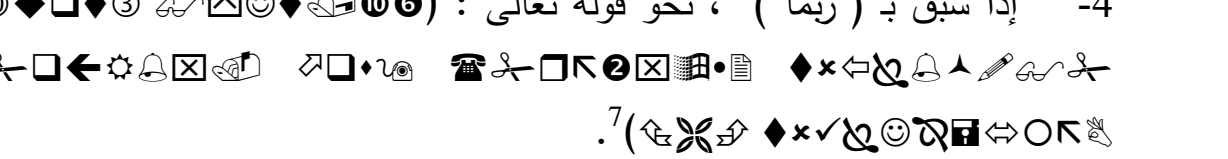)[7].

قال الزمخشري: " فان قلت لم دخلت على المضارع وقد أبوا دخولها الا على الماضي قلت لان المترقب في إخبار الله تعالى في منزلة الماضي المقطوع به في تحققه فكأنه قبل ربما ود "[8].

ويرى ابن هشام في حمل المضارع بعد (ربما) لاقتضائه الاستقبال[9]، ورأيه فيه نظر ؛ لأن لأن ربّ يجب في فعلها أن يكون ماضيا، و لا يجوز أن يكون مضارعا ، وإذا كفت بما

---

[1] – سورة يونس ،11.

[2] – سيبويه ، الكتاب ، ج4، ص224.

[3] – سورة القلم ،9.

[4] – سيبويه ،الكتاب ،ج3، ص36.

[5] – سورة البقرة ، 96.

[6] – عصام نور الدين ،الفعل والزمن ، ص87.

[7] – سورة الحجر ،2.

[8] – الزمخشري ، الكشاف ،ج2، ص386.

[9] – ابن هشام ، مغني اللبيب،ج1، ص146.

فإنها تدخل على الاسم و الفعل ، لان الماضي هو الذي يفيد التحقيق، و ليس المضارع، بدليل قبوله التاء .

5- إذا وقع حالا و عامله فعل ماض ، نحو نحو قوله تعالى: (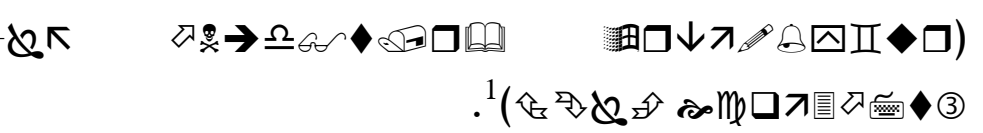).[1]

6- و قد يعبر بالمضارع عن حكاية حال ماضيه ، نحو تعالى : (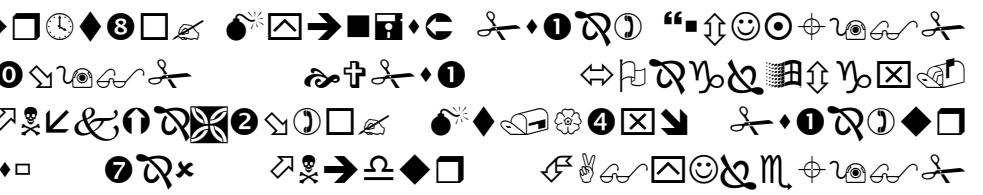)[2]، قال الزمخشري : « فإِن قلت هلا قيل وفريقا قلتم قلت : هو على وجهين أن يراد الحال الماضية ، لان الأمر فظيع ، فأريد استحضاره في النفوس و تصويره في القلوب ، و إن يراد تقتلونهم بعد لأنكم تحومون حول قتل محمد (صلى الله عليه وسلم) لولا أني اعصمه منكم ...» [3].

7- و قد يفيد زمانا مستقبلا بالنسبة للماضي ، نحو قوله تعالى : (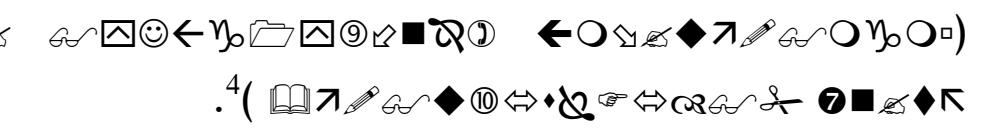)[4].

8- ب – 3 الزمن في صيغة (اِفْعَلْ):

و هي صيغة يصح أن يطلب بها الفعل[5]، وقد أجمع النحاة على أن فعل الأمر يتكون من مضارع[6]، إلا أنهم لم يتفقوا على استقلاليته ولا على دلالته الزمنية، وقد سبقت الإشارة

---

[1] – سورة يوسف ،16.

[2] – سورة الكهف ،17.

[3] – الزمخشري ،الكشاف ،ج1،ص295.

[4] – سورة القصص،25.

[5] – رضي الدين الاسترابادي، شرح الكافية،ج2،ص267.

[6] – م ن،ج2، ص.268

الإشارة إلى تقسيمهم الفعل[1] ، وذهب المخزومي إلى إنكار دلالة صيغة الأمر على الزمن و الفعلية معا[2]، وقد سبقه إلى ذلك الأصوليون[3]، و رأى أن ندرس الصيغ التي تدخل في باب الفعل ، كلا منها أصلا قائما بنفسه، لاختلاف كل منهما في الشكل و الوظيفة ، وهذا الاختلاف يوجب اختلاف المعاني[4]، و عليه فصيغة الأمر صيغة مستقلة لها ما تتميز به عن غيرها، ودلالة فعل الأمر تكون في الغالب للاستقبال ؛ لأنه طلب، و الطلب لا يتم تنفيذه إلا بعد زمان التكلم، نحو قوله تعالى: ([5]) و قوله : ([6]) ، أو الاستمرار فيما يقوم به نحو قوله تعالى : ([7]) أو يكون تحديدا نحو قوله تعالى : ([8])، و قد تكون دلالته أمرا متوقعا في المستقبل، نحو قوله تعالى: (

3- ضمن المدخل في الصفحة رقم 3 تحت عنصر أقسام الفعل .

[2] – مهدي المخزومي، في النحو العرب ينقد وتوجيه، ص 120.

[3] – مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، ص 154.

[4] – أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص95.

[5] – سورة المائدة،66.

[6] – سورة الأنفال،64.

[7] – سورة البقرة،168.

[8] – سورة الحشر،18.

تعالى: ( ) .[1] وقد يفيد حكاية حال ماضية، نحو قوله

)[2] ، وقد يتجرد فعل الأمر عن الحدث و الزمن، وذلك إذا ورد في سياق حكمة أو مثل[3].

إن الدلالة الزمنية هي الفيصل في فرز الفعل عن غيره، وهي الأصل في تكوين الفعل، و وجوده وفيها تتجلى حركة الفعل في الكلام، أما الدائم فهو بمعنى غير المتجدد، والماء الدائم هو الماء الساكن الذي ليس فيه تيار، وليس فيه ماء متجدد[4]، والدوام : هو استمرار البقاء في جميع الأوقات ، ولا يقتضي أن يكون في وقت دون وقت[5].

والفراء هو القائل بمصطلح الدائم[6] ويعني به اسم الفاعل العامل واسم المفعول، وقد سبقت الإشارة إلى أن الفعل يدل على الحدوث والتجدد، والاسم يدل على الثبوت.

و الأسماء متفاوتة في دلالتها على الثبوت، وليست على درجة واحدة منها، ومن خلال هذه الدلالة و وجود صفة الفعلية في المشتقات تتوضح المسوغات لإدخال هذه الأسماء في باب الفعل الدائم، وأعني بالفعلية الدلالة على الحدث والحدوث والفاعل أو المفعول، لأن الفعل ما دل على الحدث و زمنه وفاعله، والحدوث في الأسماء ما يقابل الثبوت، وهو دوام التغير، وطول أمد الحركة، فقد قال النحاة: إن اسم الفاعل يدل على الحدث والحدوث وفاعله[7]، ويقصد بالحدث معنى المصدر[8] ، فـ (قائم)- مثلا- اسم فاعل يدل

---

[1] - سورة النصر، 1-3 .

[2] - سورة النمل،18.

[3] - كمال إبراهيم البدري، الزمن في النحو العربي، ص227.

[4] - الفيروز أبادي، القاموس المحيط، مادة دوم.

[5] - أبو هلال العسكري ، الفروق اللغوية، ص95.

[6] - الفراء، معاني القرآن، ج2، ص43

[7] - فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ص46.

[8] - م ن، الموضع نفسه.

على القيام وهو الحدث، و على الحدوث ؛ أي التغير، فالقيام ليس ملازما لصاحبه، ويدل على ذات الفاعل؛ أي صاحب القيام، وإن اسم الفاعل يقع وسطا بين الفعل والصفة المشبهة، الفعل يدل على التجدد والحدوث، فإن كان ماضيا دل على أن حدثه تم في الماضي، وإن كان حالا أو استقبالا دل على ذلك، أما اسم الفاعل فهو أدوم وأثبت من الفعل ولكنه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة، فإن كلمة قائم أدوم وأثبت من (قام) أو (يقوم)، و لكن ليس ثبوتها مثل ثبوت (طويل) أو (قصير)، فإنه يمكن الانفكاك عن القيام إلى الجلوس أو غيره، و لكنه لا يمكن الانفكاك عن الطول أو القصر، وقد تكون هناك صفات مشبهة يمكن الانفكاك عنها كعطشان، ولكن يبقى الخلاف بينها وبين اسم الفاعل واضحا[1]، و قد عقد الجرجاني موازنة بين خصائص المضارع واسم الفاعل، وكان ينظر إلى مصطلح الفراء حيث فسر كلمة الدائم، فقال في قوله تعالى: (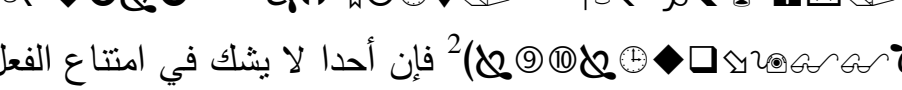)[2] فإن أحدا لا يشك في امتناع الفعل هاهنا، و إن إن قولنا: كلبهم يبسط ذراعيه لا يؤدي الغرض، وليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضي مزاولة، و تجدد الصفة في الوقت، ويقتضي الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة و معنى الفعل يحدث شيئا فشيئا، ولا فرق بين (وكلبهم باسط) وبين أن يقول: و كلبهم واحد مثلا في أنك لا تثبت مزاولة ، ولا تجعل الكلب يفعل شيئا بل تثبته بصفة ما هو عليها، فالغرض إذن تأدية هيئة الكلب، ومتى اعتبرت الحال في الصفات المشبهة وجدت الفرق ظاهرا بّينا، ولم يعترضك الشك في أن أحدهما لا يصلح في موضع صاحبه، فإذا قلت: زيد طويل وعمرو قصير لم يصلح مكانه يطول أو يقصر وإنما تقول يطول أو يقصر، إذا كان الحديث عن الشيء يزيد

[1] - فاضل صالح السامرائي ، معاني الأبنية في العربية، ص 47

[2] - سورة الكهف، 18.

و ينمو، كالشجر والنبات والصبي، ونحو ذلك مما يتجدد فيه الطول أو تتحدث فيه القصر، فأما و أنت تتحدث عن هيئة ثابتة وعن شيء قد استقر طوله ولم يكن ثم تزايد وتجدد فلا يصلح إلا الاسم[1]؛ لأن اسم الفاعل يدل في كثير من المواضع على ثبوت المصدر في الفاعل، ورسوخه فيه والفعل الماضي لا يدل عليه، كما يقال فلان شرب الخمر وفلان شارب الخمر وفلان نفذ أمره، وفلان نافذ أمره ، فإنه لا يفهم من صيغة الفعل التكرار والرسوخ ، ومن اسم الفاعل يفهم ذلك[2]، و يرى سيبويه في باب اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، تطابق اسم الفاعل والمضارع في الزمن في كل أحوال اسم الفاعل، ويبدأ بالمنون فيمثل المستقبل بقوله:

(هذا ضارب زيدا غدا)، فمعناه و عمله مثل هذا يضرب زيدا غدا، ويمثل للحلل بقوله: فإذا حدثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك ، و تقول: هذا ضارب عبد الله الساعة، فمعناه وعمله مثل: هذا يضرب زيدا الساعة، ويمثل الماضي المستمر بقوله: « و كان زيد ضاربا أباك، فإنما تحدث أيضا عن اتصال فعل حال وقوعه، ويمثل له أيضا بقوله: وكان موافقا زيدا، فمعناه وعمله كقولك: كان يضرب أباك، ويوافق زيدا[3]، إن اسم الفاعل المضاف إضافة غير محضة كالمنون يصح أن يقع موقع المضارع نحويا وليس يغير كف التنوين، إذا حذفته مستخفا، شيئا من المعنى ولا يجعله معرفة»، فمن ذلك قوله عز وجل: (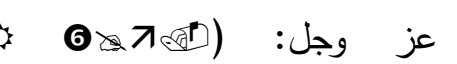)[4] و قوله: ( )[5] وقوله: ( )

[1] - ينظر، عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 134-135.

[2] - فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، ص30.

[3] - ينظر، سيبويه، الكتاب، ج1، ص166

[4] - سورة الأنبياء، 35

[5] - سورة القمر، 27

﴿ ، إن اسم الفاعل المقترن بـ " الـ" يقع في الأزمنة كلها، وهذا متفق عليه عند النحاة ، وهو من المواضع التي يقع المضارع المسبوق بموصول، نحو قوله تعالى: ﴿ [2] وقوله: ﴿ [3] ، قال سيبويه: «هذا بابٌ صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى»[4]، ولعل هذا التشابه بين المضارع واسم الفاعل هو الذي دفع الكوفيين إلى إطلاق مصطلح الدائم على اسم الفاعل، ولم يطلقوه على الصفة المشبهة لوجود الخلاف بينهما، قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى : ﴿ [5] : فإن قلت لم عدل عن ضيق إلى ضائق؟ قلت: ليدل على أنه ضيق عارض غير ثابت؛ لأن الرسول (صلى الله عليه وسلم) كان أفسح الناس صدرا، و مثله قولك: زيد سيد و جواد، تريد السيادة و الجود الثابتين المستقرين فإذا أردت الحدوث قلت: سائد وجائد[6] و قال أيضا: « « إن الفرق بين الميت و المائت أن الميت صفة لازمة كالسيد وأما المائت فصفة حادثة تقول: زيد مائت غدا، كما نقول سائد غدا أي سيموت وسيسود وإذا قلت: زيد ميت، فكما تقول هي في نقيضه فيما يرجع إلى اللزوم و الثبوت »[7]، وقال الفراء « و العرب تقول

---

[1] - سورة المائدة، 2

[2] - سورة الحج، 53

[3] - سورة النساء، 75

[4] - ينظر، سيبويه، الكتاب، ج1، ص181

[5] - سورة هود، 12

[6] - الزمخشري، الكشاف، ج2، ص261.

[7] - م ن ،ج3، ص397.

لمن لم يمت إنك ميت عن قليل و مائت ولا يقولون للميت الذي قد مات (هذا مائت)، إنما يقال في الاستقبال و لا يجاوز به الاستقبال ، و كذلك يقال (هذا سيد قومه اليوم)، فإذا أخبرت أنه سيكون سيدهم عن قليل قلت: (هذا سائد القوم عن قليل و سيد)، وكذلك الطمع تقول (إنه لشريف قومه) و (هو شارف عن قليل)، وهذا الباب كله في العربية على ما وصفته لك »[1]، وجاء في الفرق بين الحاذر والحذر، كأن (الحاذر) الذي يحذرك الآن ، وكأن الحذر المخلوق حذرا، لا تلقاه إلا حذرا [2]، وقيل: " إن (حَذَرَ) ليست صيغة مبالغة و إنما هو اسم فاعل "[3]، قال الزمخشري مفسرا قوله تعالى: (﴿ ﴾)[4] ، والفرق والفرق بين العمي و العامي، أن العمي يدل على عمى ثابت، والعامي على عمى حادث، ونحو قوله تعالى: (﴿ ﴾)[5] ، وبهذا يظهر ضعف قول من يقول بأن اسم الفعل واسم المفعول المفعول والصفة المشبهة من باب واحد، ويمكن أن تدخل سلما زمنيا موحدا[6]، وذلك لاختلاف الدلالة الزمنية وتفاوتها فيما بينها، فالثبوت هو ما تدل عليه الصفة المشبهة وإذا أردنا تحويلها إلى الحدوث حولناها إلى اسم الفاعل.

و يأتي الوصف (اسم الفاعل) دالا على الأزمنة الآتية:

1- **الدلالة على المضي:** و ذلك نحو قوله تعالى: (﴿ ﴾)[7]، فقد جاءت صيغة اسم الفاعل (فاطر) والتي هي

---

[1] - الفراء، معاني القرآن، ج2، ص232.

[2] - م ن ، ج2، 280.

[3] - ينظر، كمال إبراهيم البدري، الزمن في النحو العربي، ص267.

[4] - سورة الأعراف،64.

[5] - سورة هود، 12.

[6] - كمال إبراهيم البدري، الزمن في النحو العربي، – نقد و توجيه – ص 273.

[7] - سورة إبراهيم، 10.

صفة لله عز و جل في الزمن الماضي أي أن الله تعالى فطر السموات و الأرض، فاسم الفاعل يدل على ثبوت الوصف ودوامه[1]، وقول الله تعالى في الآية الكريمة لا يحتمل الشك لظهور الأدلة وشهادتها عليه[2]، و هذا بخلاف ما ذهب إليه الفراء في أن الفعل الدائم هو اسم الفاعل العامل؛ لأنه عندهم إن كان بمعنى المضي لزمت الإضافة وبطل العمل[3]، والإضافة تتعارض مع التنوين، فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين، أما إذا كان اسم الفاعل مضافا إلى معرف، وكان صفة للنكرة فإضافته للتخفيف ، وهي على نية الانفصال، وهو بمعنى الحال أو الاستقبال/ من ذلك مررت برجل ضاربك، فهو نعت على أنه سيضربه، كأنك قلت: (مررت برجل ضاربٌ زيداً، ولكن حذف التنوين استخفافا وإن أظهرت الاسم وأردت التخفيف والمعنى معنى تنوين، جرى مجراه حين كان الاسم مضمرا وذلك قولك: مررت برجل ضاربه رجل، فإن شئت حملته على أنه سيفعل وإن شئت على أنك مررت به وهو في حال عمل)[4] ، و ذلك في قوله عز وجل: (﴿ ﴾)[5] أي حين الإشارة إليه، ولكن القصة وقعت في الماضي، بدليل وقوعها صفة لا حالا، لأن (عارضا) نكرة، وإضافة الوصف غير المحضة، لأنها بمعنى الحال والاستقبال وأما إذا كان المعنى الاستمرار الدائم فإضافته محضة بدليل وصفه للمعرفة، نحو قوله تعالى: (﴿ ﴾)[6].

---

[1] - فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ص 51.

[2] - ينظر، الزمخشري، الكشاف، ج2، ص369.

[3] - الزمخشري ، الكشاف ، ج2، ص370.

[4] - ينظر، سيبويه، الكتاب، ج1، ص171.

[5] - سورة الأحقاف، 24.

[6] - سورة الفاتحة، 4.

لقد أجاز الكسائي أن يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي مطلقا، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال[1]، ففي قوله تعالى: ()[2] ، قال الزمخشري: « حكاية حال ماضية، لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان في معنى المضي و إضافته إذا أضيف حقيقة معرفة كغلام زيد إلا إذا نونت حكاية الحال»[3]، فقد فسر الزمخشري الآية الكريمة بأنها حكاية حال لما مضى من الزمن، فالله عز و جل يحكي حالة أصحاب الكهف، فاسم الفعل (باسط) هنا لا عمل له ؛لأنه جاء في معنى المضي.

2-الدلالة على الحال: و ذلك نحو : كِلاَنَا نَاظِرًا قَمَرًا و مَالِكٌ وَاقِفًا[4]، و نحو قوله تعالى : ()[5] فإن (معرضين) نصب على الحال كقولك مالك قائما[6].

3-الدلالة على الاستمرار: وذلك نحو قوله تعالى: ( )[7] ، ففلق الحب والنوى مستمر، وفي كل يوم يفلق الله الإصباح[1].

---

[1] - رضي الدين الاسترابادي، شرح الكافية، ج2، ص200.

[2] - سورة الكهف، 18.

[3] - الزمخشري، الكشاف، ج2، ص476.

[4] - فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ص51.

[5] - سورة المدثر، 49.

[6] - الزمخشري، الكشاف، ج4، ص187.

[7] - سورة الأنعام، 95-96.

فقد جاء اسم الفاعل هنا (فالق) دالا على استمرار الحدث ودوامه إلى مدة بقاء الدنيا، لأن الله يفلق الصباح كل يوم، فهو عمل مستمر و دائم.

4-الدلالة على الاستقبال : و ذلك نحو قوله تعالى: ([1]؛ أي سأخلق وقوله أيضا 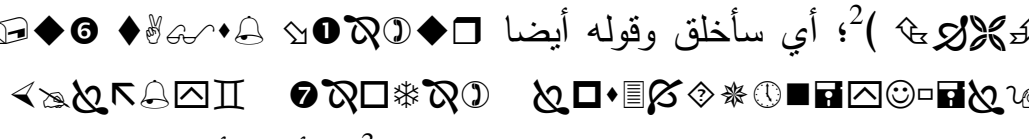 [2]؛ أي سأجعل، والفرق بينه و بين استعمال المضارع هو أن الأمر في اسم الفاعل كأنه قد تم وثبت وصفا لصاحبه.

5-الدلالة على الثبوت : و ذلك كقولك: واسع الفم، بارز الجبين و جاحظ العينين وهو في هذه الأمثلة ونحوها يدل على الثبوت كالصفة المشبهة، بل هو صفة مشبهة حيث إن اسم الفاعل والمفعول يجريان مجرى الصفة المشبهة، إذا أريد بها حدوث معناها حولت إلى صيغة (فَاعِلْ) نقول في حسن، حاسن، أما إذا أردت من اسم الفاعل ثبوت معناه لا تحتاج لأن تحوله إلى صيغة من صيغ الصفة المشبهة، بل يكفي أن تضيفه إلى فاعله، و تقول: باسم الثغر وثابت الرأي[4].

و قد يجيء فاعل بمعنى مفعول، نحو: هذا سر كاتم ؛ أي مكتوم، ومنه قوله تعالى: ([5]، أي مدفوق، وقد تحول صيغة (فَاعِلْ) للدلالة على الكثرة والمبالغة في الفعل أو الحدث إلى أوزان كثيرة منها فَعّالْ، مِفعال، فعيل لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه

---

[1] - الزمخشري، الكشاف، ج2، ص38.

[2] - سورة ص، 71-72.

[3] - سورة البقرة، 30.

[4] - كمال بدري إبراهيم، الزمن في النحو العربي، ص 272-273.

[5] - سورة الطارق، 6.

يريد أن يحدث عن المبالغة[1]، والمبالغة معنى إضافي على المعنى الأصلي، وبما أن زيادة المعنى في زيادة المبنى، لذلك كان الزمن في هذه الصيغ أطول من فاعل، فظالم مثلا ليس كظلام وظلوم، حيث استغرقا بعدا زمنيا أطول من ظالم،(لأن المبالغة تفيد التنصيص على كثرة المعنى كما أو كيفا ولكن هل هي مستوية في المعنى أو متفاوتة بل تكون الكثرة المستفادة من فعال مثلا أشد من الكثرة المستفادة من فعول مثلا)[2] ، إن الكثرة المستفادة من فعال هي في طول الوقت الذي يستغرقه فعل الفعل، فإذا فعل الفعل وقتا بعد وقت قيل فَعَّال مثل عَلَّام وصَبَّار[3]، ففي المبالغة زيادة تفيد معنى جديدا؛ لأن الأصل فيها النقل من شيء إلى آخر، لأنك:" في المبالغة لابد أن تترك موضعا إلى موضع إما لفظا إلى لفظ وإما جنسا إلى جنس، فاللفظ كقولك: عُرّاض فهنا قد تركت فيه لفظ عريض، فعراض إذا أبلغ من عريض، وكذلك رجل حسان و وضاء، فهو أبلغ من قولك: حسن و وضيء، وكرام أبلغ من كريم، لأن كريما على كرم، و هو الباب، وكرام خارج عنه، فهذا أشد مبالغة من كريم، قال الأصمعي: الشيء إذا فاق في جنسه قيل له: خارجي ... و لذلك أيضا إذا أريد بالفعل المبالغة في معناه أخرج عن معتاد حاله من التصرف فمنعه، وذلك كنعم وبئس وفعل التعجب "[4].

فالحالة المعتادة للفعل هي صيغه المعروفة (فَعَلَ)و(يَفْعَلُ)و(اِفْعَلْ)، فإذا أريد المعنى الأبلغ حول إلى فاعل، والمبالغة في فعل الفاعل يحول إلى صيغ المبالغة أو الصفة المشبهة أو يمنع الفعل من التصرف، كأفعال المدح والذم والتعجب، أو يجري فيه الإيجاز والاختصار كأسماء الأفعال.

و هذا يعني أن أسماء الأفعال أبلغ من الأفعال، لهذا أجروا فيها إيجازا واختصارا، حيث تقول: **صه** للواحد و الاثنين وللجماعة والمؤنث ، في حين تقول لفعله: اسكتا

---

[1] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص110.

[2] - كمال بدري إبراهيم، الزمن في النحو العربي، ص266.

[3] - أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية ، ص12.

[4] - ابن جني، الخصائص، ج3، ص47.

واسكتوا واسكتن، والعرب تسمي الفعل المكرر الذي يتخذه الإنسان حرفة أو صناعة وتنسب إليه بصيغة (فَعَّال) كالقراء و النجار و الحداد؛ لأنهم قد نسبوا على غير المنهاج المذكور، وذلك لأنهم لم يأتوا بياء النسبة لكنهم يبنون بناءً يدل على نحو ما تدل عليه ياء النسبة، و هو قولهم لصاحب الثياب (ثَوّاب) ولصاحب الجمال التي ينقل عليها (جَمّال) وللصيرفي (صَرّاف)، وهو أكثر من أن يحصى كالعطار، وهذا النحو إنما يعملونه فيما كان صفة و معالجة لتكثير الفعل إذ صاحب الصنعة مداوم لصنعته، فجعل له البناء الدال على التكثير وهو (فَعّال) بتضعيف العين، لأن التضعيف للتكثير، وذلك لأن: " لأن فاعلا هو الأصل، وإنما يعدل عنه إلى فعال للمبالغة فإذا لم ترد المبالغة جيء بها على الأصل لأنه ليس فيه تكثير "[1]، وجاء في أدب الكاتب، قال القراء: " هذا رجل تمري إذا كان يحب أكل التمر، وإذا كان يبيعه فهو (تمار) فإن كثر عنده التمر و ليس بتاجر فهو (مُتمر) وإذا أطعمه الناس فهو (تامر)، وتقول هذا رجل شحم لحم، إذا كان قريبا من الشحم و اللحم وهو يشتهيها، وإذا كان يبيعها قلت (شحّام) و (لحّام) وإذا كثر عنده قلت (مشحم و ملحم) فإن أطعمها الناس قلت (شاحم و لاحم) وإذا كثر الشحم و اللحم على جسمه قلت (شحيم و لحيم) فإن كان مرزوقا من الصيد مطعما له قلت (رجل ملحم)"[2] ، فأبنية المبالغة تختلف فيما بينها فيما تؤديه من معان كما تختلف عن(صيغة فاعل) نحو : رجل نومة و نؤوم، فالنومة الخامل الذكر والنؤوم الكثير النوم[3]، ونحو قوله تعالى: (⌘♊🕐❁○♦💣"🖋✂ ·♍♌☽) ☜✌✍❑➔🖬♦→♦❧ ▤•🗎 ➢☜❑➔🖬♦→♦❧ ⌦❻🖋⊙▦•🗎 ➢☜❑ ☜▩♌✍ ⌦❻🖋⊙▦•🗎 ➢☜❑➔🖬♦→♦❧)[4] أي أنه مستمر على إغفال شكر النعمة شديد الكفران لها، ويزاول ذلك و يجدده[5]، وفي قوله تعالى: (❐◆♦✋

[1] - ابن يعيش، شرح المفصل، ج6، ص13.

[2] - ابن قتيبة، أدب الكاتب، ت محمد محي الدين عبد الحميد، ط4 ، 1963، ص 252-253.

[3] - ابن سيده، المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت ، (د ط)، (د ت)، ج3، ص94.

[4] - سورة إبراهيم، 34.

[5] - ينظر، الزمخشري، الكشاف، ج2، ص379.

[illegible] ، ونحو قوله تعالى: ([illegible])[1] ، [illegible] ([illegible])[2] ، فكان دخول التاء التي ليست للتأنيث على اسم الفاعل تحويلا له من الاسمية إلى الفعلية، كذلك كانت زيادة التاء على قسم من الصفات تحويلا لها إلى صيغ المبالغة كالراوية والعارفة ، والأصل فيهما الراوي و العارف وهما من أسماء الفاعلين، وفي هذه التاء يقول ا بن يعيش إنها: " تدخل المبالغة في الصفة مثل (علاّمة ونسّابة) الكثير العلم والعالم بالأنساب وقالوا

(راوية) للكثير الرواية، يقال رجل راوية الشعر ومن ذلك بعير راوية و بغل راوية أي يكثر الاستسقاء عليه و منه (فروقة) يقال رجل فروقة للكثير الفرق وهو الخوف وفي المثل (رب عجلة تهب ريثا و رب فروقة يدعى ليثا) وقالوا (ملولة) في معنى الملول وهو كثير الملل "[3]، وقد تزاد على صيغ المبالغة كالعلامة لتأكيدها؛ لأن المبالغة حاصلة بغير التاء، فإن دخلت على فعال أفادت تأكيدا للمبالغة ؛ لأن التاء ليست للتأنيث، وإنما للمبالغة وذلك أن الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنما ألحقت لإعلام السامع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية، فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أريد من تأنيث الغاية والمبالغة وسواء كان ذلك الموصوف بتلك الصفة مذكرا أم مؤنثا، يدل على ذلك أن التاء لو كانت في نحو امرأة فروقة إنما ألحقت؛ لأن المرأة مؤنثة ، فوجب أن تحذف في المذكر، فيقال: رجل فروق، كما أن التاء في نحو امرأة قائمة وطريفة لما لحقت لتأنيث الموصوف حذفت مع تذكيره في نحو: رجل ظريف وقائم وكريم وهذا واضح[4].

---

[1] - سورة القيامة ، 2.

[2] - سورة المعارج، 15-16.

[3] - ابن يعيش، شرح المفصل، ج5، ص98.

[4] - ابن جني، الخصائص، ج2، ص201.

إن التاء التي ليست للتأنيث تدخل على (فعال) وهي من صيغ المبالغة ، لإفادة بلوغ الغاية والنهاية في المدح أو الذم، أو الحب أو الكره، وليس على التجديد أو الحدوث وهذا يعني تحويل الوصف إلى اسم، "فالمبالغة بزيادة التاء لا تبقي الوصف على حاله، وإنما نحول الوصف إلى الاسمية، فالعلامة ليس هو العلام مع زيادة في المبالغة، ولا النسابة هو النساب مع زيادة في المبالغة، وإنما تحويل الوصف إلى الاسم مع اشتهار المسمى بذلك "[1].

يقول أبو هلال العسكري في كتابه الفروق اللغوية: " الفرق بين علام وعلامة أن الصفة بعلام صفة مبالغة وكذلك كل ما كان على فعال، وعلامة وإن كان للمبالغة فإن معناه هو معنى دخول الهاء فيه أنه يقوم مقام جماعة علماء فدخلت الهاء فيه لتأنيث الجماعة التي هي في معناه، ولهذا يقال الله علام ولا يقال له علامة، كما لا يقال أنه يقوم مقام جماعة علماء فأما قول من قال أن الهاء دخلت في ذلك على معنى الداهية فإن ابن درستويه رده واضح فيه بأن الداهية لم توضع للمدح خاصة و لكن يقال في الذم والمدح في المكروه والمحبوب ولو كانت الداهية صفة مدح خاصة لكن ما قاله مستقيما وكذلك قوله لحانة شبهوه بالبهيمة غلط، لأن البهيمة لا تلحن وإنما يلحن من يتكلم، والداهية اسم من أسماء الفاعلين الجارية على الفعل يقال: دهى يدهى فهو داه وللأنثى داهية ثم يلحقها التأنيث على ما يراد للمبالغة فيستوي فيه الذكر والأنثى مثل الراوية، ويجوز أن يقال: أن الرجل سمي داهية كأنه يقوم مقام جماعة دهاة و راوية كأنه يقوم مقام جماعة رواة "[2].

و كذلك دخول التاء على صيغة (فَاعِل) يحولها إلى الاسمية، نحو قوله تعالى:

❼⃠× 🖮◘♦🖮🎸✶🖉🔔🖂⇧ ⇳Ⅱ🖎👌 🖋♦👌◆❒)

❼⃠× ·•⃠❽ ⇦➢⇗❻☞🏵🖋✂◆❒ 🖎↗🖉🖋🖂☺○○↻◉🖋✂

---

[1] - فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ص123-124.

[2] - أبو هلال العسكري ، الفروق اللغوية، ص68-69.

[illegible][1] ، فقد(سمي الشيء الذي يغيب ويخفى غائبة وخافية، فكانت التاء فيهما بمنزلتها في العافية والعاقبة ونظائرهما النطيحة و الرمية والذبيحة في أنها أسماء غير صفات)[2] ، ومثله أسماء الحشر وهي مؤنثة في الغالب كالقارعة والطَّامة والصَّاخة، فالقارعة ليست وصفا لكل ما يقرع وإنما هو اسم لهذا اليوم المخصص، وكذا الطَّامة والصَّاخة و أخواتها[3]، وهكذا نرى أن ما ختم بالتاء مما ذكر من الصيغ انتقل من الوصفية إلى الاسمية ؛ أي من الحدوث إلى الثبوت وهو ما ذهب إليه من الفعلية و الاسمية أو الحدوث والثبوت، وهما المزاولة للفعل، فقد تكرر وداوم صاحبه عليه، ثبت عليه وصفا، وإذا زاد منه حتى عرف به صار مبالغا فيه، ثم ينسب إليه، فيدل على الثبوت، ولما كان الثبوت من المعاني الاسمية نسب إليها ؛ لأن الاسم يدل على مسماه إذا كان معنى أو ذاتا، حيث يأخذ الحدث بعدا زمنيا معينا أو يتجرد من التعيين الزمني ، فيدل على العموم والشمول ، و ينأى عن التحضيض في وقت معلوم، فيبتعد عن الوقوع والحركة إلى الثبوت وفي هذه الحركة تتجلى الفعلية في الصيغ التي تدل عليها، وإذا استغرقت مدة أطول وأبعد، و دامت فيها الحركة واستمر وقوع الحدث فيها متجددا، كان ذلك من باب الفعل الدائم، ويدخل فيما ذكرت اسم(المفعول)، وهو ما دل على الحدث والحدوث وذات المفعول[4]، كمقتول ومأسور وهو لا يختلف عن اسم الفاعل إلا في الدلالة على الموصوف، ويقال فيه ما قيل في اسم الفاعل من حيث دلالته على الحدوث والثبوت، فهو يدل على الثبوت إذا ما قيس بالفعل وعلى الحدوث إذا ما قيس بالصفة المشبهة، والكوفيون يعدونه فعلا كاسم الفاعل – وقد تقدم ذكر ذلك – غير أن

---

[1] - سورة النمل، 75.

[2] - الزمخشري، الكشاف، ج3، ص158-159.

[3] - فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ص122.

[4] - الزمخشري، المفصل، ص229.

القراء لم يطلق عليه لفظ (الدائم)، كما أطلقه على اسم الفاعل[1]، وهو من حيث الدلالة على الزمن يقال فيه ما قيل في اسم الفاعل فهو يدل على ما يأتي :

1-المضي: و ذلك نحو قوله تعالى: ( )[2]، أي سمي، ونحو (هو مقتول)؛ أي قُتِلَ.

2-الحال: نحو أقبل مسرورا، ومالك محزونا ؟ و أنت مغلوبا على أمرك.

3-الاستقبال: وذلك كقوله تعالى: ( )[3] أي سيجمع ويشهد ونحو (أنك يا بن أبي سلمى لمقتول)[4].

4-الاستمرار: نحو قوله تعالى: ( )[5] . أي أن عطاء الله تعالى ورزقه دائم ليس له حد.

5-الدلالة على الثبوت كالصفة المشبهة : نحو هو مدور الوجه، مقرون الحاجبين، مفتول الساعدين، بل هو صفة مشبهة[6]، وبذلك فإن اسم المفعول تسمية تتعلق بالصيغة لا لا بالاستعمال في المقام الأول، وقد وضعها الصرفيون للدلالة على وزن مفعول، أوعلى وزن مَفَاعِل و مُفَعْلِلَ و مُسْتَفْعِلْ ... إلخ، دون النظر إليها في التركيب، كما أن دلالة اسم المفعول على الحدث والزمان والوصف غير مرتبطة بالشروط التي وضعها النحاة (فلا يحتاج في عمل الرفع إلى شرط الزمان ... وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال أو الاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين كأبي علي ومن بعده صرحوا باشتراط

---

[1] - كمال إبراهيم البدري، الزمن في النحو العربي، ص 308.

[2] - سورة الرعد، 2.

[3] - سورة هود، 102.

[4] - فاضل صالح السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ص60.

[5] - سورة هود ، 107.

[6] - المفصل، الزمخشري، ص 203.

ذلك فيه، كما في الفاعل)[1] ، وأنه يخضع في ذلك للقرائن الحالية أو المقالية، كما يعتمد في تحديد زمانه على السياق، فإن تطلب السياق أن يكون زمانه كان، و إن تطلب الحال أو الاستقبال أو الاستمرار التجددي فهو بحسب ما يقتضيه ، وأن تطلب الا يدل على حدث أو زمان خلا اسم المفعول منهما[2]، ويمكن أن تصور به أحداث كأنها واقعة، كما في قوله تعالى: (

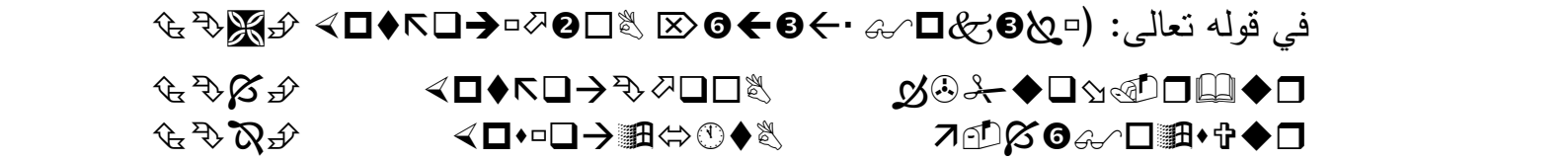

)[3] وقوله تعالى:

)[4].

ثانيا: الزمن عند علماء التفسير :

كتب التفسير من أهم المصادر التي يعول عليها في دراسة النحو، ونعني بالنحو دراسة الكلمة وتحليلها في سياقها العام وتحديد وظيفتها الدلالية في التركيب الذي بفضله يظهر المعنى العام للكلمة.

و من هذا المجال العريض الذي تحتله كتب التفسير في النحو العربي تأتي أهمية دراسة زمن الفعل، من خلال كتب التفسير، ولقد أصبح المهتمون بموضوع التفسير يقسمون المباحث التفسيرية قديمها وحديثها إلى اتجاهين كبيرين هما: التفسير بالرأي و التفسير بالأثر[5]،و هما اتجاهان انضوت تحتهما مناهج تقترب أو تبتعد عن أصلها الأول. الأول.

---

[1] - رضي الدين الاسترابادي، شرح الكافية، ج2، ص204.

[2] - كمال إبراهيم البدري، الزمن في النحو العربي، ص309.

[3] - سورة الغاشية ، 13-16.

[4] - سورة مريم، 55.

[5] - بكري عبد الكريم، الزمن في القرآن الكريم، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط2، 1999، ص4.

والمنهج الذي يهمنا في هذه الدراسة هو المنهج اللغوي، ولقد ظهر هذا المنحى الدراسي في القرن الثاني الهجري، نتيجة الدراسات اللسانية التي عرفها القرن الثاني الهجري في علم النحو والصرف والبلاغة، والقراءات وغيرها من الدراسات التي نشأت أساسا من أجل فهم القرآن والاقتراب من معانيه[1]، ويهدف هذا المنهج في التفسير إلى شرح معاني القرآن، وفق التحليلات النحوية والصرفية والبلاغية ، وكان رائدهم في ذلك أن النص القرآني ليس نصا دينيا فقط، وإنما هو كذلك نص أدبي معجز، ومن ثم اتجهوا في فهمه اتجاها لغويا بعيدا عن التأثر بالديانات التي قد لا تعطيها الدلالة اللغوية ولا يسعف على استنباطها من النص تركيبه الأدبي المعجز[2].

و قد استفاد المنهج اللغوي من المنهجين السابقين،التفسير بالأثر، والتفسير بالرأي، إذ هو يجعل نصوص القرآن مصدرا أساسيا للتفسير و الشرح: تفسير آية بآية أخرى، وإعراب آية قياسا على آية أخرى ، ولكنه في الوقت ذاته يعتمد على الاجتهاد وإعمال الرأي في الاستدلال بالصحيح من الشواهد الشعرية والنثرية، ولا جدال أن هذا الاتجاه كان قد أصبح متميزا، له منزعه الخاص وقدرته على التحليل الذي لا يدع النص مغلقا دون الاستدلال بكل ما فيه، و ربما كان هذا الاتجاه من أهم الاتجاهات التي طورت معنى التفسير و وسعت في مفهومه.

لذلك نجد أننا لا نكاد نظفر بمنهج متفق عليه بين الناس سوى المنهج التحليلي للنص، فقد اهتم علماء التفسير بزمن الفعل في القرآن الكريم، وقد وردت طائفة من آرائهم في تحديد زمن الفعل القرآني نتناولها على النحو الآتي:

1-" **فَعَلَ** " مجردة من الأدوات واختلاف دلالاتها الزمنية.

2-" **فَعَلَ** " مع الأدوات ودور هذه الأدوات في تحديد زمن " فعل " عندهم.

3-" **يَفْعَلُ** " مجردة من الأدوات وكيف تدل على مختلف الأزمنة.

---

[1] - الفراء، معاني القرآن، ج2، المقدمة، ص5.

[2] - محمد إبراهيم الشريف، بحوث في تفسير القرآن الكريم، دا ر الفجر للنشر و التوزيع ، ط /2 ، 1999، ص58.

4-" **يَفْعَلُ** " مع الأدوات في مختلف الأزمنة.

1- " فَعَلَ " مجردة من الأدوات دالة على الماضي :

عندما تكون " فعل " مجردة من الأدوات واقعة في ظل قرينة إخبارية، كسرد قصص الأولين، وذكر أخبارهم مما يفيد حصر زمن الفعل في الماضي: فإن ما نلاحظه عند أغلب المفسرين هو اقتصارهم على شرح " فعل " بصيغ مماثلة في المعنى والزمن، إيذانا بأن هذا الفعل يدل على الماضي لفظا ومعنى، وكأنهم يذهبون إلى ما ذهب إليه جمهور قدامى النحاة من أن الأصل في صيغة " افعل " الدلالة على الزمن الماضي، ففي قوله تعالى: ( ) [1] ، يقول أبو حيان و هو يشرح هذه الآية: « هذه هي النعم التسعة وهو جامع لنعم الدنيا والدين، أما في الدنيا فلأنه أزال عنهم الحاجة الشديدة للماء ...إلى أن يقول: إذ استسقاه قومه، أي طلبوا منه السقيا »[2].

و قد يعمدون إلى السياق القرآني لتوكيد مضي زمن الفعل، و من ذلك تفسيرهم للفعل " أزل " من جانبه الزمني في قوله تعالى: ( ) [3] بأن المعنى جعلهما زلا بإغوائه وحملهما على أن زلا وحصلا في الزلة.

---

[1] - سورة البقرة، 59.

[2] - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، تحقيق أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1413،1 ، ج1، ص 226.

[3] – سورة البقرة ، 36.

و لقد رأينا أن النحاة يذهبون إلى أن الفعل الماضي الواقع صلة أو صفة لنكرة عامة يحتمل أن يراد به المضي، ويحتمل أن يراد به الاستقبال[1].

2-" فَعَلَ " مسبوقة بـ" قد ":

يرى المفسرون رأيا في هذا التركيب لا يختلف في دلالته الزمنية عما ذهب إليه النحاة ، وهو أن " قد " تفيد التوقع أو الماضي القريب في أغلب الآيات التي ورد فيها مثل هذا التركيب.

ومن ذلك أن الزمخشري يشرح قوله تعالى: (☎✂❑➔🖬🖂⌘□⑩ ⑨♦🕭◆❒ ☎✂❑↖♉♦❷🖂⌘ ⇳⑨♦🕭 ⇗🕹➔♎◆❒ 🏴❷↘▦↗▤↘🌀🖙🖙🕸🖙 🕸🖙○🕸🖙[2]) بأن قوله تعالى " بالكفر " و به حالان، أي دخلوا كافرين وخرجوا كافرين وتقديره متلبسين بالكفر ولذلك دخلت " قد " تقريبا للماضي من الحال، ولمعنى آخر هو أن أمارات الكفر كانت لائحة عليهم، وكان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) متوقعا لإظهار ما كتموه، فدخل حرف التوقع وهو متعلق بقوله: آمنا أي قالوا ذلك ، وهذا حالهم [3].

3-" فَعَلَ " مسبوقة بـ " إذ " :

من الأوجه التي ذكرها السيوطي لهذه الأداة في القرآن أن تكون في الغالب اسما للزمن الماضي[4]، وهو ما يذهب إليه جمهور النحاة، من ذلك قوله تعالى: (⌖☒⓿🕸🖬♦🕭 ⇔⚐🡐☞☪➔🖹 ↘❶🕸☽ ☎✂▦❒↖❷➔🖹↘❶🖙✂◆❒ ⌖☒⓿🕸🖬♦🕭

---

[1] - ينظر، المبحث الذي خصصناه لزمن الفعل عند النحاة

[2] - سورة المائدة، 61

[3] – الزمخشري ، الكشاف ، ج 1 ، ص 226.

[4] - السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية (د ط)، بيروت 1988، ج1، ص147

بعض الأنبياء كان قد ظهر عند خطاب موسى إياهم، و بعضهم لم يكن قد خلق بعد[2]، يعني أن المعنى الزمني للفعل هو أن الله قد جعل فيكم أنبياء ، وسيجعل فيكم أنبياء، فكأن زمن هذا الفعل عنده يمتد من الماضي إلى المستقبل عبر الحاضر.

4-" فَعَلَ " مسبوقة بـ" كان " :

من بين الصور التي ورد فيها هذا التركيب، السياق الشرطي في نحو قوله تعالى :

، وهذا التركيب مكون من

" كان " التي تفيد الماضي و " كَبُرَ " و صيغتها ماضية و "إن " الشرطية التي غالبا ما تفيد الاستقبال.

5-" فَـَعَلَ " مسبوقة بـ " إذا " :

يقسمها السيوطي إلى قسمين[4] :

1-الدلالة على الماضي.

2-الدلالة على الحال والاستقبال.

فالدلالة على الماضي يمثل لها قوله تعالى :

---

[1] - سورة الأعراف، 86.

[2] - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج3، ص.452

[3] - سورة الأنعام، .35

[4] - السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص148-149.

(﴿ وقوله عز وجل : ﴾[1] ، وقوله تعالى : ﴿ ﴾[2] ، وقوله تعالى : ﴿ ﴾[3].

إن الأمثلة التي اختارها السيوطي للدلالة على زمن الماضي لا تدل على الحال فقط ولا على الحال والاستقبال، فإذا وقفنا على سبيل المثال عند قوله تعالى : ﴿ ﴾[4] فإننا نجد أن غشيان الليل كما يقول السيوطي مقارن الليل و النهار[5]، وهو كذلك في كل الأزمنة، ومثله قوله تعالى : ﴿ ﴾ فالنجم هوى و سيظل يهوي إلى أن يشاء الله[6].

6-" يَفْعَل " مجردة من الأدوات :

درس المفسرون صيغة (يفعل) في القرآن الكريم في جوانبها الزمنية التي يضفيها عليها السياق، إذ وجدوا أن مقولات بعض النحويين المتعلقة بحصر الصيغة في الحال والاستقبال لا تستوعب كل المقامات الزمنية التي تعبر عنها هذه الصيغة المجردة، وإنما تستوعب بعض المقامات الزمنية التي هي مزيجامن التحليلات النحوية و البلاغية من ذلك، أن الزمخشري وهو يشرح قوله تعالى : ﴿ ﴾ يسعى

---

[1] - سورة الجمعة، 11

[2] - سورة التوبة، 92

[3] - سورة النجم،1.

[4] - سورة الليل ، 1.

[5] السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج1، ص315.

[6] - الزمخشري، الكشاف ، ج1، ص315

[7] - سورة الحج ، 63 .

ليعلل مجيء معنى الماضي في صيغة المضارع ، وكيف استطاعت صيغة المضارع " يصبح " أن تجعل عملية الاخضرار تتجدد وتجيء عبر الأزمان، يقول : « فإن قلت هلا قيل، فأصبحت، ولما صرف إلى لفظ المضارع قلت لنكتة فيه، وهي إفادة بقاء أثر المطر زمانا بعد زمان كما تقول أنعم الله على فلان عام كذا فأروح وأغدو شاكرا له، ولو قلت فرحت وغدوت، لم يقع ذل ك الموقع» [1].و منه قوله تعالى : (♦×⇦♌🔔➹🖉✍✂◆❐ ➹🖉✍✂ ♌❑↖↖♌⑨🕓♦③↗⑥ ↗◆✂❑↖☪♦✍✂◆↗☎)[2] ف " يخادعون " وجدها المفسرون في السياق القرآني، لا تدل على الحاضر أو المستقبل، وإنما هي " صفة " مصاحبة لهم، ولمن أتى بأفعالهم في كل زمان[3].

7-" يَفْعَل " مسبوقة بـ " أن " :

قال تعالى : (○▪♦✍ ⇳⑨♦◑♦▫ ⊘🖂⬀❷♦🔔 ⬀☠↗▤⇔○❁○⇳☺♦③ ♌♌◑) ○▪♦✍ ⇳⑨♦◑♦▫ ⊘🖂⬀❷♦🔔 ♦🏳⬀❑♦◑↘⍝✍✂ ✂🖉⬀✞♌✍ ⊘🖂⬀❷♦🔔 ♦🏳⬀❑♦◑↘⍝✍✂ ✂🖉⬀✞♌✍ ⓘ↖🕮➹✂🖉⬀✞♌✍)[4]، يقف أبو حيان عند شرحه للآية عند الفعلين " يمسسكم " و " مس " ، ليبين أن هذا التركيب الشرطي قد تضمن فعلين: أحدهما مضارع لفظا ماض معنى، و الثاني ماض لفظا و معنى إذ أن المعنى عنده أن نالوا منكم يوم أحد فقد نلتم منهم يوم بدر، أما جواب الشرط عنده، فهو " تأسوا " فقد مس القوم قرح " لأن الماضي معنى، يمتنع أن يكون جوابا للشرط[5].

8-" يَفْعَلْ " مسبوقة بـ " إذا " : في قوله تعالى : (✂♦❶♌◑◆❐ ✍➔✍🖉☝➔☪◆✍✍♦③✂◆↗ ⇔🏳♌♈⑩■🖬♦↴ 🗐❼■✍🖉☝➔☪◆✍✍♦③✂◆↗ ⇔🏳♌♈⑩■🖬♦↴)[6] ، يرى

---

[1] - الزمخشري ، الكشاف، ج3، ص21.

[2] - سورة البقرة، 9.

[3] - الزمخشري ، الكشاف، ج1، ص171.

[4] - سورة آل عمران،140.

[5] - بكري عبد الكريم، الزمن في القرآن الكريم، ص19.

[6] - سورة يونس، 15.

بعض المفسرين أنه يجوز في مثل هذا التركيب القرآني، وقوع الفعل المضارع بعد " إذا " وجوابه الماضي بخلاف أدوات الشرط الأخرى ، فإنه لا يجوز ذلك فيها إلا في الشعر.

أما الجانب الزمني لـ " إذا تتلى " فإن السيوطي يرى أن " إذا " في مثل هذا السياق تستعمل للاستمرار في الأحوال الماضية والحاضرة والمستقبلية [1]، سواء أكانت الصيغة " فَعَلَ " أم " يَفْعَلُ "، مثل قوله تعالى : (☎✂❑→☽⬧๛ ✂⬧❶✆☽◆❒ ☎✂❑↖☪⬧✌✂◆↗ ⬧✖⇦✆🕭➢✍✍✂ ☎✂☑❑↗๛✍⬧🕭 ☎✂☑❑↖✌✍⬧🕭 ✂⬧❶✆☽◆❒ وقوله تعالى: [2](✍□✡⬧✌✂◆↗ ❼■🖫✆☽ ✂❑↖✌✍⬧🕭 ✄□🗐❑■🖬❍🕐๛✍✂ ☎✂❑↖✌✍⬧🕭 🖃❍✿✍🖫■❼🗐)[3] ، أما أبو حيان فيجعل الفعل " تتلى " ماضيا لأن الآية تروي ما قاله النضر بن الحارث وآخرون[4] عند نزول آيات من القرآن الكريم؛ أي أن الآية كانت كانت تروي أحداثا ماضية، وليس هناك ما يمنع من القول: بأنه يشير إلى معنيين و زمنين، معنى وزمن مطلقين يدخل في حكمهما كل من اتصف بهذه الصفة في كل زمان ، أما المعنى الآخر والزمن الآخر فهما ينصرفان إلى ما قاله النضر بن الحارث وصحبه[5].

9-" يَفْعَل " مسبوقة بـ" من " : قال تعالى : (⇔●↖❷↘③⬧⑥ ☥⧫✌◆❒ ❼■🖫✆☽ ✂🕐❷↰♉✍🖂♌↖✌ 🕐🕭❍🕭☞⇙❹⧫✍ ✍☥🕭✌ ←❍↘✍✄❻⇳⑨↖③ ▪☠➔⚐ 🕐🕭🕮✆✍❑←ᘓ◆❻◆❒ ★✍✍✂ ⓵←■↖❷⇳♉❒🕮 🖂↗⬧🕭◆❒ ⇳⑨⬧☽⬧▫ ←☠⇗❑◘☼▫✈✍✂ ✂✡❻❑→▦☒↘ ✦✍✍✂ ⧫♌🕭☒✍◆❒ ▯ ★✍✍✂ ❼■✍⧫↖ ❻▪❍🕭☺⑩🕭❍▪❻)[6] ، من يخرج هنا لا تتصرف إلى زمن معين ولا تتقيد بفئة من الناس، بل يمتد زمنها من الماضي إلى الاستقبال.

---

[1] - السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص109.

[2] - سورة البقرة، 14.

[3] - سورة النساء، 142.

[4] - بكري عبد الكريم، الزمن في القرآن الكريم، ص20.

[5] - بكري عبد الكريم، الزمن في القرآن الكريم، ص20.

[6] - سورة النساء، 100.

10-" يَفْعَل " مسبوقة بـ " لما " :يتفق المفسرون مع النحاة على أن " لما " في قوله تعالى : (و لما يدخل الإيمان في قلوبكم) تفيد التقريب من الحال، يقول الزمخشري وهو يشرح قوله تعالى : (ولما يدخل) توقع لما أمروا به أن يقولوه ،انه قيل لهم: ولكن قولوا أسلمنا حين لم تثبت مواطأة قلوبكم وألسنتكم؛ لأن الكلام واقع موقع الحال من الضمير في " قولوا "و في " لما " من معنى التوقع، دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد[1].

11-" يَفْعَل " مسبوقة بـ " حتى " :يجمع النحاة على أن " حتى " تصرف المضارع للاستقبال في قوله تعالى : (⇦⚐🡐☞▫🖬🡒🕭 ⍉❶🗶◑◆❐ ⍰⌘Ⅱ🙰✍⬀⬩🖚☼ Ⅱ⬩⍥ 🗐🗷⍓🖚❑🡐☺🕓◆③ 🗐🗷✹☹⍓❍ ⍓🖮⬩⍥ ⍰⌘Ⅱ🙰✍⬀⬩🖚☼ ⍓🖮⬩⍥ ☼◆❷◆❽ 🡕🖉🖚✂ ➢ ♉⍓⇳♍❷◆❐☪)[2] ، ومفهومها أنهم إذا رأوا الله جهرة آمنوا.

12-" يَفْعَل " مسبوقة بـ " كان " :جاءت " كان يفعل " في الغالب دالة على الماضي في السياق القرآني إلا أنها قد تأتي محتملة زمنين ماضيين مختلفين ، فمن ذلك قوله تعالى : (★🖉🖚🖚🗶🖃 🖚♍❑🡕☪🙰✍⬀⬩🡕③ ☎✂❑🡐☼🖚•🖹 ⬀❑⬩⍥◆❐ ♦✌🞩❽☼🡅🕮 🖉🖚♦✍◆❐ ↳♍♉🖇🖫☐✲⍥🖚✂◆❐ ⬀☠🡒🕰❐↗❶⬩③✦✍🖚✂ 🖚♦✌ 🙰❍⍉❶⬩⍥🗶◑ ✂☪❸❷🙰✞•🖹 ❶Ⅱ🡔🖹🕓⬩⍥◆❐ ◆↗🖉🖚◆⑩🙰⍥⬋❐❐🕮 ✌🙰⇙&⬋❁🙰⤫✌ ⬀☠⇙&⬋❁🙰⤫✌ ⬁🙰🡖🖇 🖚♍❑→◑🡔❍🕓⬩▫ ⬁🙰🡖🖇 🖚♍❑→◑🡔❍🕓⬩▫ ⬁☠⇙&⬋❁🙰⤫✌)[3] ، إذ نجد المفسرين يدرجونها في السياق الذي جاء قبلها وهو قوله تعالى: (✂☪❸❷🙰✞•🖹 🖹❽◆❷⬩✍ ⇦⚐🡐♍⬋✲🙰⤫✌ 🖚♍⬀❑➢⍥◆❑◆🖗◆③ ◆✖⇦🙰🕭➢🖉🖚✂ ⬁☠⇙&⬋❁🙰⤫✌)[4] فإذا كان الضمير في " منهم " يعود على اسلافهم فإن المراد بالنبي داود أو عيسى فيكون " كانوا يؤمنون " للماضي البعيد ، أما إدا كان المراد " بالذين كفروا " عبدة الأوثان والنبي هو محمد – صلى الله عليه و سلم- إذ لو كان هؤلاء

---

[1] - الزمخشري، الكشاف، ج3، ص570.

[2] - سورة البقرة، 55.

[3] - سورة المائدة، 81

[4] - سورة المائدة 80.

المتولون من المشركين يؤمنون بالله ومحمد – صلى الله عليه و سلم– ما اتخذتم هؤلاء اليهود أولياء[1] فإن زمن " كانوا يؤمنون بالله " يصبح دالا على الماضي القريب من الحال.

13–" **اِفْعَلْ** " : في قوله تعالى: ([2] ، يفهم من شرح المفسرين لهذه الآية أن فعل الأمر" كلوا " يدل على:

1–الأمر بإنجاز فعل لم يقع، ولم يحدث من قبل.

2–أو الاستمرار في إنجاز فعل حدث من قبل، مما يعني دلالته على ما يستقبل من الزمن بالنسبة لزمن التلفظ به، أو دلالته على الزمن المنطلق من الماضي إلى المستقبل عبر الحاضر[3].

ومن الدلالات الواضحة لفعل الأمر على الاستمرار، قوله تعالى : (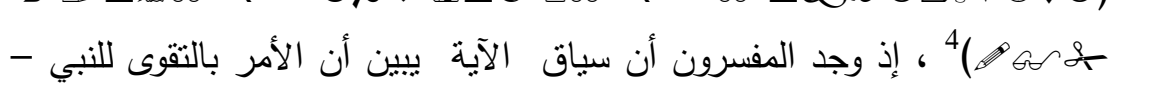 [4] ، إذ وجد المفسرون أن سياق الآية يبين أن الأمر بالتقوى للنبي – عليه الصلاة و السلام – إنما هو على سبيل الاستمرار و الاستزادة، وعلى ذلك يكون زمن فعل الأمر " اتق " الزمن الذي يسع الماضي والحاضر والمستقبل، غير أن جمهور الفقهاء وبعض النحاة ينكرون دلالة فعل الأمر على الحدث ، كما ينكرون دلالته على الزمن[5].

يلاحظ في هذه النماذج التي عرضناها من كتب التفسير أن دراسة زمن الفعل عندهم تمتاز بكونها دراسة وظيفية دلالية، لا يكتف بالفعل وحده، أو بالأداة التي تسبقه أو تلحقه بل تعتمد في المقام الأول على الملابسات والسياق الذي يتحرك لهما الفعل.

---

[1] - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج3، ص542.

[2] - سورة البقرة ، 57.

[3] - بكري عبد الكريم، الزمن في القرآن الكريم، ص24.

[4] - سورة الأحزاب ، 1.

[5] - أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ، ج1، ص246.

ثالثا– الزمن عند علماء الأصول:

أ–الفعل عند الأصوليين :

تجاوز الأصوليون – وهم يعرفون الفعل – ما أثر عن سيبويه وتلامذته إلى تعريف آخر، أشمل وأقرب إلى طبيعة الفعل في رأيهم، وهو التعريف الذي أورده النحاة فيما أورده عن نشأة النحو العربي، فلقد أثرعن علي بن أبي طالب قوله لأبي الأسود الدؤلي بعد أن أمره بوضع النحو : " الاسم ما أنبئ عن المسمى، والفعل ما أنبئ به " [1]، فالفعل عندهم كلمة تنبئ عن حركة صادرة من المسمى، حيث ينشأ الإنباء من صيغة الفعل، لا من مادته، و لقد رأينا كيف عرف النحاة القدماء، و أولهم سيبويه بأنه ما دل على حدث وزمن [2]، وأن متأخريهم حددوا وظيفته في أنه ما دل على الحدث بمادته، وعلى الزمن بصيغته [3]، فالفعل عند الفقهاء : كلمة تنبئ عن حركة المسمى فقط، والذي ليس له علاقة بالزمن، وقد اختلفوا في تحديد ماهية المسمى، فمنهم من ذهب إلى أن المسمى هو الفاعل باعتبار أن الفعل يُنَبِئُ عن حركة الفاعل، لأن الأفعال تدل على أن الحدث الذي اشتملت عليه ، و هو من آثار الفاعل.

نذكر أن بعض النحاة قد فصلوا بين الحدث والزمن، بل عرفوا الفعل على أساس إسناد الفعل على وجه الحقيقة والمجاز كما بينوا أن الفاعل إنما ينوب عن حركات الفاعلين[4].

و تعريف سيبويه للفعل : " أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبينت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع " [5]، تعريف يعني أن هذه الأمثلة (الأبنية) انتزعت من المصادر أولا ، لتدل على مجرى الأحداث، ثم اشتقت منها بعد ذلك

---

[1] - بكري عبد الكريم ، ازمن في القرآن الكريم، ص30.

[2] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

[3] - رضي الدين الاسترابادي، شرح الكافية، ج2، ص224.

[4] - أبي القاسم الزجاجي، الايضاح في علل النحو، ص86.

[5] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

الصيغ للدلالة على الأزمنة المختلفة، ولقد مال بعض النحاة إلى فهم تقسيم سيبويه للفعل على انه تقسيم باعتبار الحدث، وليس باعتبار الزمن [1].

ب-زمن الفعل عند الأصوليين :

لا نستطيع تقييم رأي الأصوليين في زمن الفعل، ودلالة صيغته إلا إذا أجملنا آراء النحاة قدماء ومحدثين في مدى إمكانات صيغة التعبير، وذلك على النحو الآتي :

1-اللغة العربية غنية بالصيغ التي تعبر عن أقسام الزمان وجهاته ، وقد استطاعت أن تستوعب جميع الدلالات الزمنية، شأنها في ذلك شأن اللغات الهندوأوربية.

2-زمن الفعل يحدده السياق، لا الصيغة[2]، وأن اللغة العربية لا تعاني من أي نقص في التعبير عن جميع المراحل، بشرط أن يرتبط الزمن بالسياق، أما الصيغة فدورها ثانوي

3-إن الزمن الذي يدل عليه الفعل، هو الزمن الطبيعي الذي ينقسم إلى ثلاثة أقسام، ماض وحاضر ومستقبل، وذلك باعتبار أن الأزمنة تخضع لنظام فلكي، منها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية.

4-إن هناك زمنين: زمن صرفي تحدده الصيغة في مجال بنائها الإفرادي، و زمن يتحدد في مجالها التركيبي (الأداة أو الفعل الذي يسبقه أو يلحقه)[3].

و يتجلى جوهر الخلاف بين النحاة والأصوليين، في أن الأصوليين ينكرون دلالة الفعل على الزمن سواء أكان بمادته أم بصيغته، فالمادة " قام " لا تدل إلا على معنى القيام مجردا من أي نسبة زمنية، أما الصيغة فهي معنى حرفي، لا تدل إلا على نسبة المادة؛ أي إلى الفاعل، والفاعل مدلول الصيغة، والصيغة تتخذ بناء عند نسبته إلى الفاعل غير البناء الذي تأخذه في حالة النسبة إلى المبني للمجهول، فالفرق بين "ضَرَبَ" و " ضُرِبَ " أن الأولى جاءت بمعنى الحدث إلى الفاعل المعلوم ، أما الثانية فقد دلت

---

[1] - سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

[1] – زمن الفعل يحدده السياق لا الصيغة ، ذلك أن الصيغة إذا كانت خارج السياق فإن زمنها يعدّ زمنا صرفيا ،أما إذا كانت داخل السياق فيعدّ زمنها نحويا ،فزمن الفعل يتحدد داخل السياق لا خارجه.

[3] - بكري عبد الكريم، الزمن في القرآن الكريم، ص32

بصيغتها على أن الفعل مبني لما لم يسم فاعله؛ أي أن شكل الصيغة يخضع للنسبة إلى الذات ، ولا يخضع للجهة الزمنية في رأيهم، أما أن الزمن ليس مدلول الفعل، فلأن الفعل يجوز إسناده إلى الزمن، إذ نلاحظ أنه لا فرق بين قولنا: (علم الله) و علم زيد، من حيث جاز إسناد الفعل إلى من كان زمنيا كزيد، وغير زماني كذاته تعالى.

إن الأصوليين خصوصا المتأخرين منهم، أنكروا أن يكون للصيغة الإفرادية أي دلالة زمنية، وقد جعلوا السياق دالتهم الفاصلة في أمر تحديد زمن الصيغة بنسبه المتفاوتة لذلك لن يظهروا كثيرا بما يطرأ على الصيغة الإفرادية من تحولات زمنية إما لوقوعها في سياق معين وإما لتعرضها لإحدى الأدوات، فالزمن الماضي في صيغة " فعل " لا يكون ماضيه حقيقة بل مستقبله حقيقة وذلك في قوله تعالى : (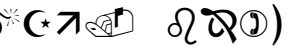)[1] ، فقد ذهب النحاة إلى أن معنى ( ) أن تثبت في المستقبل وقوع ذلك في الماضي.

ج-زمن صيغة (يَفْعَلْ) عند الأصوليين :

و مما يؤيد ما ذهب إليه النحاة من عمومية زمن الفعل ودلالته على الإطلاق أن (يَفْعَلُ) تدل بصيغتها هذه على الأزمنة الثلاثة ، حسب السياق الذي ترد فيه من ذلك مثلا قوله تعالى : ( )[2] فعل مضى، وانقضى زمنه بالنسبة لزماننا، وان دل على الحال في الظرف الزماني الذي وقع فيه ، ولو كان الحال والاستقبال جزءا من مدلول الفعل " يفعل " بحسب وضعها اللغوي، لدل على ذلك في كل الأحوال، ولما كان تابعا لإطلاق الفعل وتقييده [3].

---

[1] - سورة المائدة، 116.

[2] - سورة يوسف، 16.

[3] - مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، ص159.

إن صيغة " يَفْعَلُ " بهيئتها الإفرادية لا فضل لها في تحديد الزمن، والذي يقوم بهذه المهمة هو السياق والقرائن، فلام الابتداء مثلا تصرف زمن الصيغة إلى الاستقبال – وهي وإن دلت على الحال – إذا اقترن الفعل بقرينة استقبال نحو قوله تعالى على لسان يعقوب عليه السلام: ([1] ، إذ أن ذهابهم يقع في المستقبل، وهو (أي الذهاب) فاعل الحزن، ويمتنع أن يكون الفاعل مستقبلا والفعل حالا.

د- زمن صيغة (اِفْعَلْ) عند الأصوليين :

في المبحث الخاص بـ " زمن الفعل " عند النحاة نجد أن قدامى النحاة من بصريين وكوفيين، يلبسون فعل الأمر أحكام المضارع ، بما في ذلك دلالته الزمنية، إذ هو بناء اشتق من المضارع فزمانه الاستقبال عند البصريين، أو هو (أي فعل الأمر) المضارع نفسه، حذفت منه التاء لكثرة الاستعمال.

أما الأصوليون، فلقد تعددت آراؤهم في زمن هذه الصيغة وقبل أن نعرف هذه الآراء، يحسن أن نقف معهم، وهم يعرفون فعل الأمر، فالأمر عندهم : صيغة الفعل يشترط إرادات ثلاث، إرادة إحداث الصيغة، وإرادة الدلالة بها على الأمر، وإرادة الامتثال[2].

أما دلالات " اِفْعَلْ " : فهي الوجوب : كقوله اقم الصلاة ، والإرشاد كقوله تعالى : ([3] ، والإباحة كقوله تعالى: (والامتنان كقوله تعالى :

---

[1] - سورة يوسف ، 13.

[2] - الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج2، ص200.

[3] - سورة البقرة، 282.

[4] - سورة المائدة، 2.

(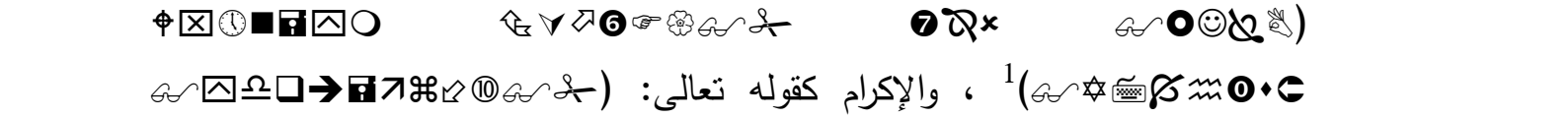)[1] ، والإكرام كقوله تعالى: (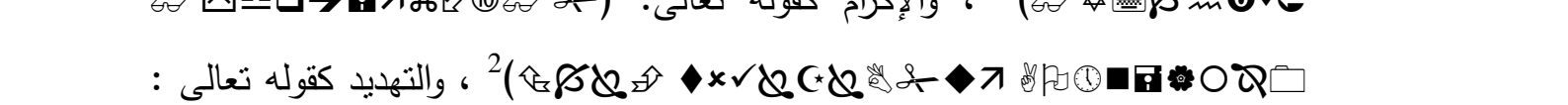)[2] ، والتهديد كقوله تعالى : ( )[3] ، والإنذار كقوله تعالى : ( )[4] ، والتسخير كقوله تعالى : (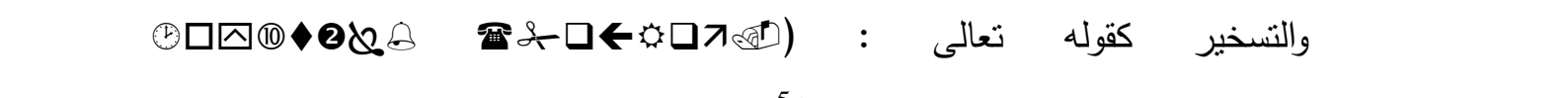)[5].

والتعجيز كقوله تعالى : (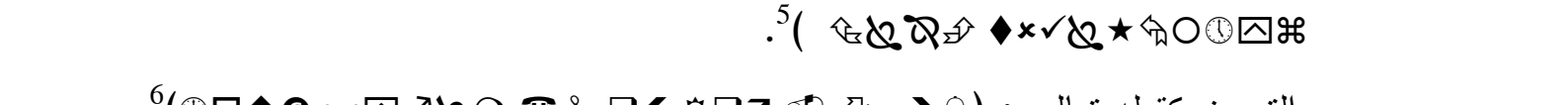)[6] ، والإهانة كقوله تعالى: (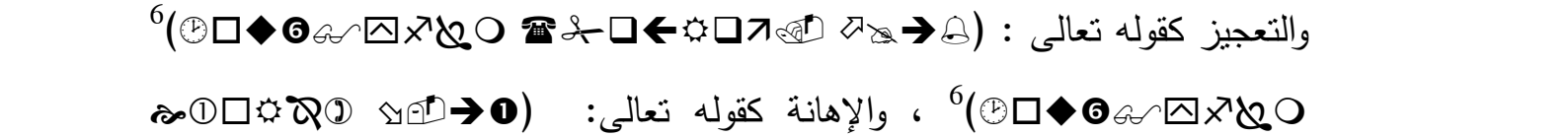)[7] ، والتسوية كقوله تعالى : ( )[8] والدعاء كقوله تعالى : ( )[9] ، والتمني كقول أمرئ القيس: ألا ألا أيها الليل ألا انجلي وكمال القدرة كقوله تعالى : والتعجيز كقوله تعالى : (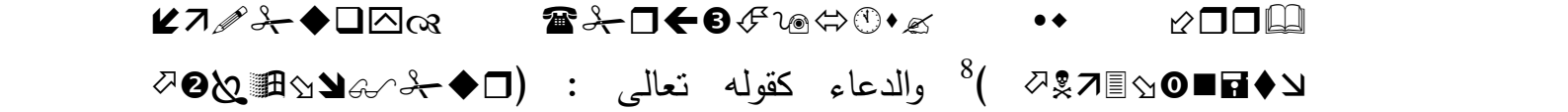

[1] - سورة البقرة، 168.

[2] - سورة الحجر، 46.

[3] - سورة فصلت، 40.

[4] - سورة المرسلات، 46.

[5] - سورة البقرة، 65.

[6] - سورة الإسراء، 50.

[7] - سورة الدخان، 49.

[8] - سورة الطور، 16.

[9] - سورة البقرة، 286.

)[1] ، والإهانة كقوله: (كن فيكون)[2].

.[2]

و إنما أوردنا هذه التعريفات و الحدود التي حددها الفقهاء أنفسهم لتكون دالتنا في مناقشة بعض الأصوليين الذين ينكرون زمنية فعل الأمر،ذلك أننا نجد فريقا منهم يجردها من الزمن تماما، ويجعل صيغة فعل الأمر: طلب إيجاد حقيقة الفعل، وقد جردوه كذلك من دلالته على العدد والكثرة.

يبدو أن الأصوليين بهذه الآراء قد ابتعدوا عن طبيعة اللغة وضيقوا – بمقولاتهم المنطقية – من مجالات استعمالاتها، غير أن هناك فريقا منهم قد التزم الاعتدال في هذا الموضوع من ذلك أننا نجد الآمدي لا يقتنع بدلالة الفعل على العدد، حيث يقول : << و المختار أن المرة الواحدة لابد منها في الامتثال، وهو معلوم قطعا، فإن اقترنت به قرينة أشعرت بإرادة المتكلم التكرار وحمل عليه، وإلا كان الاقتصار على المرة الواحدة كافيا، والدليل على ذلك أنه إذا قال له " صل " أو " صم " فقد أمره بإيقاع فعل الصلاة والصوم، وهو مصدر " افعل " والمصدر يحتمل الاستغراق والعدد، و لهذا يصح تفسيره به، والمصدر يحتمل العدد، فإن اقترن به قرينة مشعرة بإرادة العدد حمل عليه وإلا فالمرة الواحدة تكون كافية، ومنها قوله تعالى : (اقتلوا المشركين) يعم كل مشرك فقوله " صل " أو " صم " ينبغي أن يعم جميع الأزمنة لأن نسبة اللفظ إلى الأزمان كنسبته إلى الأشخاص، ومنها أنه لو لم يكن الأمر للتكرار، لما صح الاستثناء منه لاستحالة الاستثناء من المرة الواحدة، ومنها أن الأمر بالشيء نهى عن جميع أضداده، والنهي عن أضداده يقتضي استغراق الزمان، وذلك يستلزم استدانة فعل المأمور به >>[3].

---

[1] - سورة الإسراء، 50.

[2] - سورة آل عمران، 59.

[3] - الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج2، ص228.

و يستخلص من هذا النص أن فعل الأمر يدل على الزمن بنسبه المتفاوتة ، والأمر لا يكون إلا للاستقبال، ولذلك فلا يقترن به ما يجعله لغيره، وأما وروده لمن هو مرتبط بالفعل، فلا يكون المطلوب منه، إلا أمرا متجددا، وهو إما بالاستدامة ، وإما تكميل المأمور به [1]، نحو : (③♦🕓❋❒⑨🗪&🗖 ✂🖉🔔⇦✖♦ ↗◆✂🖐✡❒☑☎ ↗◆✂🖐✡❒↖☎ ✍🖉✍✍★ .[2](🕮🕓❒←✐◆❻◆❒

ونضيف بأن هناك فروقا نسبية بين أزمنة فعل الأمر، حسب السياق الذي يرد فيه، فقولك: " استقم " يوحي بزمن غير الزمن الذي يقول فيه الضابط للجندي " استعد "، وقد رأينا في المبحث الخاص بالزمن عند علماء النحو، أن معنى الأمر قد يُؤَدَى بصيغة إخبارية كأن تقول : إني آمرك أن تفعل كذا، أو كقوله : إذا لم تستح فافعل ما شئت، إذ مُؤَدَى هذا التركيب ومعناه: من لا يستحي يفعل ما يشاء.

هـ-دلالة المضارع على الحال و الاستقبال:

رأينا أن أغلب النحاة يميلون إلى أن الفعل المضارع يدل على ما يستقبل من الزمان، وأنه قد يدل على الحال بقرينة، ولكن الفقهاء وهم يرصدون صيغة " يَفْعَلُ " في ثنايا النصوص و القضايا الفقهية، وجدوا أن دلالته الزمنية لا تقف عند الحال أو الاستقبال، و إنما هي تصطبغ بألوان زمنية مناسبة للظروف والمواقف التي يصدر فيها الكلام، ومن هنا جاءت دراستهم لزمن الفعل محيطة بالزمن من جميع جهاته [3].

و-حكم الفعل الماضي يحتمل المضي والاستقبال:

يرى ابن مالك : أنه إذا وقع الفعل المذكور صلة، أو صفة لنكرة عامة احتمل المضي والاستقبال، فمثال دلالته على المضي، قوله تعالى : (✂🖉🔔⇦✖♦ ♦✌✍♦🔔 ♋←☠↖ ✂☪✍☐✍☪✍☐✍ ◑🖍♌☐ ✂☪✍☐✍☪✍☐"

---

[1] - بكري عبد الكريم، الزمن في القرآن الكريم، ص39.

[2] - سورة النساء، 136.

[3] - ينظر، المبحث الذي خصصناه لزمن الفعل لدى النحاة.

([1] ، ومثال دلالته على الاستقبال، قوله تعالى: ([2] ، ومثال الصفة، قوله عليه الصلاة والسلام: (نصر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها)[3] ومما يتفرع عن هذه المسألة النحوية في الحكم الفقهي : أن يقول رجل لامرأته: إن أكرمت الذي أهنته، أو رجلا أهنته (صفة لنكرة عامة) فأنت طالق. فإن أكرمت الذي أهانه قبل التعليق أو بعده، أي إن أكرمته في الماضي أو في المستقبل وقع الشرط [4].

ومنها أن النبي (صلى الله عليه وسلم) عندما رأى حمارا قد وشم على وجهه قال : (لعن الله من فعل هذا) وقعت " فعل " صفة لـ " من " فهي تحتمل المضي و الاستقبال.

و إن حملنا " فَعَلَ " على الاستقبال دل على التحريم وإن حملناه على المضي فلا دلالة فيه على التحريم ؛ لأنه أخبر عن هذا الشخص بخصوصه بأن الله لعنه أو دعا عليه بذلك.

2-الزمن عند علماء العربية المحدثين والمعاصرين:

ذهب بعض اللغويين المعاصرين إلى أن الأفعال لا تدل على الزمان بالمطابقة، إن النحاة المتأخرين قد اتفقوا على أن تعريف الفعل مرتبط بالعناصر الثلاثة (الحدث، الزمن و الإسناد)، أما المعاصرون من اللغويين فقد أنكر بعضهم دلالة الفعل على الزمن ، واتجهوا في تعريفهم للفعل وجهة نسبة الحدث دون اقترانه بالزمن، فقالوا بأنه : (ما أنبأ عن حركة المسمى)[5].

---

[1] - سورة آل عمران، 173.

[2] - سورة المائدة، 34.

[3] - العسقلاني ، فتح الباري ، ص317.

[4] - بكري عبد الكريم، الزمن في القرآن الكريم، ص42.

[5] - مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، ص144.

و بناء على هذا التعريف فإن الفعل (سكن) مبني على حركة المسمى، والمقصود بهذه الحركة هو حركة السكون ، من كونه غير مرتبط بالذات إلى كونه مرتبطا بها، كما أن ذلك التعريف يفيد بان مدلول الفعل (قام) هو حركة الفعل اللغوي (القيام) من عدم التعلق بالفاعل إلى التعلق به.

و يبدو من تعريفهم هذا، أن الدلالة المذكورة تستند إلى صيغة الفعل لا مادته؛ لأن أي فعل من الأفعال يتشكل بصفته كلاما من الأصوات التي تكون مادته الأصلية، وهذه المادة الأصلية مثل (ك، ت، ب) تدل مجتمعة – قبل دخول الحركات – على مفهوم الحدث (الكتابة)، وصدوره عن فاعل (الكاتب) ، وعلى هذا يكون المقصود من حركة المسمى هو انبعاث الحدث وتحققه من الفاعل بعد أن لم يكن متحققا ولا صادرا عنه، وذهب بعضهم إلى أن المسمى هو الفاعل، والفعل ينبئ عن حركة الفاعل، ولا بنبيء عن تحرك الحدث[1]؛ لأن بعض الأفعال تدل – بحسب ظاهرها – على أن الحدث أثر من آثار الفاعل، وليس له وجود خارجي كقولنا : امتنع واستحال، فإن الامتناع والاستحالة لا وجود لهما في الخارج، ليتصور أنها تحركت بواسطة صيغة الفعل من العدم إلى الوجود، وأجيب عن هذا الإشكال بأن المقصود من العدم و الوجود، هو العدم و الوجود الرابط بين الحدث والذات (أي ثبوت النسبة وعدم ثبوتها)، وليس المقصود بالوجود الوجود الأصيل الذي هو من عوارض الماهية (الموجود)، فأفعال مثل:

(وجد، حصل، حدث) و مثل (عدم، فقد، استحال)، لا تقبل الوجود الأصيل لاستحالة عروض الشيء على نفسه أو على نقيضه ، ولكنها تقبل الوجود الرابط بمعنى ثبوت النسبة وعدم ثبوتها للفاعل.

وفسّر لغويون آخرون حركة المسمى بأنها حركة مادة الفعل وخروجها بواسطة الصيغة من قابلية الاستقلال بالمفهومية إلى الاستقلال الفعلي بالمفهومية[2].

---

[1] - ينظر، الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص53.

[2] - مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، ص 148.

و توضيح هذا أننا إذا عدنا إلى أقسام الكلمة نجد الأسماء مستقلة بمعانيها كما هي مستقلة بألفاظها كالرجل والمرأة و العلم والفهم ... كما نجد الحروف مستقلة بألفاظها لا بمعانيها مثل : من، عن، ثم، ... أما الأفعال فلا استقلال لها إلا بواسطة إسنادها إلى الفاعل، فهي من هذه الجهة أردأ من الحروف؛ لأن الحرف مستقل لفظا غير مستقل معنى، أما الأفعال فغير مستقلة لا لفظا ولا معنى؛ لأن الفعل يتكون من مادة وصيغة، فالمادة ليس لها معنى بالفعل، وإن كانت قابلة لأن يكون لها معنى فعلي عند عروض الصيغة عليها، فمعناها إذن معنى بالقوة ، أي غير مستقل بالمفهومية، أما الصيغة فليس لها معنى مستقل أيضا ، لأنها لا تدل إلا على نسبة المادة للفاعل، والنسبة منى حرفي، ومعاني الحروف غير مستقلة بالمفهومية، وعلى هذا فكلا جزئي الفعل غير مستقلة بالمفهومية، ولكن مادة الفعل بواسطة عروض الصيغة عليها تخرج من كونها ذات معنى غير مستقل (معنى بالقوة) إلى كونها معنى بالفعل، والظاهر من هذا الرأي أن الحركة هي المقومة لحقيقة الفعل؛ لأن مادته غير مستقلة بالمفهومية، وصيغته غير مستقلة أيضا، وباجتماعها تتكون حركة المادة من عدم الاستقلال إلى الاستقلال، وعليه فإن حركة المادة هي الفعل، وليست مدلوله، ومقتضى هذا تعريف الفعل هو : حركة المسمى، لا الإنباء عن حركة المسمى*.

و على ضوء هذا التحليل يمكن أن تتعدد تعريفات الفعل تبعا للوظيفة التي يؤديها، لأن التعريف بالحدث أو حركة المسمى لا يمنع من دخول المصادر الدالة على حدث ما، كما أن التعريف بالزمن لا يمنع من دخول بعض المشتقات كاسم الفاعل الذي يصاحبه الزمن قهرا، ومن ثم كان على أولئك اللغويين أن يأخذوا في تعريفاتهم للفعل تلك الوظائف

* تقع النسبة التحليلية عند بعض اللغويين في المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة وغيرها، لأن الكلمة تنحل إلى حدث و ذات، وهي بخلاف النسبة التركيبية التي لا تحتاج إلى تحليل نحو (فهم محمد) واختلفوا في النسبة الواقعة في الفعل وحده كما في (ضرب) أهي تحليلية أم تركيبية .

في الحسبان بصورة تجعل التعريف جامعا لمواصفات الفعل – لا سيما صيغة الاستعمالية – مانعا لغيره من الدخول في مضمون التعريف.

ا–دلالة الفعل على الحدث :

لا خلاف بين اللغويين – مهما اختلفت تعريفاتهم للفعل – في دلالته على الحدث عدا فعل الأمر، فيبدو أنه لا يدل عندهم على وقوع الحدث : لكونه طلبا لإيقاع الفعل[1]، والطلب شيء و وقوع الحدث – كما هو الحال في الماضي والمضارع – شيء آخر يحتاج إلى دليل في فعل الأمر، نعم يدل الأمر بالالتزام على الحدث، لكن الوقوع شيء، والدلالة على مطلق الحدث شيء آخر، لا يخلو من فعل الأمر.

وقد يشتبه بخلو الفعل من الدلالة إذا استعمل مسوقا لبعض الأساليب العربية، كأسلوب التعجب في نحو(ما أحسن زيدا !)، وأساليب المدح والذم في نحو (نعم المرء محمد) و (بئس المرء زيد)،إلا أن المعنى في التعجب مرادف لقولك (أتعجب من حسن زيد) وفي أساليب المدح والذم يكون المعنى مرادفا لقولك (أمدح المرء محمدا) أو (أذم المرء زيدا) فيكون وقوع الحدث حاصلاً لا محالة سواء أقدر المعنى بالمصدر أم بفعل آخر؛ لأنه – حينئذ – يكون متمما للمعنى المراد من تلك الأساليب.

و ذهب بعض المحدثين إلى أن (كان) الناقصة وأخواتها مفرغة من معنى الحدث[2]، إلا أن هذا مجانب للصواب؛ لأنها تدل بصيغتها ومادتها على وقوع الحدث، فإذا ما قلت (كان محمد نشيطا) دلت على وقوع النشاط في الزمن الماضي، ومثله في وقوع الخبر (صار العنب زبيبا) و (ظل الطفل باكيا) و(بات المسافر ماشيا)، فدلالتها على الحدث مستفادة من وقوع الخبر بالوصف الذي يفيده كل فعل منهما. وقد يقال بأن الحدث

[1] - عبد الهادي الفضلي، دراسات في الفعل، دار القلم بيروت، ط1، 1982، ص 53–54

[2] - فاضل مصطفى الداني، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د ط) ، 1977، ص 237، و لم أعثر على رأي قديم يساندها الرأي

هو النشاط، وهو ليس مدلولا لـ (كان)، إلا أن هذا مردود بأنها تدل على حدث الكينونة والوجود، فلا تكون خالية من الدلالة عليه سواء أكانت تامة أو ناقصة.

ب-دلالة الفعل على الزمن :

ذهب بعض اللغويين المعاصرين إلى أن الأفعال لا تدل على الزمان بالمطابقة، بل تدل عليه بالالتزام إذا كان الفعل زمنيا، كما في (يقوم زيد) ، أما إذا كان الفاعل غير زماني كما في (يعلم الله)، فلا دلالة فيه على الزمن، والأمر كذلك في فعل الأمر؛ لأنه أسلوب إنشائي، فلا يدل على الزمن [1].

وبتعبير آخر إن الدلالة على الزمن في الفعل دلالة نحوية، تؤخذ من سياق الجملة وقرائنها، وليست دلالة صرفية لصيغة الفعل [2].

و يلاحظ عليهم أن الدلالة السياقية لا تتم إلا بدخول الفعل في التركيب، في حين أن الفعل بصيغته الصرفية يدل على الزمن، قبل دخوله في التركيب، ومن ثم كانت دلالته على الزمن بالمطابقة ،لا بالالتزام، عدا فعل الأمر الذي تكون دلالته على الزمن دلالة التزامية[3] بالنظر إلى أنه طلب إيقاع الفعل، وبما أن الإيقاع حدث يلزمه الزمن فلا مناص من كونه زمن إيقاعه في الحاضر أو المستقبل تبعا للقرائن التي تعين ذلك الإيقاع، واضطرب بعضهم حين قرر أن الأساليب الإنشائية لا تقترن بالزمان، ثم استدرك على عدم الاقتران بأنها تقترن بالزمن في حدود ما يقترن به كل شيء لا ينفك بطبيعته عن المكان و الزمان[4].

إن الاستعمال اللغوي العربي يقتضي دلالة الفعل على الأزمنة الآتية :

---

[1] - مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، ص168، و معنى كون الفاعل زمانيا أي أن فعله يقبل الدلالة على الزمن

[2] - م ن ، ص169.

[3] - مصطفى جمال الدين ، البحث النحوي عند الأصوليين، ص169.

[4] - عبد الهادي الفضلي، دراسات في الفعل، ص 53، فيما نقله عن بعض الأصوليين.

أ-**الدلالة على الماضي** : ويقع بإيراد الفعل الماضي على صغته الصرفية المعروفة، حيث يحتفظ الفعل بزمنه الصرفي، ولو دخل في الكلام ما يشتبه بأنه صارف له من المضي إلى الحال أو الاستقبال ، وذلك في نحو الأمثلة الآتية :

1-إذا اقترن ببعض أدوات الشرط نحو (أي رجل أتاني بالمطلوب فله مكافأة) ، إلا أن المتكلم قد يكون قاصدا الإتيان بالمطلوب في الماضي والحاضر والمستقبل، وقد لا يكون قاصدا جميع الأزمنة، فتبقى صيغة الماضي على حالها في الدلالة على الماضي، ومن هذا يظهر أن بعض الباحثين لم يكن على صواب، حينما حدد زمن الأسلوب الشرطي بالحاضر أو المستقبل في جميع الحالات[1] التي تختلف فيها القرائن، وتحتفظ الصيغة الصرفية في بعضها بدلالتها الأولية على الزمن، ونحو ذلك المثال (أينما زرتني زرتك) و (حيثما أتيتني أتيتك) و (أنى أكرمتني أكرمتك)، و لعل هذا يعود إلى أن اسم الشرط يحمل معنى آخر غير الشرط ، يساعد على توجه المتلقي إلى الزمن الماضي عند نطقه بالفعل في سياق الشرط، كما أن دلالة الصيغة على الزمن ليست خارجة عن الزمن الوجودي، خلافا لما ذهب إليه بعضهم في الأسلوب الشرطي من الفرق بين الزمن الوجودي والزمن اللغوي[2]، في حين إن الزمن اللغوي يبرز الزمن الوجودي ويدل عليه.

2-الفعل في (قد قامت الصلاة) يبقى كسابقه محتفظا بدلالته الأولية على المضي، والغرض منه الدلالة على المفروغية من حلول وقت الصلاة.[3]

3-و في (قد كان شمّر للصلاة ثيابه) لا مناص من دلالة الفعلين كليهما على الماضي، وتوكيد الفعل الناقص هنا بـ (قد) لا يصرفه إلى الماضي البعيد، ولا سيما أن (قد) لا تأتي دائما للتوكيد لتقريب الماضي من الحال.[4]

---

[1] - مالك يوسف المطلي، الزمن و اللغة، ص77.

[2] - مالك يوسف المطلبي، الزمن و اللغة، ص81.

[3] - إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص29.

[4] - م ن ، الموضع نفسه، وذكر أنه للدلالة على الماضي البعيد.

4-و في (أقر اللص أن يكون قد سرق أثاث الدار)[1] يبقى الفعلان (أقرَّ) و(سرق) دالين على المضي، ولا يؤثر المصدر المؤول في صرفهما إلى الاستقبال.

5- و في قوله عز وجل : (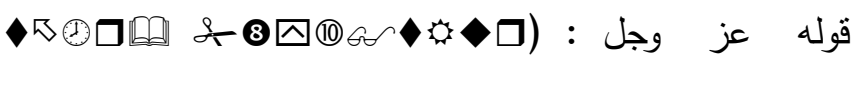)[2] وقوله عز وجل أيضا :

(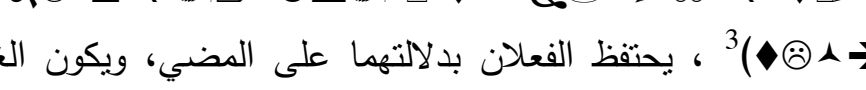)[3] ، يحتفظ الفعلان بدلالتهما على المضي، ويكون الغرض هو الدلالة على حتمية الوقوع خلافا لما ذهب إليه بعض الباحثين من دلالتهما على الاستقبال[4] ؛لأن معنى الاستقبال يفرغهما من الدلالة على حتمية الوقوع، المعنى المقصود من وراء استعمال الصيغة في الماضي، لكن الدلالة فيهما على المضي دلالة أولية صرفية مسوقة للغرض المذكور، وليست مسوقة لبيان الزمن النحوي سواء أكان ماضيا أو مستقبلا.

6- و الأمر كذلك إذا استعمل الماضي – حسب قول بعضهم – للوعد في نحو قوله عز و جل : (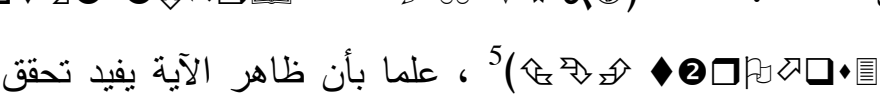)[5] ، علما بأن ظاهر الآية يفيد تحقق الإعطاء فعلا ، وهو ما يؤكد الزمن الماضي للفعل.

7-و ذهب بعضهم إلى أن الماضي يدل على الحال والاستقبال في التحضيض (هلا فعلت)، وفي التمني (تمنيت لو قد حدث كذا)، والأمر كذلك في الترجي (لعلك عالجت المريض)[6] لكن الراجح أن هذه الأساليب تحتمل قصد جميع الأزمنة

---

[1] - م ن ، ص30، وذكر أنه يفيد الاستقبال في الزمن الماضي.

[2] - سورة الأعراف، 44.

[3] - سورة الزمر، 71.

[4] - عبد الهادي الفضلي، دراسات في الفعل، ص 54-55.

[5] - سورة الكوثر، 1، وينظر: الفضلي، دراسات في الفعل، ص55، وقد ذكره دالا على الاستقبال.

[6] - فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص238.

(الماضي، الحاضر والمستقبل) وقد تحتمل زمنا واحدا منها، إلا أنها إذا بقيت دون قرينة تعين واحدا من تلك الأزمة أو تجمعها كلها في سياق واحد، فالراجح فيها الدلالة على المضي؛ لأن الصيغة الصرفية للماضي تبقى مشحونة في التركيب، وليس فيه ما يفرغها أو يصرفها إلى غير المضي، فهي من قبيل كلمة (أسد) التي تدل على الحيوان المعروف، إدا استعملت في التركيب النحوي دون قرينة تصرفها إلى معنى لغوي آخر.

و قد حاول بعض اللغويين المحدثين أن يستظهر معاني أخرى ويضيفها إلى دلالة الصيغة الصرفية على المضي على النحو الآتي[1]:

(كان فَعَلَ) ← الماضي لبعيد المنقطع

(كان قد فَعَلَ) ← الماضي القريب المنقطع

(كان يَفْعَلْ) ← الماضي المتجدد

(قد فَعَلَ) ← الماضي المنتهي بالحاضر

(مازال يَفْعَلْ) ← الماضي المتصل بالحاضر

(ظل يَفْعَلْ) ← الماضي المستمر

(كاد يَفْعَلْ) ← الماضي المقارب

(طفق يَفْعَلْ) ← الماضي الشروعي

و يلاحظ عليه أن المعاني المضافة إلى المضي في العبارات الأربع الأولى لم تستند إلى عنصر لغوي آخر يدل عليها – اللهم إلا أن يقال بأن دخول (قد)، و عدم دخولها يؤثر في الدلالة ، غير أن معنى (قد) معنى سياقي، يحتمل التوكيد، كما يحتمل تقريب الماضي من الحاضر، ولا يفيد ما استظهره من معان أخرى، فتبقى تلك المعاني المضافة مشكوك فيها، وتكون منفية على أساس أن المشكوك في ظهوره بحكم عدم الظاهر، كما أن استظهار معنى التجدد من الفعل في العبارة الثالثة لا أساس له، اللهم إلا

[1]- تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص245.

أن يقال إن الفعل المضارع فيها يدل على ذلك، لكن المضارع وحده لا يكفي لأداء تلك الدلالة، فتبقى حينئذ دلالة فيها الشك ، لأن التجدد ليس بالضرورة أن يكون ملازما لصيغة المضارع في كل سياق. أما استظهاره المعاني في العبارات الأربع الأخيرة فهو وجيه ، إلا أن معنى الماضي المتصل بالحاضر في العبارة الخامسة قد يقال بعدم ظهوره ؛ لأنه دعوى بأن هذه العبارة مساوية لقولك (مازال يفعل حتى الآن)، وهي تختلف عن هذا القول، لكن دلالة (مازال) على الاستمرار حال النطق بما يفيد اتصال الماضي بالحاضر فتكون العبارة الخامسة مرادفة للمثال الآنف الذكر.

و يأتي المضارع دالا على المضي إذا اقترن بـ (لم) أو (لما) الجازمتين في نحو (لم أذهب إلى السوق) و (لما أذهب إلى الجامعة)، حيث يكون كلا التعبيرين مرادفا لقولك (ما ذهبت) ، وقد يفهم استمرار النفي بـ (لما) حتى زمن التكلم، ولكن هذا افهم لا يظهر بالضرورة لدى عامة العرب، ومن ثم يبقى ظهورا مشكوكا فيه، ولو قيل بأن (لما) موضوعة لذلك المعنى؛ لأن الوضع شيء ، والدلالة الاستعمالية قد تكون شيئا آخر في بعض الحالات.

وقد يقال بأن دلالة صيغة الماضي على الزمن دلالة سياقية، فتدل على الحاضر إذا اقترن بها ما يدل على الحاضر[1] ، في نحو الآيات الآتية : ( )[2] ، و( )[3]، إلا أن الدلالة على الحاضر في هاتين الآيتين مستندة إلى دلالة الظرفين (الآن) و(اليوم) وليست مستندة إلى دلالة الفعلين الماضيين (خفف) و (يئس)؛ لأنهما باقيان على الماضي، للدلالة

[1] - كمال بدري ابراهيم، الزمن في النحو العربي، ص 111-116.

[2] - سورة الأنفال، 66.

[3] - سورة المائدة، 3.

على كمال الوقوع ، أو للدلالة على التصاق الحدثين الماضيين بالزمن الحاضر، وفي كلا الحالتين تبقى الدلالة على الزمن الماضي ظاهرة في الآيتين كلتيهما.

ب-الدلالة على الزمن الحاضر : و أوضح صيغة له هي صيغة المضارع المقترن بما يعنيه للحال في نحو (محمد يصلي الآن)، وكذلك صيغة الأمر المقترن بما يصرفها للحال نحو : (صل الآن يا محمد)، أما ما ذهب إليه الزجاجي من أن الفعل إما ماض وإما مستقبل، والحال في حقيقته متكون في الوقت الماضي وأول الوقت المستقبل[1]، فلا وجه له ؛ لأن العرف الاستعمالي للغة يوجب تخصيص زمن للحال، وما ذكره من وصف للحال بأن جزءا منه يقع في الماضي، و جزءا منه يقع في أول المستقبل غلط أو مغالطة؛ لأن الوصف العرفي للزمن الحاضر لا ينصرف في استعماله للماضي أو المستقبل، اغتفارا للفروق اليسيرة ، وتجنبا للدقة العقلية في هذا المجال، فالماضي القريب الواقع في الحال، وكذلك أول المستقبل، يعدان عرفا واقعين في الزمن الحاضر، ومن ثم كان على الزجاجي أن يصف الواقع العرفي للاستعمال لا الواقع العقلي الدقيق الذي لا يتفاهم به أغلب المتكلمين.

وفي العقود الإنشائية تكون قرائن الحال هي الدالة في نحو (بعتك) و(زوجتك)، لأن الملاحظ في العقد إيقاعه بين المتعاقدين في اللحظة التي وقع فيها الاتفاق[2]، فيكون مجيء الفعل ماضيا في العقود من باب التأكيد على حتمية العقد، وإن كانت حتمية العقد حتمية قانونية لا تكوينية، وهذا يعني أن صيغ ألفاظ العقود الواردة بتلك الصيغة ليست مفرغة من الزمن، خلافا لما ذهب إليه بعض الباحثين[3].

ج-الدلالة على الاستقبال : وأظهر صيغة له هي صيغة المضارع المقترن بما يعنيه المستقبل في نحو (سيذاكر محمد)، وكذلك الأمر المقترن بما يصرفه لإيقاعه في

---

[1] - الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص87.

[2] - إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه و أبنيته، ص29.

[3] - مالك يوسف المطلي، الزمن و اللغة، ص124.

المستقبل في نحو (ذاكر يا محمد غدا)، أما قول الباحثين بأنه لا صيغة للمستقبل في اللغة العربية، على أساس أن الفعل يدل على الزمن الحاضر إذا تجرد من القرائن[1].

فجوابه أن سيبويه و من تابعه من النحاة حين نقلوا استعمال المضارع والأمر للحاضر والمستقبل، لم يكن هذا النقل كاشفا عن تبادر خاص بالنحويين، بل كان كاشفا عن تبادر عام؛ لأن احتمال وجود صيغة أخرى للدلالة على الزمن الحاضر والمستقبل احتمال ضعيف، نظرا لأن الحاجة في الاستعمال تفرض وجود تلك الصيغة، ومن ثم كان الاحتمال الضعيف أن يجدها النحاة ولا يروونها أو أنهم يروون صيغة أخرى بخلافها.

فيكون تبادر الدلالة على الزمن الحاضر والمستقبل تبادرا ناشئا من اختلاط النحويين ومشافهتهم للناطقين بالعربية في تلك العصور السالفة.

د-الدلالة على الاستمرار في الماضي والحاضر والمستقبل : نحو قولهم (أنت لا تجني من الشوك العنب)* ، حيث يكون التخصيص بزمن معين في هذا المثال غير مقصود المتكلم، ومثلهما قولك (تشرق الشمس) و (يضيء البدر) و (كل حي يموت) فإنها تفيد الحدث الثابت[2]، مما يعني استمرار الحدث، وعدم تخصيصه بزمن معين.

و مثل هذه الأمثلة الآيات التي تقرر حقائق إلهية أو كونية ثابتة (﴿ ﴾[3] و ﴿ ﴾[4].

---

*- يضرب مثلا للحذر من الانتقام إذا حصل الظلم .

[2] - إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه و أبنيته، ص33

[3] - سورة فاطر، 45.

[4] - سورة الحج،63.

و في أسلوب الدعاء يأتي الفعل في نحو (رضي الله عنه) و(رحمه الله) غير خاص بزمن؛ لأن المتكلم أراد نزول الرحمة بالميت والرضا عنه في جميع الأزمنة، خلافا لما ذهب إليه بعض الباحثين من أن صيغة الدعاء تدل على الاستقبال[1]، فالدعاء وإن كان يدل على الإنشاء الجديد إلا أن الدلالة تابعة لقصد المتكلم، ومقتضى كمال الدعوة عدم تخصيصها بزمن معين والمتلقي يعلم أنه لو خصصها بالاستقبال أو الحال لما كان ذلك مرادا للمتكلم الذي يكون مظنه لعدم البخل والشح في دعائه.

و يأتي الماضي مفرغا من الدلالة على المضي إذا جاء بعد (ما) المصدرية الظرفية في نحو قوله عز وجل : ﴿ [illegible] ﴾،[2] حيث تكون الوصية مرتبطة بالمدة التي يبقى فيها الموصى حيا، وهي تستوعب جميع الأزمنة الثلاثة (الماضي، الحاضر و المستقبل)، و مثله في استيعاب الأزمنة الثلاثة ما إذا جاء منفيا بـ (إن) في نحو قوله تعالى : ﴿ [illegible] ﴾،[3] فإمساكه عز وجل للسموات و الأرض ثابت منذ أن خلقهما في الماضي، وهو مستمر وثابت في الحاضر و المستقبل، فيلزم هذا أن نفي الإمساك لهما بالنسبة للمخلوق مستمر وثابت أيضا في جميع الأزمنة، فالماضي بعد (إن) النافية لا يدل على المستقبل فقط خلافا لما ذهب إليه بعض الباحثين[4].

---

[1] - إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص28، وينظر كمال بدري ابراهيم، الزمن في النحو العربي، ص117.

[2] - سورة مريم، 31.

[3] - سورة فاطر، 41.

[4] - عبد الهادي الفضلي، دراسات في الفعل، ص56.

أما الفعل الدال على الصفات الثابتة في نحو (كَرُمَ) و (حَسُنَ) و[1] فقد استفاد منه للدلالة على ثبوت الصفة في جميع الأزمنة الثلاثة، إلا أن الثبوت فيها يبقى معنى نسبيا؛ لأنه يمكن أن تتغير تلك الصفات، ولما كان التغير فيها واردا، فلا حرج من دلالة الصيغة على الماضي، المعنى الذي وضعت له الصيغة، وإن كان فيها دلالة على الثبوت، فيكون خاصا بالماضي لا غير، ويبقى الزمن غير الماضي موضع شك بالنسبة لظهوره منها.

هـ-الدلالة على الزمن المبهم : وتأتي هذه الدلالة في صيغة المضارع المحتملة للحال والاستقبال في نحو (محمد يذاكر)، وكذلك صيغة الأمر في (ذاكر يا محمد).

و ذهب بعضهم إلى أن الفعل مع (أن) المصدرية لا يدل على الزمن[2] في نحو (أريد أن أتحدث) والواقع الظاهر من العبارة أن المصدر المؤول ذو زمن مرتبط بالفعل الأول (أريد)، فإذا ما تعين للحال أو الاستقبال تبعه في ذلك الفعل بعد (أن) المصدرية، نعم لا يكون زمنه ماضيا إذا ارتبط بالماضي في نحو (أراد أن يتحدث)، بل يحتمل المعنى الحال والاستقبال، فيبقى زمنا مبهما.

وكذلك إذا اقترن ببعض أدوات الشرط في نحو قولك (إذا قلت الحق صدقتك)، فقد ذهب بعضهم إلى دلالة الشرط على الاستقبال[3].

ولعله هو مذهب الجمهور في زمن الأساليب الشرطية، لكن صيغة فعل الشرط من الناحية الصرفية تبقى دالة على المضي، وكذلك صيغة الجواب في نحو المثال السابق، إلا أن استعمال مثل تلك الأداة الشرطية يؤسس شبهة للدلالة على الاستقبال في الأسلوب كله، و من هنا يأتي الإبهام في نوع زمنهما.

---

[1] - ابراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص30.

[2] - فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي، ص231.

[3] - عبد الهادي الفضلي، دراسات في الفعل، ص26.

كذلك إذا وقع الفعل الماضي منفيا بـ (لا) في نحو (والله لا فعلت)[1] حيث يحتمل أن يكون مرادفا لأكثر من أسلوب نحو (والله لم أفعل)، و (والله ما فعلت) و (والله لا أفعل) و (والله لن افعل) فيصعب حينئذ تشخيص زمنه، لكونه مرددا بين الماضي والحاضر والمستقبل.

وقد يفهم المضي من دلالة المضارع إذا كان متعلقا بفعل ماض نحو المضارع الآتي بعد (ربما) في قوله عز وجل : (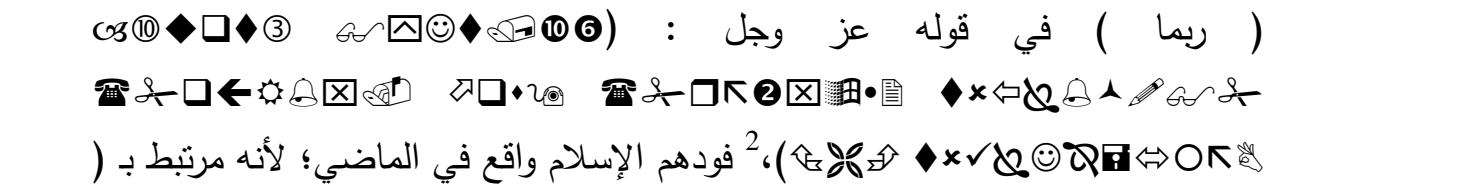)[2] فودهم الإسلام واقع في الماضي؛ لأنه مرتبط بـ (كان) الناقصة الدالة على المضي، يضاف إلى هذا أن دلالة الماضي على الزمن الماضي دلالة صريحة، أما دلالة المضارع على الحاضر أو المستقبل، فهي معينة بالسياق، فتكون غير صريحة حين تذكر وحدها، إذا ما قوبلت بدلالة الفعل الماضي على زمنه، ولأن الدلالة في صيغة المضارع أضعف من دلالة صيغة الماضي، يتأهل الماضي لصرف المضارع، للوقوع في الزمن الماضي، ولا يتأهل المضارع لصرف الماضي للوقوع في الحاضر أو المستقبل، إذ إن الدلالة الصريحة أقوى من غير الصريحة.

لكن صراحة الدلالة على المضي ليست بالضرورة موجهة لرفع الإبهام عن زمن الفعل المضارع (يودّ)، فيبقى محتملا للحال أو الاستقبال.

و الخلاصة أن النحاة ربطوا دلالة الفعل على الزمن بالصيغة الصرفية، أما اللغويون المعاصرون فقد ربطوها بالتركيب ، أعني تأليف الجملة وسياقها ودلالتها، مما يعني كون الدلالة على الزمن دلالة سياقية[3] ، علما بأن الصيغة الصرفية للفعل الماضي تبقى ممتدة في عمق النظام النحوي، ولا تتأثر في الغالب بالقرائن، خلافا لصيغتي (المضارع

---

[1] - م ن ، ص56.

[2] - سورة الحجر، 2.

[3] - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص242 وما بعدها،وينظر: عبد الجبار توامة ، زمن الفعل في اللغة قرائنه وجهاته، ص7 وما بعدها، وينظر: و مالك يوسف المطلي ،الزمن واللغة، ص91 وما بعدها

والأمر) اللتين تدلان على زمن مبهم مردد بين الحال والاستقبال، حيث يبرز دور القرائن السياقية والحالية في توجيه دلالتهما على الزمن.

خلاصة:

ما نستخلصه من هذا الفصل أن تتبع المعاني زمن الفعل يقتضي الرجوع إلى الدراسات اللغوية والنحوية قديما وحديثا، للوقوف على دلالته الزمنية، والرد على من ظن بالعربية الظنون، واتهمها بالقصور الزمني، وذلك بإدخال الصفات العاملة عمل أفعالها، وغير العاملة، وكذلك المصادر، ومتابعة معاني الأبنية والظروف بصفتها قرائن لفظية تدخل في تحديد زمن الفعل، للوقوف على الدلالات الزمنية، وقد خرج الفصل بالنتائج الآتية :

1-إن الفعل أعم من العمل؛ لأن الفعل إيجاد الشيء، والعمل إيجاد الأثر في الشيء، لذلك كان الفعل نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل.

2-إن دلالة العربية على الزمن ليست حديثة النشأة، كما ذهب إلى ذلك المستشرقون ومن تبعهم من الدارسين العرب، بل هي أصيلة.

3-إن العربية لم تهمل المجالات الزمنية التي يتضمنها الزمن الواحد ولديها من الأبنية ما تخبر به عن تلك المجالات.

4-إن التقسيم الثلاثي للفعل فيه عموم، وتخصيصه يتم بالسياق.

5-إن الفعل يعبر عن حركة الفاعل، لذلك كان أكثر تأثيرا من غيره، وأقوى عملاً.

6-إن الفعل يدل على الحقيقة وزمانها، والاسم يدل على الحقيقة دون زمانها.

7-إن الزمن النحوي يلحظ في غير الأفعال من نحو اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وغيرها.

8- إن أفعال الكينونة والمقاربة والشروع توقيتات زمنية.

9-إن الفعلية أعم من الفعل الصرفي، فقد يدل (فَعَلَ) على المستقبل، ويدل (يَفْعَلُ) على الماضي، وقد يدل على الحقيقة دون زمانها.

10-إن الفعل الدائم أطلق على الصفات، ويعني دوام التغير لطول أمد الحركة، وقد يدل على الاستمرار في الأزمنة.

11-إن الزمن النحوي تؤديه الجملة بالفعلية ، وتحدده سياقات متنوعة، ولاستقراء اللغوي يدل على أن العربي لم يكتف بالصيغ التي ذكرها النحاة في الأقسام الثلاثة، وهو لا يفهم من الصيغة وحدها، وإنما يفهم من السياق والقرائن.

12-جاءت دراسة علماء التفسير مختلفة عن دراسة النحاة، من حيث إنها استغرقت قدرا (وإن كان غير كاف) من زمن أفعال القرآن، لدراستها وفق المنهج الذي بيناه، على حين نجد أن النحاة الأقدمين لم يتوسعوا فيما اختاروه من شواهد قرآنية.

فالدراسة النحوية وحدها لا تمكّن الدارس من التعمق في بحث زمن الفعل، لأن الفعل يحكم ارتباطه علاقات بلاغية ودلالية وتاريخية ، لا يتحدد زمنه بالصيغة وحدها، أو

باقترانه بالأداة : وإنما هو يحتاج بالإضافة إلى ذلك معرفة " وضع الفعل " داخل السياق الذي يرد فيه.

13-ما نقوله إجمالا في النظرات النحوية للأصوليين أنها وجهت النحو وجهة جديدة تقوم على أساس الانطلاق من النص ليمارس فيه النحو وظيفته.

و بذلك استطاع " النحو الفقهي " أن يقول كلمته في أمور كثيرة سكت عنها النحاة والمفسرون.

14-إن بعض اللغويين بنى تصوره لدلالة صيغة الفعل على أسس عقلية فلسفية وبعضهم بناها على أسس وصفية، وذلك أن اللغة تعبر عن الفكر وتحتاج في تحليلها إلى الوصف المنضبط بقواعد العقل والحجة.

15-الفعل هو ما يدل على وقوع الحدث في الزمن غالبا، ويكون مسندا إلى فاعل فيخرج عن هذا المفهوم فعل الأمر.

16-تكون صيغة الفعل دالة على وقوع الحدث في الزمن بهيئتها الصرفية، فتكون الدلالة الصرفية مطابقة للدلالة الوضعية التي قررها النحاة القدامى للماضي والمضارع.

17-يحتفظ الفعلان بدلالتهما على الزمن الصرفي في بعض التراكيب النحوية.

18-قد تفوق القرائن على دلالة الصيغة الصرفية، فتحول زمنه إلى الزمن النحوي الذي يتنوع في الدلالة على الماضي أو الحاضر آو المستقبل، أو يكون ذا زمن نحوي مبهم، تبعا لتلك القرائن الملابسة للتركيب النحوي.

19-قد تكون قرائن التركيب منافية لتخصيص صيغة الفعلين لزمن معين، فتستوعب الصيغة جميع الأزمنة حينما يتجه المتكلم إلى تقرير الحقائق الثابتة الواقعة في جميع الأزمان.

20-إذا كان الفاعل لا يقبل إسناد الفعل إليه في زمن من الأزمنة المعروفة كما في (يعلم الله) تنتفي دلالة الفعل على الزمن، ويكون ذا طبيعة أزلية بقرينة الفاعل، ولهذا

تقدم في التعريف أن اشتراط مفهوم الزمن في الفعل يكون على نحو الأكثر و الأغلب لا على نحو العموم و الشمول.

21-يخضع الزمن الشرطي لدلالة القرائن، ولا وجه لتخصيصه بالحاضر أو المستقبل في جميع التراكيب.